الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمَّة لخضر-الوادي-

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قســـــم: العلوم الاقتصادية.

مطبوعـــــــــة بعنوان:

الاقتصـــاد الكـــــــلي المعمق

محاضـــرات وتمارين

موجهـــة لطلبـــة سنة أولى ماستر تخصص: اقتصاد كمي ومالية وتجارة دولية

(العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية).

من إعـداد : د. بقاط حنان

السنـة الجامعيـــة: 2022/2021

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
فهرس المحتويات	II-I
مقدمة	أ
الفصل الاول: التوازن الاقتصادي الكلي عند الكلاسيك	
اولا: دعائم النموذج الكلاسيكي	9
ثانيا: التوازن في سوق العمل	16
ثالثا: التوازن في سوق السلع والخدمات	25
رابعا: توازن سوق العمل وسوق السلع والخدمات (توازن القطاع الحقيقي)	29
خامسا: التوازن في سوق النقد	31
سادسا: التوازن الاقتصادي الكلي عند الكلاسيك (توازن القطاع الحقيقي والنقدي)	42
اختبر مكتسباتي	51
الفصل الثاني: الاطار العام لتحليل الكينزي	
اولا: تقديم التحليل الكينزي	66
ثانيا: دوال عناصر الطلب الكلي(الاستهلاك، الادخار، الاستثمار)	71
ثالثا: التوازن في الاقتصاد الكلي عند كينز	78
رابعا: طبيعة الآثار التبادلية للصفقات الخارجية	86
خامسا: الفجوة الانكماشية والفجوة التضخمية	88
اختبر مكتسباتي	91
الفصل الثالث: تصحيحات النموذج الكينزي	
اولا: النقد الموجه للفكر الكينزي	104
ثانيا: تعديلات للفكر الكينزي حول الادخار والاستثمار	106

فهرس المحتويات

ثالثا: تعديلات للفكر الكينزي حول قضيا التراكم والنمو(مرحلة نماذج النمو)	109
رابعا: تعديلات للفكر الكينزي حول التوازن العام في الاقتصاد القومي	113
خامسا: تطورات نظرية الدورة الاقتصادية بعد التحليل الكينزي(هيكس-هانسن)	116
الفصل الثالث: النظريات الحديثة لسوق العمل	
أولا: الفكر النيوكلاسيكي	121
ثانيا: الفكر الكينزي	124
ثالثا: نظريات آخرى	127
الفصل الخامس: التوقعات والتوقعات الرشيدة	
اولا: الاتجاهات الاولى في التوقعات	135
ثانيا: الاتجاهات الحديثة (فرضيات التعلم)	141
ثالثا: التطبيقات الحديثة لفرضية التوقعات الرشيدة	147
المراجع	160

مقدمة:

تقدم هذه المطبوعة محاضرات وتمارين في الاقتصاد الكلي المعمق، موجهة لطلبة ماستر اقتصاد كمي ومالية وتجارة دولية .

وقد تم من خلال هذه المطبوعة تقديم الطرح النظري مع بعض التمارين المقترحة، وكل هذا من أجل تحقيق الاهداف التالية:

- تعريف الطالب بموضوع الاقتصاد الكلي المعمق وعناصره من خلال طرح مبسط للمفاهيم الاقتصادية والعلاقات النظرية في الاقتصاد الكلي؛
- توضيح المعنى المقصود بالاستهلاك والادخار الكليين لطالب. وتبيان العوامل المؤثرة فيهما.
- اعطاء تفسير سلوكي للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية؛
- تمكين الطالب من معرفة أهم المدارس في التحليل الاقتصادي الكلي ؛
- توضيح المقصود بالمضاعف البسيط والمركب وتبين آلية عمله؛
- أن يستنتج الطالب دور الدولة – الدور الحكومي- في إطار عمل المضاعف؛

وقد احتوت هذه المطبوعة على خمسة فصول رئيسية وهي:

- التوازن الاقتصادي الكلي عند الكلاسيك
- الاطار العام لتحليل الكينزي
- تصحيحات النموذج الكينزي
- النظريات الحديثة لسوق العمل
- التوقعات والتوقعات الرشيدة

الفصل الأول:

التوازن الاقتصادي الكلي عند الكلاسيك

محتويات الفصل الأول:

اولا: دعائم النموذج الكلاسيكي

ثانيا: التوازن في سوق العمل

ثالثا: التوازن في سوق السلع والخدمات

رابعا: توازن سوق العمل وسوق السلع والخدمات (توازن القطاع الحقيقي)

خامسا: التوازن في سوق النقد

سادسا: التوازن الاقتصادي الكلي عند الكلاسيك (توازن القطاع الحقيقي والنقدي)

سابعا: اثر السياسات الاقتصادية في النموذج الكلاسيكي

اختبر مكتسباتي

أولا: دعائم النموذج الكلاسيكي.

I- اسس النموذج الكلاسيكي:

تعتبر النظرية الكلاسيكية مجموعة آراء وافكار الطبييعيين وكذلك أدم سميث وساي ودافيد ريكاردو وجيمس ميل....الخ، فهي ليست نظرية قدمها احد الكتاب الاقتصاديين منفردا، ومع ذلك فقد اقترنت هذه الأراء باسم ريكاردو أكثر من غيره حيث كانت لآرائه شهرة بالغة في انجلترا لدى رجال الاعمال والبنوك وخاصة عندما تبنى أراء جون باتيست ساي حيث أرسى مجموعة من المعارف الاقتصادية أطلق عليها الاقتصاد الريكاردي 1772-1823 .

ومن بعد ريكاردو جاء جيل من الاقتصاديين سارو على نفس النهج الذي سطره السابقون مثل جون سيوارت ميل ومارشال وبيجو، اي الكلاسيك المحدثون ولذلك فان النظرية الكلاسيكية أشمل من الاقتصاد الريكاردي حيث انها تشمل تعاليم الكلاسيك القدماء والمحدثين.

تشير النظرية الكلاسيكة الى نظام التحليل الاقتصادي الذي نشأ في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية منذ ظهور العالم الإقتصادي ريكاردو وحتى الثلاثينيات 1930، ومن الملاحظ ان هذا النظام لا يشير الى نظرية متكاملة بالمعنى الدقيق للكلمة ذلك انه بالرغم ممن وجود افكار كثيرة ومتفرقة كما سبق ذكره في كتابات الاقتصاديين الكلاسيك تتعلق بالمستوى التوازني للناتج الوطني وحجم التوظيف، الا انه يجب الاشارة الى انه لم تتم مناقشة العوامل الاساسية التي تحدد هذه المتغيرات من طرف اي منهم وبالتالي لم تظهر لاي منهم نظرية متكاملة في هذا الموضوع. ولهذا السبب، فان الحديث عن النظريات الاقتصادية الكلية للاقتصاديين الكلاسيك هو امر غير دقيق من الناحية التاريخية، ومع هذا فمن المفيد من الناحية التحليلية مناقشة هذه النظريات ذلك لان تجميع وتوضيح هذه النظريات التي جاءت بعد الكلاسيك التي لا تعدو أن تكون تحسينات وتعديلات واضافات جديدة الى الافكار الكلاسيكية.

ولهدا فليس من المستغرب أن يرجع الفضل في الاهتمام بالنظرية الكلاسيكية الى النظرية الكينزية التي تضمنت نقدا لادغا للأفكار الكلاسيكية حيث قام الاقتصاديون المعاصرون بالكثير من المناقشات والجهود لربط الآراء الكلاسيكية

في كيان واحد متكامل لإعطاء تفسير منطقي للكيفية التي يتحدد بها مستوى الدخل والتوظيف طبقا لنظرية الكلاسيكية.

ولقد بني النموذج الكلاسيكي على ثلاثة اسس، وهم مبدا عام ومسلمتين، فالمبدأ العام يفترض تماشي الاقتصاد الوطني وفق قواعد اقتصاد السوق، اما المسلمتين، فأولهما مرتبط بقانون المنافذ وثانيها بفكرة حيادية النقود .

- الاقتصاد الوطني يتماشي وفق قواعد اقتصاد السوق:

تعود هذه الفكرة لادم سميث والتي من خلالها أوضح ان السعي الأناني وراء المنفعة الشخصية لكل فرد يوازن نفسه على مستوى المجتمع وبالتالي يساهم في تحقيق النفعة العامة عن طريق ميكانيكية "اليد الخفية". بمعنى ان احتكاك الأفراد فيما بينهم وتعاكس مصالحهم تخلق"اسعار توازنية" توفق بينهم جميعا، أما ميكانيكية اليد الخفية " فتسمح لمختلف الأسواق في الاقتصاد بظبط نفسها بنفسها، اي بطريقة الية عبر التحكيم بالاسعار.

- قانون المنافذ:

يسمى كذلك بقانون ساي اعتبارا للعالم الفرنسي الكبير جان باتيست ساي. حسب هذا القانون فإن العرض يخلق دوما طلبه وبالتالي فالاقتصاد لا يعرف أبدا فائضا في الانتاج.

ويقضي قانون ساي أن كل إضافة في العرض إنما هي أيضا إضافة للطلب، وبالتالي لا يمكن أن يوجد فائض انتاج طالما أن كل عرض يخلق الطلب الخاص به.

وبالتالي لا يمكن ان توجد في المجتمع طاقات عاطلة لان الاقتصاد يكون دائما في حالة استخدام تام مهما كان مستوى السعر وبالتالي يتحقق التوازن باستمرار في الاقتصاد

ويرى الكلاسيك أن الناس يعرضون خدماتهم من أجل الحصول على أكبر دخل ممكن الذي يسمح لهم بإقتناء اكبر كمية ممكنة من السلع والخدمات وعليه يندرج سلوك الافتراض ضمن فكرتين:

* يبحثون دائما عن تعظيم المنفعة.

* المنفعة المباشرة للنقد معدومة.

يمكن فهم فحوى قانون المنافذ استنادا للمثال التالي. نسأل لماذا يصنع الاسكافي احذية؟ الجواب : ليوفر لنفسه الغذاء. بمعنى أن عرض الاسكافي للاحذية لا يمثل سوى طلبه على سلعة أخرى وهي الاغذية.

وبالتالي فإن تعميم هذا المثال على كل الاقتصاد سيؤدي بنا الى استنتاج أن العرض الكلي يجب أن يوافق الطلب الكلي.

عندما نسأل وماذا عن الادخار؟ اذا أنتجنا أكثر مما نحتاج إليه بغية التوفير فسيحدث فائض في الانتاج. الكلاسيك يجيبون بأن الفائض، في هذه الحالة هو الادخار، سيوجه الى سوق أخرى وهي سوق رؤوس الاموال بمعنى أن ادخار العائلات يحول الى استثمار للشركات. وبالتالي يتحقق قانون المنافذ لأن الادخار يمثل العرض وهو يخلق الطلب على شكل استثمار من العبارة الأخيرة يمكن استنتاج معادلة مهمة عند الكلاسيك والتي تنص على ان الادحار يمول الاستثمار ويعادله اي:

$$S = I$$

حيث:

S : يمثل الادخار

I : يمثل الاستثمار

- حيادية النقود:

النقود في نظر الكلاسيك هي وسيلة للمبادلة وأداة لقياس القيم ولكنهم لم يعطوها وظيفتها كمخزن للقيمة وأداة لحفظ المدخرات، ولما كانت النقود مجرد وسيلة للمبادلة فانهم لم يتصوروا انها يمكن ان تحدث اي اثر في الاقتصاد ، بل على العكس من ذلك فإنهم تصوروها أداة تسهل سير العمليات التجارية وتسهل المبادلات وقيموا تحليلاتهم على اساس تصوراتهم كما لو كانوا في اقتصاد عيني وليس نقدي وان النتائج التي توصلوا إليها في الاقتصاد العيني يمكن تطبيقها على الاقتصاد النقدي ، لأنهم نظروا الى النقود على انها مجرد ستار او رداء يغطي الجسم الاقتصادي ، اما قيمة النقود فقد وضحوه بالنظرة الكمية وتقتضي النظرية ان تغيرات كمية النقود هي وحدها التي تؤدي الى حدوث تقلبات في مستوى الاسعار في المدة القصيرة فيرتفع هذا المستوى عند زيادة كمية النقود وينخفض بانخفاضها ، ان موقف ريكاردو والكلاسيك عموما يمكن توضيحه من خلال معادلة التعادل التي عرضها فيشر كالآتي :

حيث ان :

$$M.V = P.T$$

M : هي كمية النقود

V: تعني سرعة تداولها

P: يعني المستوى العام للاسعار

T: يعني حجم جميع المبادلات

وافترضوا ثبات سرعة تبادل النقود بسبب استقرار العادات والوضع المؤسسي وافترضوا ثبات حجم الناتج بسبب وصول الاقتصاد الى مستوى التشغيل الكامل ، لذا فإن اي زيادة في كمية النقود تؤدي الى زيادة او ارتفاع المستوى

العام للاسعار، وقد استبعد ريكاردوا والكلاسيك عموما الاكتناز ودوافع طلب السيولة الاخرى ، ويرى ريكاردو امكانية احلال النقود الورقية محل النقود المعدنية لكنه يتخوف من الافراط في الاصدار مما يسبب ارتفاع الاسعار، وهو يضع قيدا كميا على تحويل النقود الورقية الى نقود معدنية من خلال نظام السبيكة التي لا تقل قيمتها عن عشرة آلاف جنيه وشريطة ان تستخدم لتسوية المعاملات الخارجية .

II- منهجية التحليل في النموذج الكلاسيكي:

إن التحليل في النموذج الكلاسيكي مبني على منهجية خاصة والتي تعتمد على قانون "ليون والراس "وفكرة الازدواجية الاقتصادية (حقيقي/نقدي) ويستلزم هذا التحليل صحة سلسلة من الفرضيات تعكس أسس النموذج الكلاسيكي ونوجزها في مايلي:

- يقوم التحليل الكلاسيكي على الفصل التقليدي بين نظرية القيمة ونظرية النقد حيث تتعلق الأولى بالأسعار النسبية (تحددها عوامل الطلب والعرض الحقيقية لكل سلعة) أما الثانية تتعلق بالمستوى العام للأسعار (تحددها كمية وسرعة تداول النقود).
- حجم الانتاج يتحقق بعوامل حقيقية ويكون عند مستوى التوظيف طبقا للقانون ساي كل عرض يخلق طلب
- النقود وسيط للتبادل وليست مخزنا للقيمة حيث لا تؤثر إلا في المستوى العام للأسعار ولا تؤثر تماما في حجم النشاط الاقتصادي.
- الرشادة الاقتصادية: الرشادة تعني أن كل فرد سواء كان منتجا أو مستهلكا أدرى بمصلحته وأن الفرد بتحقيق مصلحته سوف يحقق بطريقة عفوية أو آلية المصلحة الجماعية.
- يفترضوا اقتصاد يتضاءل فيه عنصر الشك واللايقين

- الحرية وعدم تدخل الدولة وذلك حسب المبدأ الأساسي لسميث "دعه يعمل دعه يمر" ودور الدولة محدود في الأمن والدفاع والمشاريع ذات الطابع العمومي مثل الطرقات ، المدارس ، المستشفيات...
- المنافسة الحرة وآلية الأسعار: الحرية لا بد أن تؤدي إلى منافسة كاملة وبتوفرها فالمنتجون سوف يتنافسون في استخدام عناصر الإنتاج إلى المستوى الذي تتساوى فيه المنفعة الحدية مع التكلفة الحدية، وهو المستوى الذي يتم فيه تعظيم الربح بالنسبة للمنتج، أما آلية الأسعار فتعني مرونة الأسعار، لأن هذه المرونة هي التي تصحح الاختلالات وتحقق التوازنات ، وبذلك فإن السعر سوف يلعب دور الموجه الاقتصادي.
- التشغيل التام: ما يعني بالنسبة للكلاسيك استحالة حدوث أي شكل من أشكال البطالة
- استحالة حدوث الأزمات وإن حدثت فهي عرضية.

✓ **قانون والراس:**

ينسب هذا القانون الى الاقتصادي بيون والرس وينص هذا على ارتباط الأسواق بين بعضها البعض، فيستحيل عدم توازن سوق إذا كانت الأسواق الأخرى في حالة توازن ،إسقاطا على الأسواق الأربعة هذا يعني أنه إذا كانت أسواق العمل والسلع والخدمات والنقود في حالة توازن فحتما ستكون سوق رؤوس الأموال في حالة توازن، وبالتالي ينص على ان مجموع قيم صافي الطلب في الأسواق منعدم بطريقة مماثلة، بمعنى تحقق المساواة التالية:

$$\forall p \sum_i p_i z_i(p) = 0$$

حيث:

p : يمثل شعاع الأسعار في مختلف الأسواق

$z_i(p)$: دالة صافي الطلب على السلعة i

ويترتب عن هذا القانون مايلي:

- في اقتصاد مكون من n سوق، عندما تكون n-1 سوق في حالة توازن فهذا يعني حتما ان السوق n في حالة توازن كذلك .
- في اقتصاد مكون من n سوق، عندما تكون سوق واحدة في حالة عدم توازن فهذا يعني حتما ان سوق واحدة أخرى على الاقل في حالة عدم توازن.

انطلاقا مما سبق، يتضح ان التوازن العام عند والراس يعني ارتباط الأسواق بين بعضها البعض، فيستحيل عدم اتزان سوق اذا كانت الأسواق الأخرى في حالة توازن. اسقاطا على الأسواق الأربعة، هذا يعني أنه إذا كانت أسواق العمل ورؤوس الأموال والنقود في حالة توازن.

هذا القانون يسمح لنا بتضييق دراسة النموذج الكلاسيكي إلى ثلاث أسواق، فالسوق الرابعة ستكون حتما متوازنة في حالة توازن الأسواق الثلاثة الأولى. لهذا السبب سنبحث عن التوازن في أسواق العمل، رؤوس الأموال والنقود، ومن ثم نستنتج التوازن في السوق السلعي.

✓ **ثنائية التحليل** (الازدواجية:حقيقي/نقدي)

بما أن حيادية النقود هي مسلمة في النموذج الكلاسيكي، فهذا يعني عدم تأثيرها على السلوكيات الرشيدة للوكلاء الاقتصاديين فهؤلاء ليسوا عرضة للوهم النقدي، حيث يبنون خياراتهم على المتغيرات الحقيقية. وعلى هذا الأساس فالتحليل الكلاسيكي يقوم على التفرقة او الازدواجية ما بين الحقيقي والنقدي.

فسيكون هناك توازنان: توازن حقيقي التعامل مع التوازنات في الأسواق المختلفة. فالقيم الحقيقية تستخلص من سوقي العمل والسلع والخدمات. يتحدد بالوحدات الحقيقية وتوازن نقدي للحصول على المتغيرات النقدية، وتتجلى هذه الازدواجية في والتي تسمح لنا بمعرفة الكميات التوازنية للتشغيل والادخار والاستثمار والاستهلاك. أما

توازن سوق النقود فيحدد لنا المستوى العام للأسعار التوازني. وبعد تحديد كل القيم الحقيقية التوازنية والمستوى العام للأسعار التوازني، يمكن حساب القيم الاسمية لكل المتغيرات الحقيقية.

ثانيا: التوازن في سوق العمل

ان نقطة انطلاق النظرية الكلاسيكية للتوازن الإقتصادي الكلي في الفترة القصيرة تبدأ من تابع الانتاج، بحيث تفترض هذه النظرية بأن حجم الانتاج (y) يعتمد فقط على عنصر العمل (L) باعتبار أن عنصر رأس المال ثابتا أي أن:

$$y = f(L)$$

بحيث: $f'(L) > 0$

أي أن الإنتاجية الحدية للعمل موجبة ولكنها متناقصة اي: $f''(L) < 0$

وهذا يعني أن الانتاج الكلي يتزايد بمعدل متناقص كما هو موضح بالشكل التالي:

الشكل رقم (1-01): منحنى دالة الإنتاج الكلي حسب النموذج الكلاسيكي.

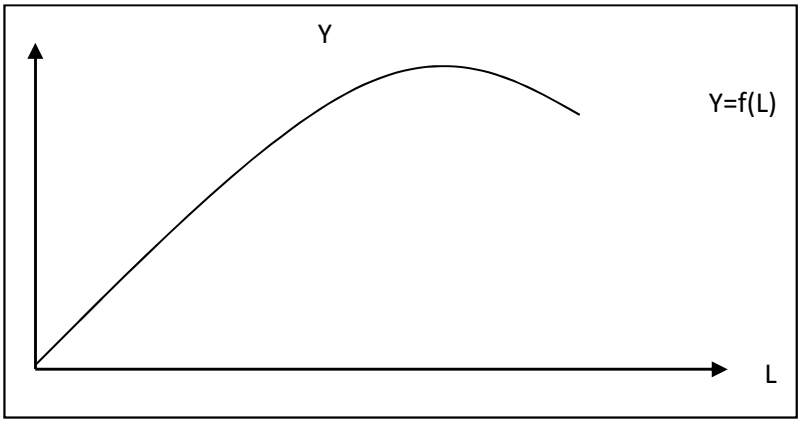

المصدر: عمر صخري، "التحليل الاقتصادي الكلي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، 2000، ص 272.

وبما ان حجم العمل (L) هو الذي يحدد حجم الانتاج (y) فمن الضروري البحث عن توازن سوق العمل الذي يتحدد فيه حجم اليد العاملة المستحدمة في فترة ما (L)، وبعد تحليل سوق العمل فإنت المقابلة بين الناتج (y) أي العرض والطلب الكلي (D) تطرح مشكلة التوازن في سوق السلع والخدمات وأخيرا فإن المستوى العام للأسعار (p) يتحدد في سوق النقد.

I- تحليل ميكانيزم سوق العمل:

- الطلب على العمل:

يكون الطلب على العمل من طرف قطاع الإنتاج (أرباب العمل ، المؤسسات) وهو يرتبط عكسيا بمعدل الأجر الحقيقي والتي تمثل نسبة الأجر الاسمي (w) إلى المستوى العام للأسعار(p)؛ وهو يعبر عن القدرة الشرائية الفعلية للأجر الإسمي، وبالتالي يمكن القول ان الطلب على العمل في النموذج الكلاسيكي هو تابع متناقص لمعدل الأجر الحقيقي.

اما رياضيا الطلب على العمل هو دالة في الأجر الحقيقي كما يلي:

$$Ld = f(\frac{w}{p})$$

حيث أن:

- هناك علاقة عكسية بين الطلب على العمل والأجر الحقيقي.
- إن ميل الدالة سالب $\frac{\partial Ld}{\partial(\frac{w}{p})} < 0$

ويمكن توضيح ذلك بيانيا كما يلي:

الشكل رقم (1–02): منحنى الطلب على العمل.

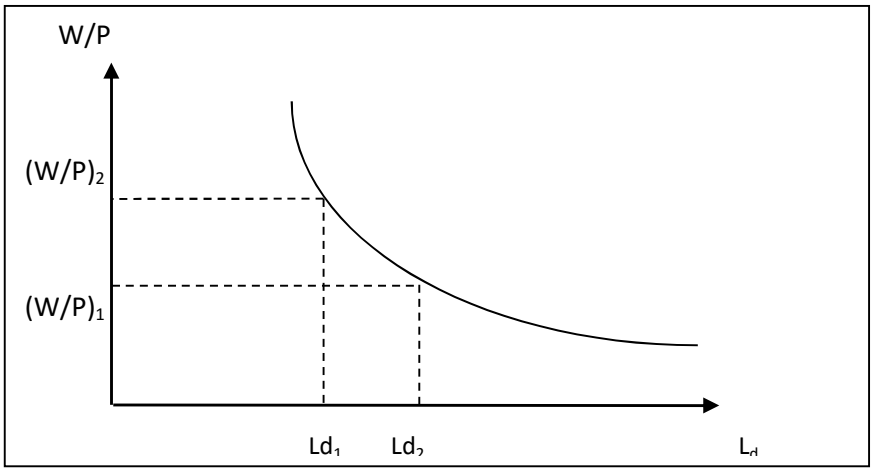

المصدر: بريش السعيد، الاقتصاد الكلي نظريات ونماذج وتمارين محلولة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة– الجزائر،2007، ص 82.

حيث:

$\frac{W}{P}$: الأجر الحقيقي.

L_d : الطلب على العمل.

نلاحظ من المنحنى أنه عندما كان الأجر الحقيقي مساويا إلى $(\frac{W}{P})_1$ فإن الكمية المطلوبة من العمل تقدر بـ Ld_1 أما إذا انخفض الأجر الحقيقي إلى $(\frac{W}{P})_2$ فإن الكمية المطلوبة من العمل تزداد وتصبح Ld_2.

ويجدر بنا الاشارة الى الملاحظات التالية المتعلقة بالاستدلالات الكلاسيكية:

الملاحظة الاولى: يستند الكلاسيك في الواقع على سلوك المستحدث الفرد في ظل المنافسة الكاملة، إذا أن هذا المستحدث يكون هدفه الاساسي تحقيق الحد الاقصى من الربح.

ولبلوغ هذا الهدف، فإنه يزيد انتاجه الى غاية النقطة التي تتساوى عندها قيمة الانتاج الحدي مع تكلفة الانتاج الحدي مع تكلفة هذا الانتاج.

وبالتالي تتوقف المؤسسة عن توظيف المزيد من العمال عندما تساوي قيمة الناتج الحدي للعمل $(MP_L \,.\, P)$ مع التكلفة الحدية للعمل W .

الملاحظة الثانية: بافتراض ان الشرط في الملاحظة الاولى تحقق. وان الناتج الحدي للعمل متناقص لذلك نلاحظ بأن تخفيض الأجر الحقيقي هو الحل الوحيد الذي يؤدي الى زيادة الطلب على العمل، ويمكن تخفيض الاجر الحقيقي بطريقتين:

- إما تخفض في الأجر الإسمي مع بقاء سعر البيع ثابتا.
- وإما بارتفاع في الأسعار مع بقاء الأجر الإسمي ثابتا.

- **عرض العمل:**

يتضمن عرض العمل عدد العمال الراغبين في عرض خدماتهم لقاء أجر معين. والتعريف الأكثر دقة هو مجموع ساعات العمل التي يرغب العاملون في تقديمها لقاء أجر معين وخلال فترة زمنية معينة.

ويعتمد قرار عرض العمل الفردي على تفاضل العامل بين العمل والراحة، أي أن العامل يفاضل بين الدخل الحقيقي والراحة للوصول إلى اكبر إشباع ممكن. ويعتبر عرض العمل في النموذج الكلاسيكي هو دالة متزايدة بالنسبة لمعدل الأجر الحقيقي $\frac{w}{p}$.

و تكون دالة العرض عند الكلاسيك كما يلي:

$$L_s = f\left(\frac{w}{p}\right)$$

وبما ان العلاقة بين عرض العمل ومعدل الاجر الحقيقي طردية فان المشتقة الاولى لدالة عرض العمل بالنسبة للأجر الحقيقي موجبة :

$$\acute{L_S} = \frac{\partial L_S}{\partial \frac{w}{p}} > 0$$

ويمكن تمثيل دالة عرض العمل بيانيا كما هو مبين في الشكل الموالي:

الشكل رقم (1-03): منحنى العرض العمل

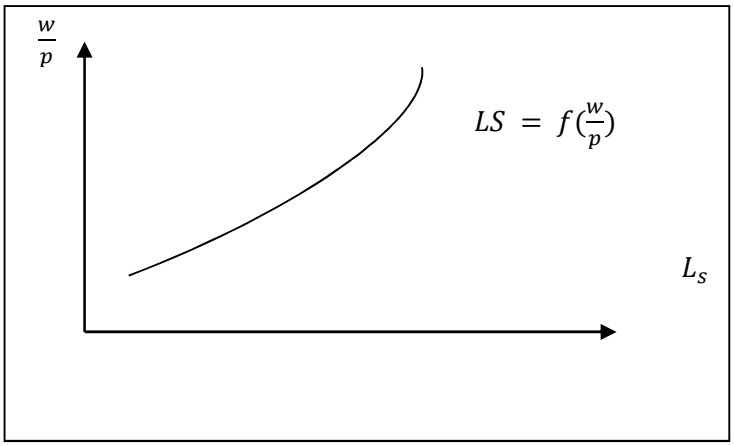

المصدر: نعمة الله نجيب ابراهيم ،"أسس علم الاقتصاد التحليل الوحدوي"، مرجع سبق ذكره،ص281.

يعتمد الكلاسيك في تحليلهم لعرض العمل على المفاضلة النظرية بين المنفعة من الاستمتاع بوقت الراحة وبين الدخل الحقيقي اي:

$\frac{w}{p} \uparrow \Rightarrow \uparrow$ تكلفة الفرصة البديلة (ساعات الراحة)

$\Leftarrow$ أثر احلال التغير النسبي في $\frac{w}{p}$ الى تقليل ساعات الراحة وزيادة في ساعات العمل

ومع ذلك فإن زيادة الاجر الحقيقي يؤدي الى ارتفاع الدخل الحقيقي لساعات العمل ويتسبب اثر الدخل في زيادة طلب ساعات الراحة ومنه نستنتج:

زيادة الاجر الحقيقي تؤدي الى زيادة عرض ساعات العمل اذا كان أثر الاحلال أكبر من أثر الدخل والعكس صحيح.

وترتكز العلاقة الطردية بين الاجر الحقيقي عرض العمل عند الكلاسيك على فرضيتين وهما:

- العمال غير معرضين لظاهرة الخداع النقدي ويرجع ذلك بسبب حيادية النقود، حيث أن المستوى العام للاسعار يتحرك بنفس الوقت والاتجاه وبنفس نسبة تغير الأجر النقدي لذلك يفترضون أن القوة الشرائية للدخل تظل ثابتة، وهذا ما يجعل سلوك العامل عند الكلاسيك ذاته رغم تغير مستوى الأجر النقدي.
- العمال يعرضون خدماتهم من أجل تعظيم دخولهم في سوق تسوده المنافسة الحرة الكاملة، تنبثق هذه الفرضية من قاعدة الخيار بين الراحة وبذل الجهد للحصول على دخل، فالعمال لا يتخلون عن وحدات الراحة الا إذا تم تحفيزهم عن طريق وحدات إضافية من الأجر الحقيقي وبهذا كلما ارتفعت الحاجة للعمالة تطلب هذا رفع مستوى الأجر الحقيقي لتعويض انخفاض الرغبة في العمل الناتجة عن انخفاض المنفعة الحدية لدخول العمال في الوقت الذي ترتفع فيه المنفعة الحدية للراحة.

II- توازن سوق العمل:

بعد تحليل الطلب على العمل وعرض العمل يمكن الان دراسة توازن سوق العمل ، تحت الفرضيات الخاصة بالكلاسيك وهي المنافسة الكاملة والسعي وراء تحقيق أكبر ربح ممكن، وهذا لا يتأتى إلا في ظل تحقيق التوازن الوحيد لسوق العمل وهو مساواة عرض العمل مع الطلب عليه $L_s = L_d$ وهذا بدوره يحدد معدل الأجر الحقيقي للتوازن $\frac{w^*}{p}$ وهو الأجر الذي يقبله كل من العمال والمنتجين، ويمكن توضيح ذلك بيانيا كما يلي:

الشكل رقم (1-04):التوازن في سوق العمل حسب النموذج الكلاسيكي

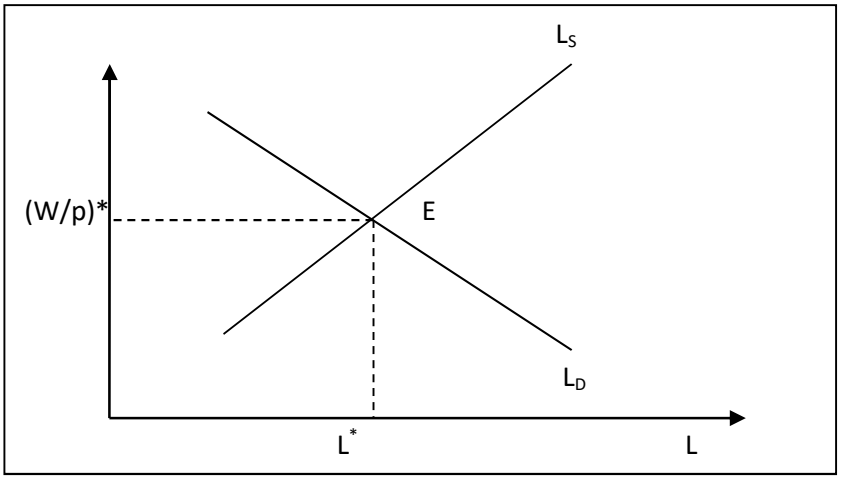

المصدر: بريش السعيد، الاقتصاد الكلي نظريات ونماذج وتمارين محلولة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر،2007، ص 72.

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ ان المنحنيين $(L_s; L_d)$ يتقاطعا في النقطة E^* التي تحدد لنا التشغيل الكامل L^* الذي يحقق المساواة بين طلب العمل L_d وعرض العمل L_s وكذلك معدل الأجر الحقيقي للتوازن $\frac{w^*}{p}$ أو معدل الأجر الحقيقي عند الاستخدام الكامل.

ويبقى السؤال المطروح: هو كيف توصل الكلاسيك الى مستوى التوزان ؟

وتكمن اجابة الكلاسيك على ذلك فيما يلي:

✓ آلية السوق المبنية على قابلية الاجر الحقيقي للتغير وفقا لقانون العرض والطلب :

- اذا كان $L_s < L_d$ بمعنى الطلب على العمل أكبر من عرض العمل فهذا سيؤدي إلى زيادة مستوى الأجر الحقيقي $\frac{w}{p}$.
- اذا كان $L_s > L_d$ بمعنى الطلب على العمل أصغر من عرض العمل فهذا سيؤدي إلى انخفاض مستوى الأجر الحقيقي $\frac{w}{p}$.

ويمكن توضيح ذلك بيانيا كما يلي:

الشكل رقم (1-05): توازن سوق العمل

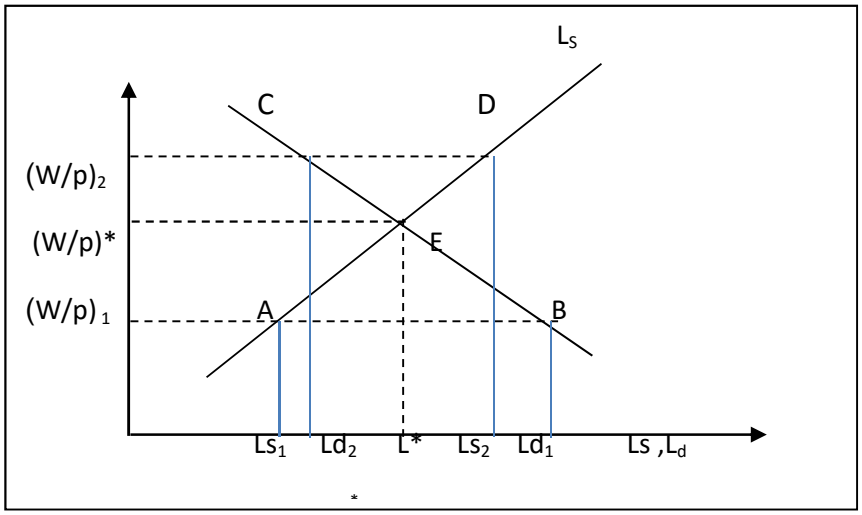

المصدر: بريش السعيد، مرجع سبق ذكره، ص 85.

من خلال الشكل السابق يتضح أنه عندما كان $L_{s1} < L_{d1}$ أي طلب العمل أكبر من عرض العمل وهذا يعني أن سوق العمل يعاني من نقص كبير في عدد العمال القادريين والراغبين في العمل، ويقدر هذا النقص في عدد العمال بالمسافة $A\ B$، الأمر الذي سيؤدي إلى التنافس بين المنتجين في الحصول على العمال مما يؤدي الى رفع معدل الأجر الاسمي (بافتراض ثبات الأسعار)، مما يؤدي في النهاية الى رفع معدل الاجر الحقيقي $\frac{w}{p}$ الى مستوى اعلى سابقه.

أما عندما تكون $L_{s_2} > L_{d_2}$ أي الطلب على العمل اقل من عرض العمل وهذا يعني وجود فائض في عرض العمل أي بطالة تقدر بالمسافة $C\ D$. ومن أجل توظيف هذا الفائض في العمل لا بد على العمال أن يقبلوا بتخفيض معدل الأجر الحقيقي وهكذا نلاحظ بأن هناك نقطة واحدة فقط يتحقق فيها التوازن بين عرض العمل والطلب عليه وتسمى هذه النقطة بنقطة التوازن، وتجدر الاشارة إلى أنه إذا تم تحديد حجم العمل فإن دالة الإنتاج تعطينا تلقائيا حجم الدخل ويمكن توضيح ذلك بيانيا:

الشكل رقم (1-06): العلاقة بين سوق العمل وحجم الانتاج عند الكلاسيك

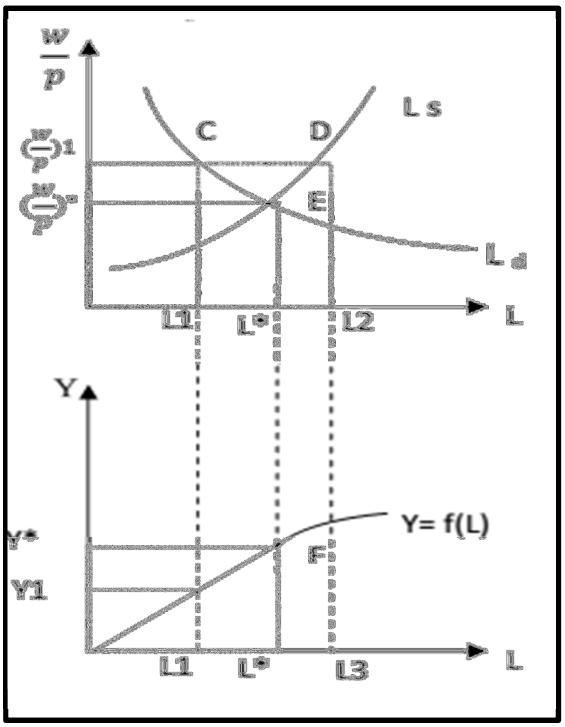

المصدر: بريش السعيد، مرجع سبق ذكره، ص 86

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أنه انطلاقا من وضع توازن سوق العمل فإن حجم العمل المستخدم هو L^* ومعدل الأجر الحقيقي للتوازن $\frac{w^*}{p}$ وحجم الانتاج المقابل هو y^* .

وطبقا للفرضيات السابقة، يكون توازن الاستخدام الكامل وبالتالي فإن حجم الانتاج y^* هو حجم الانتاج في وضع الاستخدام الكامل.

اذا افترضنا أن معدل الأجر الإسمي قد ارتفع لأسباب معينة (مع بقاء السعر ثابتا) من w الى w_1 فهذا سيؤدي إلى ارتفاع معدل الأجر الحقيقي من $\left(\frac{w}{p}\right)$ الى $\left(\frac{w}{p}\right)_1$ وهذا الوضع سيؤدي بالمنتجين الى تخفيضهم في الطلب على العمل الذي سينتقل من L^* الى L_1 فينخفض تبعا لذلك الحجم من y^* الى y_1.

وعموما ففي النموذج الكلاسيكي فإن مستوى التوازن L^* هو الذي يحقق التشغيل الكامل لليد العاملة، وعندما يكون التوازن محققا تحت تأثير المنافسة بين ارباب العمل والعمال، فإن البطالة التي قد تحدث هي بطالة إدارية "طوعية" أو اختيارية وذلك لسببين:

- ان بقي بعض العمال بدون عمل عند مستوى التوازن، فان السبب يرجع إلى أن معدل الأجر الحقيقي $\frac{w}{p}$ المحدد من قبلهم يكون أكبر من الناتج الحدي للعمل أي $f(L)' < \frac{w}{p}$ ، وبذلك تكون البطالة اختيارية حيث انهم لو قبلو بتخفيض الاجور الاسمية w فان ذلك سيؤدي الى تخفيض $\frac{w}{p}$ الأمر الذي يشجع المستحدثين على زيادة طلبهم.
- أن النظرية الكلاسيكية تؤيد فكرة المساومة على الأجور الاسمية بين ارباب العمل والعمال حيث أنها مرنة نحو الانخفاض ومن ثم تحدد لنا تلقائيا الأجور الحقيقية $\frac{w}{p}$ وبناءا على ذلك فان العمال يكونون بصورة عامة قادرين على تحديد أجورهم الحقيقية وبالتالي يتحدد حجم الاستخدام، وبذلك فان كل بطالة توجد عند مستوى معين من الأجر الحقيقي هي بطالة ارادية.

ثالثا: التوازن في سوق السلع والخدمات

وفقا لخاصية دالة الانتاج في المدى القصير يتحدد حجم الانتاج الحقيقي بحجم اليد العاملة المستخدمة فقط. وبالتالي عند تحديد هذا الأخير L^* نكون قد حددنا تلقائيا حجم الانتاج الحقيقي y^*.

وبما أن المستوى الكلي والدخل هما عبارة عن مقاييس متماثلة، وبما ان الطلب يعتمد على الدخل، وفي هذه الحالة، هل يمكن أن يكون الطلب الكلي كافيا لا ستعاب كل من السلع والخدمات المنتجة في الفترة القصيرة؟

جواب الكلاسيك ايجابي بطبيعة الحال، يعتمد استدلالهم في ذلك على عنصرين أساسيين: يتمثل الأول فيما يسمى بقانون ساي للمنافذ ، ويتمثل الثاني في نظرية الادخار والاستثمار وعدل الفائدة، وهو الأهم.

I- قانون ساي للمنافذ:

العبارة التي يخلص بها هذا القانون هي: أن العرض يخلق طلبه الخاص، وترتكز هذه العبارة العامية على الاستدلال التالي:

يرى الكلاسيك أن الناس يعرضون خدمات عملهم ويتحملون مشاق العمل من أجل الحصول على أكبر دحل ممكن. مما يمكنهم من اقتناء واستهلاك أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات. إنهم يعرضون مشاق الجهد في العمل بالزيادة في المنفعة الناتجة عن استهلاك متزايد. أما سلوك الأفراد هذا، فإنه يعتمد على فكرتين أساسيتين:

اولهما: أنهم يبحثون دائما على تعظيم المنفعة حيث ان الافراد يميلون الى انفاق كل دحلهم للحصول على أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات الاستهلاكية في الحاضر أو في المستقبل.

وثانيها: ان منفعة النقد (المباشرة) معدومة فاذا افترضنا ان العرض الكلي يفوق الطلب الكلي، فهذا الوضع يعني، أن الناس يقبلون مشاق العمل في الانتاج دون مقابل، أي دون تعويض مكافئ في الاشباع الناتج عن استهلاك هذا الناتج وعوض ذلك فهم يزيدون من الاحتفاظ بالنقد. وهذا ليس عقلانيا. وانه مناقض لقاعدة تعظيم المنفعة، خاصة وان منفعة النقد المباشرة معدومة.

II- نظرية الادخار والاستثمار ومعدل الفائدة:

- الادخار:

الادخار هو الجزء المتبقي من الدخل بعد الاستهلاك وحسب رأي الكلاسيك وهو صورة اخرى من صور الانفاق اي ان كل ادخار يحول الى استثمار بفضل معدل الفائدة وبالتالي الحصول على مردود، وبالتالي، زيادة الدخل وزيادة الاستهلاك بالتبعية ويتحدد معدل الفائدة بتعادل الاستثمار والادخار.

يقوم هذا السلوك في الواقع على العقلانية التالية: يفضلون الافراد دائما الحاضر على المستقبل، أي انهم يفضلون الاستهلاك في الحاضر عن الاستهلاك في المستقبل. ولكن اذا كان التنازل عن استهلاك اليوم من شأنه ان يزيد من استهلاك الغد، فالموقف السابق يتغير. حيث اذا كان ادخار جزء من الدخل الحالي قد حول الى اصول ذات مردودن وكان هذا المردود يعادل على الاقل التنازل عن الاستهلاك في الحاضر، فإنه من الطبيعي ان يقبل الافراد ذلك الاستعمال للدخل.

وهذا هو المبدأ الذي تقوم عليه عملية التحويل الى القيمة الحالية. اما العنصر الذي يشكل المردود، فأنه يتمثل في معدل الفائدة الحقيقي والموجب (i) اي ان هذا الاخير هو المتغير المفسر لسلوك المدخرين. وبالتالي نستنتج ان الادخار دالة لمعدل الفائدة وبما ان صاحب رأس المال عند قيامه بعرض رأسماله فهو يعتمد على فكرة التفضيل الزمني ولهذا كلما ارتفع رأس المال كلما زاد الادخار، أي أن العلاقة بين عرض الموارد المالية(الادخار) وأسعار الفائدة علاقة طردية، فالادخار دالة في سعر الفائدة

$$S = f(i)$$

حيث:

$\acute{S} > 0$ أي ميل هذه الدالة موجب. ويمكن تمثيل دالة الادخار بيانيا كما يلي :

الشكل رقم(1-07): دالة الادخار

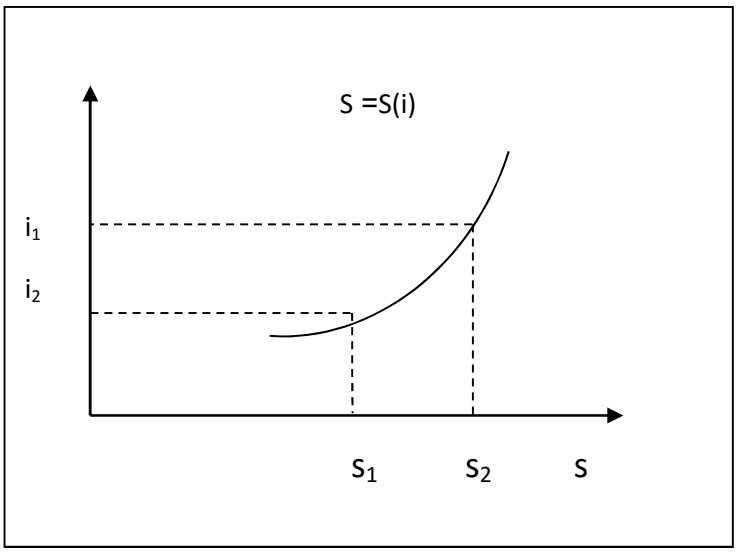

المصدر: مُحَّد شريف ألمان ، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائرية، ص 114

يعتبر عرض الادخار طلب على الاصول ذات المردود، أي ان المدخرين يفضلون هذه الأصول التي تدر دخلا إضافيا عن الاحتفاظ بالنقد السائل الذي لا يدر أي شيء.

وعلى عكس ذلك فالاحتفاظ بالنقد السائل له تكلفة (تكلفة الفرصة الضائعة)التي تتمثل في الفائدة التي يمكن الحصول عليها إذا ما وظف المبلغ المعني في أصول غير نقدية أو أصول ذات مردود. نفهم ما سبق انه كلما ارتفع معدل الفائدة ارتفعت تكلفة الاحتفاظ بالنقد، وبالتالي لجأ المدخرون الى توظيف اموالهم النقدية غبر المستهلكة .

- ❖ الاستثمار:

يعتبر الاستثمار طلبا للمواد التي يمثل الادخار عرضا لها، ولذلك فإن معدل الفائدة هو ثمن التنازل على هذه الموارد، ودورها هو تأمين المساواة بين الادخار والاستثمار وذلك بشكل مستقل عن الالية التي تحدد حجم الاستخدام والدخل الكلي الحقيقي.

ان الاستثمار ككل الطلبات هو تابع متناقص لمعدل الفائدة وهذا لافتراض تناقص الانتاجية الحدية لرأس المال حيث كلما زاد رأس المال انخفضت الانتاجية الحدية لرأس المال.

اهمل الكلاسيك أثر تغير الدخل على الاستثمار و الادخار وذلك بافتراضهم حالة الاستخدام التام، كما افترضوا بالاستناد الى ساي ان منحنى الاستثمار كامل المرونة بينما منحنى الادخار له مرونة نسبية، وبذلك فإن مهما كان سعر الفائدة فان أي مقدار من الادخار سوف يتجه تلقائيا نحو الاستثمار.

كما يعتقد الكلاسيك ان سعر الفائدة يبقى عاملا ثانويا بالنسبة للإنتاجية الحدية لرأس المال ويجب ان يتلاءم مع هذا الاخير دائما وهذه الانتاجية هي نتاج لعوامل حقيقية لان الادخار والاستثمار حقيقيان لا أثر لنقود فيه.

سعر الفائدة ظاهرة نقدية حقيقية ولا علاقة له بالنقود ووظيفته العمل على تساوي الادخار مع الاستثمار عند مستوى الاستخدام الكامل.

رابعا: توازن سوق العمل وسوق السلع والخدمات (توازن القطاع الحقيقي)

يقسمون الكلاسيك الاقتصاد الى قسمين: القطاع الحقيقي والقطاع النقدي، ويرتكز الانقسام الثنائي للاقتصاد على فرضية حيادية النقود، أي انها لا توثر على ما يحدث في القطاع الحقيقي.

يحتوي النموذج الذي يمثل القطاع الحقيقي على كل العلاقات الأساسية اللازمة لحله، أي العلاقات اللازمة لتحديد قيم المتغيرات الاقتصادية الكلية الحقيقية الداخلية عند التوازن والمتمثلة في: حجم العمل التوازني (L^*) معدل الأجر الحقيقي $\left(\frac{w}{\mathrm{p}}\right)^*$ الدخل الحقيقي التوازني (Y^*) سعر الفائدة الحقيقي التوازني (i^*) حجم الاستثمار التوازني (I^*) حجم الادخار التوازني (S^*) وحجم الاستهلاك التوازني (C^*)

وتتمثل العلاقات الأساسية لهذا النموذج في:

دالة الانتاج في فترة قصيرة الاجل: $Y = f(L)$

- **سوق العمل:**

عرض العمل: $$L_s = f(\frac{w}{p})$$

الطلب على العمل: $$L_d = f(\frac{w}{p})$$

شرط توازن سوق العمل: $$L_s = L_d$$

- **سوق السلع والخدمات:**

عرض الادخار: $$s = f(i)$$

الطلب على الاستثمار: $$\mathrm{I} = f(i)$$

شرط توازن سوق السلع والخدمات: $$S = I$$

الاستهلاك: $$\mathrm{C} = \mathrm{Y} - S$$

يحدث التوازن الكلي في القطاع الحقيقي عندما تتوازن السوقان معا في الوقت ذاته، و بهذا توازن سوق العمل يمكننا من تحديد حجم الإنتاج الحقيقي، وتوازن سوق السلع والخدمات يمكننا من توزيع هذا الدخل بين الادخار والاستهلاك، ويمكن تمثيل الحل بيانيا بوضع الرسوم البيانية المختلفة جنبا إلى جنب كما يلي:

الشكل رقم (1–08): التوازن في القطاع الحقيقي حسب النموذج الكلاسيكي

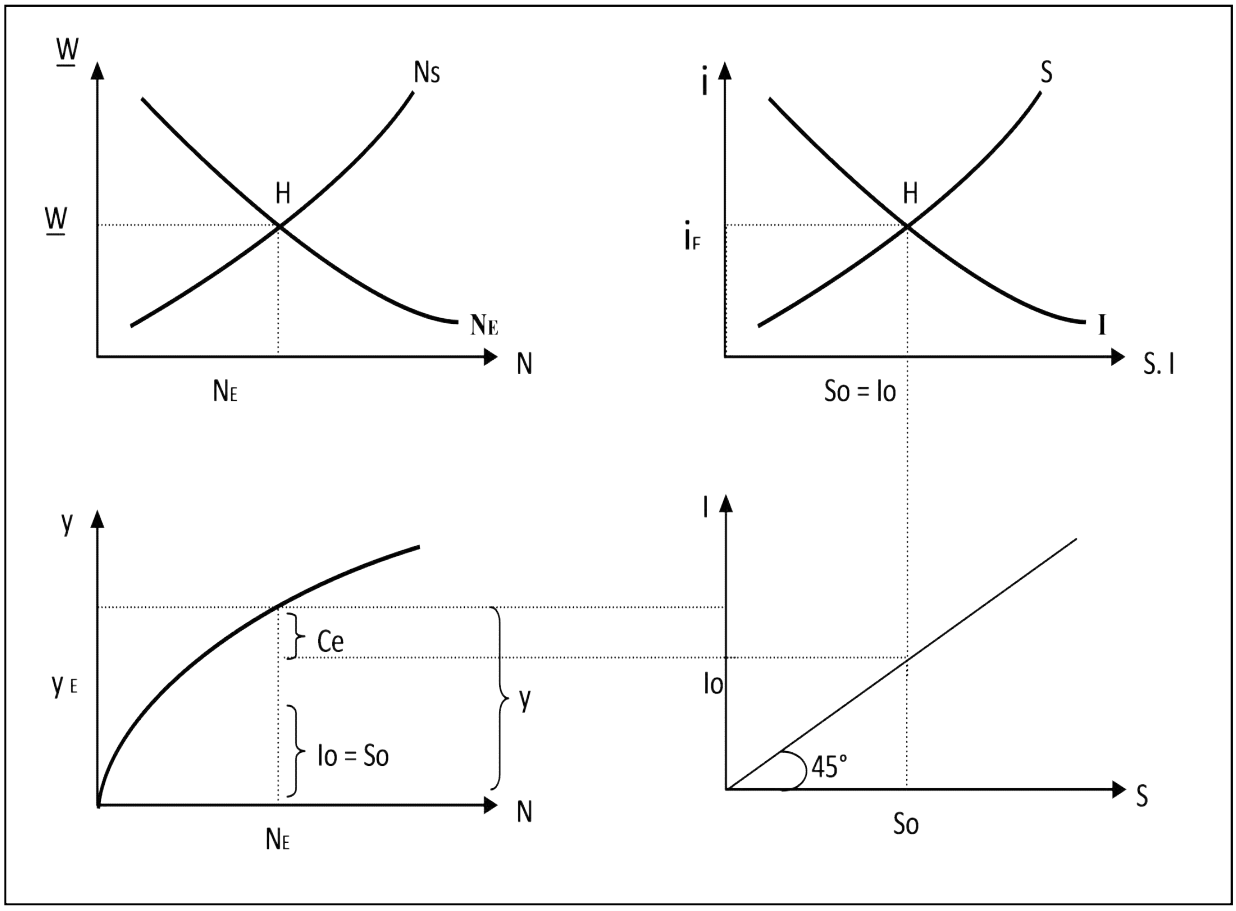

المصدر: مُحَمَّد شريف ألمان، مرجع سبق ذكره، ص 124

خامسا : سوق النقد.

تعتبر النظرية النقدية هي حجر الأساس في البناء النظري الكلاسيكي حيث يقوم هذا الاخير على الازدواجية الاقتصادية (الفصل بين القطاع الحقيقي والقطاع النقدي) ، ومستوى الإنتاج بالنسبة إليهم يتحدد بعوامل حقيقية والتي تتمثل في وسائل إنتاج حقيقية بشرية كانت أو طبيعية ويكون دائما عند مستوى التشغيل التام. حيث اعتقد الكلاسيك ـتن مفعول قانون ساي ساري المفعول في اقتصاد يستخدم النقود في التبادل ويعود ذلك إلى أن الافراد لن يساهموا في العملية الانتاجية مالم يحصلوا على مكافآت تعوضهم مجهوداتهم. فإذا كان حجم الإنتاج لديهم يتحدد بعوامل حقيقية فما هو دور النقود ؟

فحسب التحليل الكلاسيكي التأثير الوحيد للنقود يتمثل في التأثير على مستوى العام للاسعار ليس للنقود أي اثر على القطاع الحقيقي وهذا ما حاولت النظرية الكمية للنقود توضيحه، حيث على أساس وفرتها أو ندرتها في السوق سيتحدد المستوى العام للأسعار والذي ما هو إلا متوسط الأسعار.

I- افتراضات النظرية النقدية الكلاسيكية

ظهرت النظرية النقدية الكلاسيكية في القرن الثامن عشر 18م أين كان يسيطر على النشاط الاقتصادي قانون ساي للأسواق و الذي يرى ضرورة أن كل عرض يخلق طلبه الخاص به فالإنتاج يخلق معه قوته الشرائية وبتعبير نقدي كل إنتاج يخلق معه إنفاقا مساويا له وان زيادة أو انخفاض العرض عن الطلب سرعان ما يزول بحكم فعالية السوق أو جهاز الأسعار ووفقا للتحليل الكلاسيكي قامت النظرية الكمية للنقود في معادلة التبادل على:

- ثبات حجم المعاملات:

تقوم النظرية الكمية للنقود عند الكلاسيك على فرضية أن حجم المعاملات و مستوى النشاط الاقتصادي يتم تحديده بعوامل موضوعية وان النقود ليس لها لثر في تحقيق التوازن الاقتصادي باعتبارها وسيط في المبادلة أن حجم المعاملات متغير خارجي ومن ثم يعامل على انه ثابت خاصة وان حجم العوامل التي تؤثر في حجم المعاملات ثابتة.

وهذا الثبات هو وفقا لأحد مقومات ودعائم الفكر الكلاسيكي الذي يعتقد أن النظام الاقتصادي يملك القدرة الذاتية على التحرك بصورة تلقائية نحو مستوى التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية.

- ثبات سرعة دوران النقود:

نقصد سرعة دوران النقود معدل متوسط عدد المرات التي انتقلت فيها وحدة النقد من يد إلى يد أخرى في تسوية المبادلات الاقتصادية في فترة زمنية معينة.

و تقوم هذه النظرية على أساس أن سرعة دوران النقود هي ثابتة على الأقل في المدى القصير لأنها تحدد بعوامل بطيئة التغير ومستقلة عن كمية النقود فافتراض التحليل الكلاسيكي ثبات سرعة دوران النقود على أساس أن تغيرها يرتبط بتغير عوامل أخرى منها درجة كثافة السكان وتطور العادات المصرفية ومستوى تطور وتقدم الجهاز المصرفي والأسواق المالية والنقدية وهذه العوامل كلها لا تتغير في الأجل القصير

- ارتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود:

تقوم النظرية الكمية للنقود على افتراض أساسي مفاده أن أي تغير في كمية النقود سيحدث تغير بنفس النسبة والاتجاه في المستوى العام للأسعار أي أن هناك علاقة طردية بين كمية النقود وذلك بافتراض ثبات حجم المعاملات وسرعة دوران النقود أي أن نظرية كمية النقود هي دالة كمية النقود متغير مستقل والمستوى العام للأسعار متغير تابع.

يستند أصحاب هذا الرأي إلى منطق معين يتمثل في أن زيادة كمية النقود يعني في واقع الأمر زيادة في وسائل الدفع الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الأسعار ذلك أن كمية اكبر من النقود سوف تتنازع لشراء نفس الكمية الثابتة من السلع والخدمات و في هذه الحالة سوف يتناسب التغير في أسعار السلع والخدمات مع التغير في كمية النقود.

و يسمى هذا الشكل النظرية كمية النقود بالشكل الجامد فحدوث التغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير بنفس النسبة وفي نفس الاتجاه في المستوى العام للأسعار.

II- الطلب على النقود:

ركز اهتمام الكلاسيك على وضع أسس وقواعد لنظرية الطلب على النقود تقوم على أن النقود وسيط للتبادل فقط، وأن الطلب على النقود ما هو إلا طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات، أي أن النقود تقوم بدور الإنفاق على السلع والخدمات. وفي هذا الصدد سوف نعرض أهم الدراسات وهي:

- معادلة التبادل أو معادلة Fisher :

طرحت عد تساؤلات حول ارتفاع الاسعار خلال القرن 16 ومن ثم أثيرت مسألة الظاهرة التي تتعلق بدراسة النقود. وقد عرفت هذه الظاهرة عدة دراسات ومن أهمها "النظرية الكمية للنقود" وتتمثل الفكرة الأساسية التي يمكن استخراجها من هذه النظرية هي:

ان التوازن في الاقتصاد الكلي يتحقق بأسباب حقيقية تتعلق بالمواد المتاحة والتقنيات المستخدمة في الانتاج والاذواق هذا التوازن من شأنه ان يحدد حجم الانتاج والاذواق هذا التوازن من شأنه ان يحدد حجم الانتاج (Y)

وطريقة توزيعه أو تخصيصه على أوجه الاستخدام المختلفة، مما يترتب عليه تحديد الاسعار النسبية للسلع والخدمات وعناصر الانتاج، ويقتصر دور النقود في هذا التوازن على تحديد المستوى العام للأسعار.

تقوم هذه النظرية او المعادلة على تفسير العلاقة بين النقود والأسعار، ويوضح فيشر انه استنادا لشرط التوازن والمتمثل في تساوي العرض والطلب، فإن قيمة مجموع المبادلات الحاصلة في اقتصاد ما في سنة ما يساوي مجموع النقد المدفوع فيها، ومجموع النقد المدفوع هو حاصل ضرب كمية النقد في سرعة التداول. وهكذا يمكننا ان نستنتج ان عملية التبادل ذات طرفين :

طرف نقدي: ويتمثل في النقود المدفوعة ويعبر عنها بكمية النقود المدفوعة في سرعة تداولها

طرف سلعي : يمثل قيمة السلع المتبادلة ويعبر عنها بكمية السلع مضربة في أسعارها.

وبذلك يكون شكل المعادلة كالتالي:

$$\boldsymbol{M.V = \sum P.Q}$$

حيث أن:

$\mathbf{M}$: هي كمية النقود .

$\mathbf{V}$: هي سرعة تداول النقود

$\boldsymbol{Q}$: كمية السلع

$\mathbf{P}$: المستوى العام للأسعار.

وقد طور فيشر هذه العلاقة وصاغها بالشكل التالي:

$$\boldsymbol{M.V = T.P}$$

حيث ان:

$\boldsymbol{T}$: تمثل حجم المبادلات و مجموع المبادلات

واستنادا للفرضيات التالية:

$\mathbf{T}$: :كمية المبادلات متغير ثابت في المعادلة حيث أنه لا يتأثر بالمتغيرات التي تشتمل عليها المعادلة، وهو دالة في مستوى الدخل الذي يعتبر ثابت (استندا الى الفرضية الأساسية للمدرسة الكلاسيكية أن المستوى التوازني الاقتصادي عند التشغيل الكامل)

$\mathbf{V}$:سرعة دوران النقود أي متوسط عدد المرات التي انتقلت فيها كل وحدة من وحدات النقود من إلى يد أخرى في تسوية المبادلات التجارية والاقتصادية في فترة زمنية معينة، وهي مرتبطة بعادات وتقاليد المجتمع وهي ثابتة في الفترة القصيرة وهذا ما يؤدي الى اعتبار $\mathbf{V}$ ثابتة ايضا.

وبذلك تصبح $\boldsymbol{M}$ هي المتغير المستقل و $\boldsymbol{P}$ هو التابع اي:

$$P = f\ (M)$$

$$\acute{f}(M) > 0$$

وتوصلت معادلة فيشر إلى أن زيادة كمية النقود ستؤدي إلى زيادة المستوى الأسعار بنفس النسبة، وبالتالي التضخم.

ومن خلال العلاقة السابقة يمكن كتابة المعادلة كما يلي:

$$P = \frac{M.V}{\mathrm{T}}$$

وبما أن T ثابتة نلاحظ ان P يتأثر طرديا بالتغيرات التي تطرأ على $M.V$

كما يمكن استخراج علاقة اخرى وهي:

$$V = \frac{P.\mathrm{T}}{M}$$

من خلال هذه العلاقة نجد أن V تبقى ثابتة ولا تتأثر بـ M لأن V تتوقف على ظروف فنية تتعلق بالعادات والتقاليد في الفترة القصيرة.

من خلال كل ما سبق نلاحظ ان معادلة فيشر هي عبارة عن علاقة الميكانيكية الموجودة بين مستوى الأسعار وكمية النقود المتداولة في الاقتصاد. بالتالي فمعادلته جاءت كنظرية مفسرة لتغير المستوى العام للأسعار في حال تغير عرض النقود وليس الطلب عليها.

- **معادلة Cambridge او صيغة دوان الدخل:**

تمت صياغة النظرية الكمية للنقود من طرف جماعة كامبردج، وعلى رأسهم بيجو ومارشال Pigou و Marchal ، وذلك بالاعتماد على فرضية مفادها أن الافراد يحتفظون بجزء من مداخيلهم في شكل أرصدة نقدية لمواجهة الظروف الطارئة التي قد تحدث في المستقبل، بالإضافة إلى استخدامها في المبادلات التجارية، ويمكن التعبير عن ذلك كما يلي:

$$K = \frac{1}{\mathrm{V}}$$

$$V = \frac{1}{K}$$

حيث K هي نسبة النقود المحتفظ بها على شكل سائل من مجمل الموارد المتاحة والعلاقة بين $(V$و$K)$ وهي علاقة عكسية.

ومعادلة ***Cambridge*** للتوازن في السوق النقود يمكن استخراجها كما يلي:

$$M.V = P.T$$

وبما أن T هو دالة في Y فهذا يؤدي الى تعويض T بـ Y :

$$M.V = P.Y$$

$$M.\frac{1}{K} = P.Y \;\Rightarrow\; M = K.P.Y$$

وبما ان الدخل عند الكلاسيك هو حقيقي:

$$Y_R = \frac{Y}{p}$$

$$M = K.P.\frac{Y}{P} \;\Rightarrow\; M = K.Y$$

وهو تابع الطلب على القيمة الحقيقية لنقود.

وبالرغم من صيغة الدخل قللت الكثير من المشاكل العلمية إلا أنها أبرز مشاكل نظرية. فالمشكلة في صيغة فيشر للمعاملات تتضمن الإنجاز الفعلي للمعاملات في حين أن المشكلة في صيغة فيشر لسرعة دوران الدخل هو أنها لا تتضمن جميع المعاملات ، فمثلا المبادلات الخاصة بمبادلات الأصول الرأسمالية و الأوراق المالية غير داخلة في احتساب الدخل ، طالما أن هذه المبادلات لا تخلق دخلا بحد ذاتها.

إن المعادلة $P = \frac{M.V}{T}$ تبز دور النقود في عملية المبادلة في حين أن المعادلة $P = \frac{M.V}{Y}$ تبرز دور النقود في إنتاج الدخل القومي و بالتالي فإن صيغة المبادلات تختلف عن صيغة سرعة دوران الدخل و يزداد هذا الاختلاف حدة في صيغة كامبردج للأرصدة النقدية.

- **أهم الاختلافات بين معادلة الأرصدة النقدية ومعادلة فيشر:**

تقرر معادلة فيشر وجود علاقة ميكانيكية بين كمية النقود وبين المستوى العام وهي علاقة طردية وتناسبية بينما تقرر معادلة الأرصدة النقدية وجود علاقة بين كمية النقود والدخل النقدي بحيث التغيرات النقدية على حجم الإنتاج على المستوى العام للأسعار.

تتفق المعادلتان في أن العلاقة بين الطلب على النقود والمعروض منها يحددان التوازن الاقتصادي لأن هذه تحدد بدورها المستوى العام للأسعار سواء كان بصورة مباشر (بحسب ما يقرره فيشر في معادلة المبادلة) أو بصورة غير مباشرة (بحسب ما يقرره مارشال في الأرصدة النقدية).

III- عرض النقود:

يعتبر عرض النقود حسب الكلاسيك عاملا خارجيا يتحدد خارج النموذج الاقتصادي ويحدد من طرف السلطات النقدية أي البنك المركزي فقط ولا تحدده الوحدات الاقتصادية،. وبما أن حسب الكلاسيك الاقتصاد يكون دوما في حالة التشغيل الكامل وبالتالي ليس هناك دواعي رشيدة لزيادة عرض النقود.

ويتمثل عرض النقود على مستوى الاقتصاد في كمية النقود المتاحة فيه (حجم النقود المعروض في المجتمع)، أي مجموع ما هو متداول من أدوات ووسائل الدفع والتي تتكون من:

- **نقود قانونية** (تتداول بموجب القانون) :هي النقود الورقية والنقود المعدنية والتي يصدرها البنك المركزي (السلطات النقدية)، ويرمز لها بالرمز M_1
- **نقود ائتمانية** (تتداول بموجب الثقة) :هي نقود الودائع وتسمى كذلك النقود المصرفية، وتتمثل في تلك النقود المودعة بالبنوك التجارية، بالحسابات البريدية الجارية، بالحسابات الجارية بالخزينة العمومية...الخ. ويرمز لها بالرمز M_2

إن العلاقة بين النقود القانونية والنقود الائتمانية يحددها البنك المركزي من خلال ما يعرف بمعدل الاحتياطي القانوني الذي هو أساس مضاعف الائتمان، وعليه النقود القانونية هي مصدر خلق النقود الائتمانية.

إن عرض النقود لا تحدده الوحدات الاقتصادية، وإنما السلطات النقدية التي بدورها تتعرض لضغوط عديدة ومتنوعة (سياسية، اجتماعية، اقتصادية، ثقافية...الخ) والتي تجعل من الصعب فهم آلية طرح النقود والتحكم فيها من قبل السلطات النقدية، ولذلك يعتبر عرض النقود عند الكلاسيك متغيرا خارجيا تحدد السلطات النقدية) يتحدد خارج النموذج الاقتصادي.)

$$M_s = M_0$$

حيث

M_s : عرض النقود.

M_0 : كمية معينة من النقد المعروض.

ويمكن تمثيل عرض النقود بيانيا كما يلي:

الشكل رقم (1-09): عرض النقود

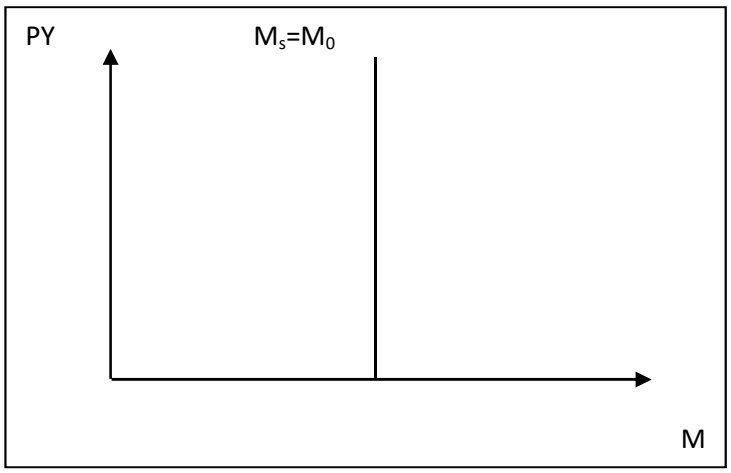

المصدر: مُحَمَّد شريف ألمان، مرجع سبق ذكره، ص 128

IV- التوازن في سوق النقد:

يتحدد التوازن في سوق النقد بتساوي الطلب على النقود وعرضها $M_d = M_s$ حيث المعروض النقدي M_s يعد متغيرة خارجية تحدد من طرف السلطات النقدية:

$$M_s = M_0$$

أما الطلب على النقود فهو متغير داخلي في النموذج الكلاسيكي:

$$M_d = K.P.Y$$

$$M_d = M_s \iff M_d = K.P.Y = M_s = M_0$$

ويمكن تمثيل التوازن بيانيا كما يلي:

الشكل رقم (1–10): توازن سوق النقد الكلاسيكي

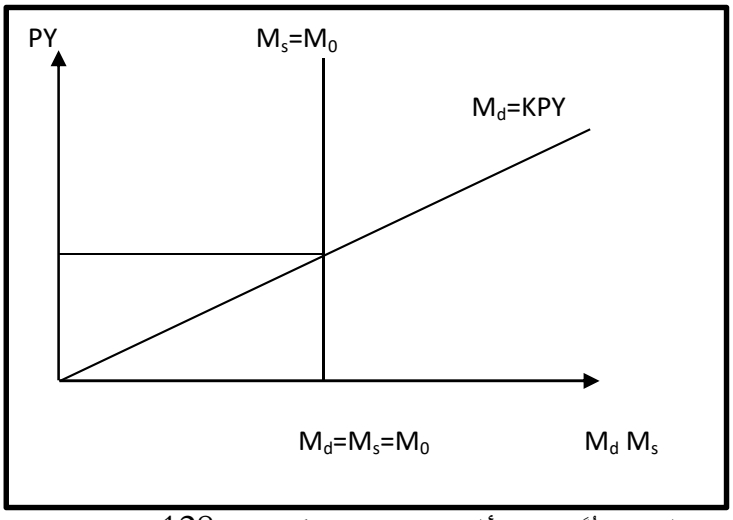

المصدر: مُحَمَّد شريف ألمان، مصدر سبق ذكره، ص 128

العلاقة بين كمية النقد والمستوى العام للاسعار بافتراض أن حجم الدخل الحقيقي ثابت، تصبح من الشكل ، ومن المعادلة يصبح وبما ان المقدار KY ثابت، فإن P يرتبط مباشرة بكمية النقد والعلاقة بينهما طردية تناسبية، اما العلاقة بين P و Y فهي علاقة عكسية وهذا موضح في التمثيل البياني الموضح للعلاقة بين الناتج الحقيقي والمستوى العام للأسعار.

الشكل رقم(1-11):العلاقة بين مستوى الناتج والمستوى العالم للأسعار

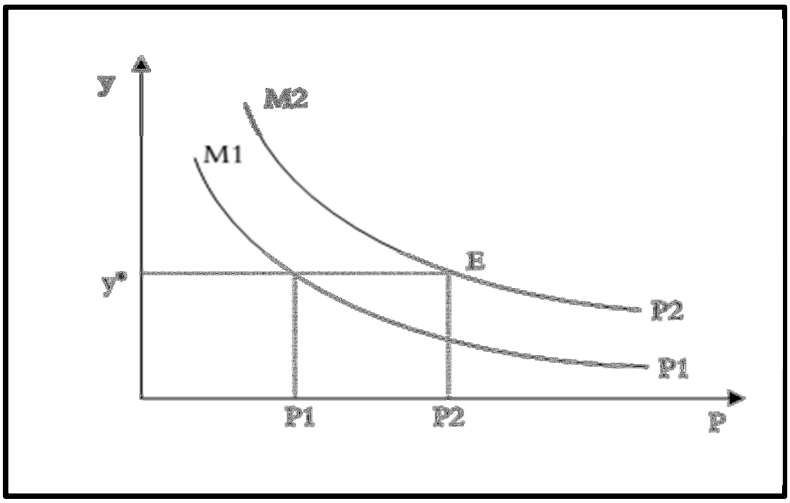

المصدر: مُحَّد شريف ألمان، مصدر سبق ذكره، ص 129

من خلال التمثيل البياني يتضح جليا ان التغير في كمية النقد المعروضة قد تغيرت لسبب من الأسباب وفقا لقرارات السلطة النقدية فإن هذا سيؤدي حتما الى زيادة المستوى العام للأسعار بنفس النسبة الي ارتفعت بها كمية النقد، وذلك لأن الدخل يوجد في مستواه الأقصى (الاستخدام الكامل) ولا يمكن ان يتغير.

سادسا: التوازن الاقتصادي الكلي عند الكلاسيك

يحدث التوازن الكلي عند الكلاسيك بتساوي العرض الكلي مع الطلب الكلي، ودراسة التوازن تتطلب دراسة علاقة العرض الكلي بالمستوى العام للأسعار، وكذا الطلب الكلي وعلاقته بالمستوى العام للأسعار.

I. العرض الكلي:

وفقا لمبادئ النظرية الكلاسيكية، وحسب نظرية حيادية النقود والنظرية الكمية للنقود فان الاسعار لا تؤثر على الانتاج (العرض)، وبذلك فدالة الانتاج بدلالة المستوى العام للأسعار تكون ثابتة.

ويتعمد نموذج العرض الكلي على مجموعة من المعادلات :

$$\mathbf{Y = f\ (L)}$$

$$\boldsymbol{W = \frac{W}{P}}$$

$$\mathbf{L_s = L(}\boldsymbol{w}\mathbf{)}$$

$$\mathbf{L_d = L(W)}$$

$$\boldsymbol{L_s = L_d = L^*}$$

يمكن تمثيل دالة العرض الكلي كما يلي:

الشكل رقم (1-12): منحنى العرض الكلي عند الكلاسيك

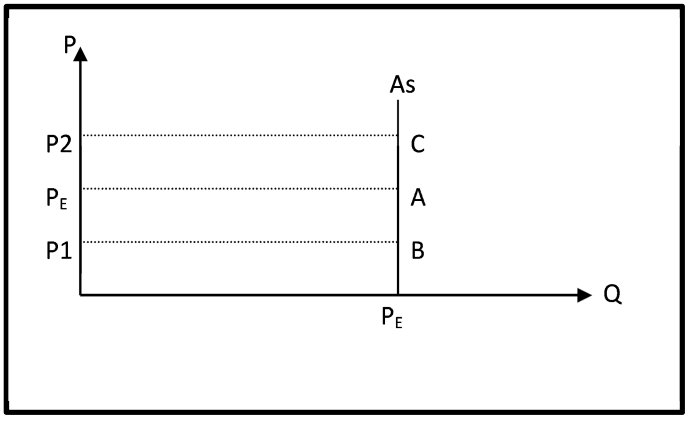

المصدر: سليم رضوان، محاضرات في الاقتصاد الكلي، جامعة فرحات عباس سطيف.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن منحى العرض الكلي يأخذ شكل خط شاقولي، مشيرا إلى استقرار الإنتاج عند مستوى العمالة الكاملة معنى هذا أن الإنتاج يرتفع إلى أن يصل إلى مستوى العمالة الكاملة ثم يتوقف.

التغيرات في الأسعار سواء بالزيادة أو النقصان تؤدي إلى الانتقال من وضع إلى آخر على طول المنحى (الخط الشاقولي) دون تغيير الإنتاج. وذلك لأن الكلاسيك يعتمدون على الأسعار النسبية، حيث أن التغير في السعر من Pe إلى P2 يشمل أسعار السلع وأيضا أسعار عوامل الإنتاج.

II. الطلب الكلي :

وهو يمثل الطلب على السلع والخدمات التي يتم إنتاجها، وهذا الطلب يتحدد بالعلاقة العكسية بين الأسعار والإنتاج، وهذه العلاقة العكسية مستمدة من النظرية الكلية للنقود، فالتغير في كمية النقد سيؤثر على حجم الإنفاق وهذا الأخير بدوره سوف يؤثر على حجم الإنتاج ، أو يمكن التعبير عن ذلك من جانب آخر، إذا كانت سرعة دورات وحدة النقد ثابتة (وذلك لثبات عادات الأفراد المتعلقة بحفظهم للنقود) فإنه يمكن الحصول على علاقات بين المتغيرات المتبقية وهي : $P\ .Y.M$ ، فإذا كانت مثلا كمية النقود ثابتة فإن الإنتاج (Y) والأسعار (P) سوف يتغيران عكسيا .

وبالتالي يكون منحى الطلب الكلاسيكي سالب الميل كما تم ذكره سابقا ويمكن توضيح هذا المنحى بيانيا كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (1-13): منحنى العرض الكلي عند الكلاسيك

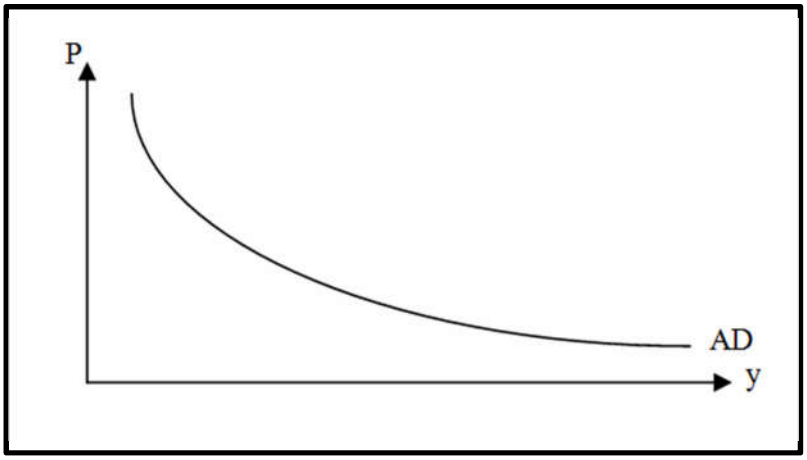

المصدر: مُحَّد بوخاري "الاقتصاد الكلي المعمق" الجزء الاول، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 121

III. التوازن الكلي عند الكلاسيك

يتحقق التوازن الكلي عند تساوي العرض الكلي (AS) مع الطلب الكلي (AD) وهذا يحدث عند مستوى واحد من السعر P^* يتساوى عنده الطلب الكلي مع العرض الكلي.

حسب النظرية الاقتصادية الكلاسيكية يتحقق التوازن الكلي انطلاقا من توازن سوق العمل، أي عرض العمل مع الطلب عليه، وذلك عند عدد محدد من العمال يمثل حالة التشغيل التام، وبما أن الإنتاج عند الكلاسيكيين تابع لعنصر العمل فقط، فإنه يمكن معرفة حجم الإنتاج الكلي عند التوازن (Y^*) ، وذلك عن طريق التعويض بعدد العمال عند مستوى التشغيل التام في دالة الإنتاج الكلي، وذلك دون المرور على سوق السلع والخدمات، ولا على سوق النقد، نظرا لكون النقود عند الكلاسيكيين حيادية، أي أن تغير كمية النقود المتداولة بالبلد لا يؤثر في المتغيرات الاقتصادية الحقيقية، وبالتالي يكون منحنى العرض الكلي الكلاسيكي خط مستقيم عمودي، كدليل على ثبات حجم الانتاج مهما تغيرت الأسعار.

بالنسبة للطلب الكلي الكلاسيكي فإن منحناه مشتق من النظرية الكمية للنقود، حيث يعبر عن العلاقة العكسية بين كمية الطلب ومستوى الأسعار، أي أن ميله سالب. وبرسم منحنيي العرض الكلي والطلب الكلي في نفس المعلم نحصل على نقطة التوازن الكلي، والتي تمثل نقطة تقاطع المنحنيين، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (1-14): تحديد نقطة التوازن بيانيا

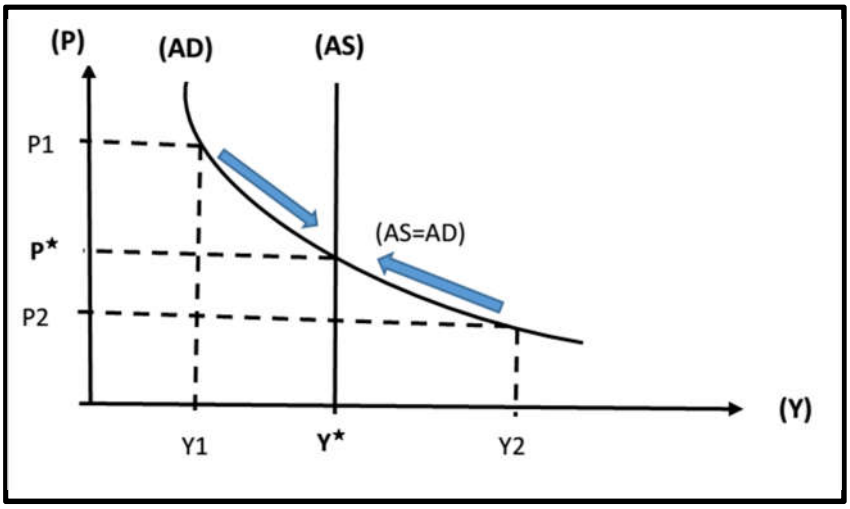

نلاحظ من خلال الشكل أن التوازن الكلي يحدث عند نقطة واحدة، وهي نقطة تقاطع منحنى العرض الكلي مع منحنى الطلب الكلي، حيث يكون الانتاج الكلي عند مستوى، (Y^*) ومستوى الأسعار عند P^* وبالتالي جميع النقاط الأخرى تعتبر حالات عدم توازن تدفع قانون العرض والطلب للتدخل من أجل العودة إلى حالة التوازن، التي يتوقف عندها هذا القانون عن العمل.

والآن يمكن تمثيل التوازن الكلي بيانيا يجمع مختلف البيانات في شكل واحد.

الشكل رقم (1-15): التوازن الكلي بيانيا

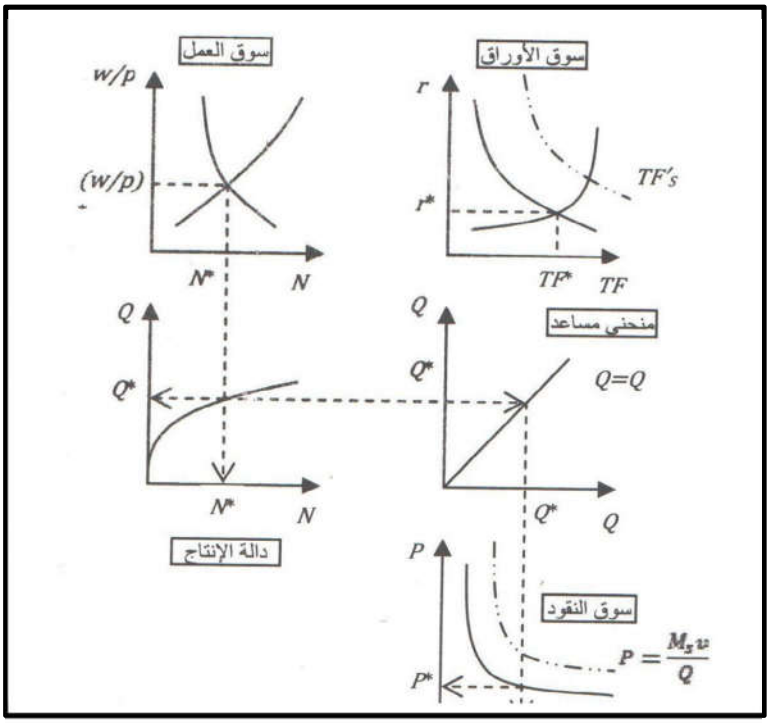

المصدر: مُحَّد بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص 60.

سابعا: اثر السياسات الاقتصادية في النموذج الكلاسيكي.

I- اثر السياسة النقدية.

السياسة النقدية هي عبارة عن مجموعة من الاجراءات التي تتخذها السلطات العمومية، بالأخص البنك المركزي، والتي تتمثل في التحكم في كمية النقود المتداولة في الاقتصاد الوطني من اجل تحقيق الأهداف الكلية المنشودة. في حالة ما إذا قام البنك المركزي بزيادة كمية النقود المتداولة في الاسواق الوطنية فنقول انه استعمل سياسة نقدية توسعية، وبالعكس، كل تخفيض لكمية النقود المتداولة يدل على سياسة نقدية انكماشية. لندرس اثر السياسة النقدية التوسعية على النموذج الكلاسيكي.

لنفترض قرارا من البنك المركزي المتمثل في سياسة نقدية توسعية. في اطار هذه السياسة يقوم البنك المركزي بإعادة شراء الديون المحلية للخزينة العمومية. الديون العمومية المحلية تعود الى طرح اوراق مالية مثل السندات في مراحل سابقة. حيث ان شراء البنك المركزي للاوراق المالية العمومية سيؤدي الى تقليص الحجم المتداول منها في سوق رؤوس الاموال وزيادة كمية النقود في الاقتصاد الوطني لأنها تمثل المقابل.

استنادا الى الشكل رقم (1-15) فان السياسة النقدية التوسعية تؤدي الى:

اولا: انسحاب منحنى عرض الاوراق المالية نحو اليسار. هذه الحالة توافق انخفاض معدل الفائدة الحقيقي التوازني الى مستوى r^* وبالتالي تؤدي الى زيادة قيمة الاستثمار الخاص على حساب الادخار.

ثانيا : تؤدي السياسة النقدية التوسعية الى زيادة عرض النقود مما يعني انسحاب دالة التوازن في سوق النقد نحو اليمين لتبلغ وضعها الجديد الموافق لـ $\mathrm{Ms.V}/Q$. إسقاط قيمة الناتج الكلي التوازني الجديد لسوق النقود يسمح باستنتاج المستوى الجديد للأسعار. يمكن التخيل بكل سهولة أن مستوى الاسعار الجديد سيكون أعلى من المستوى التوازني الاصلي.

II- اثر السياسة المالية:

السياسة المالية هي مجموعة الأدوات التي تستخدمها الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي لتحقيق هدف معين، وتتكون الأدوات من أدوات الإنفاق العام وأدوات الإيرادات العامة، وتتمثل في استعمال الانفاق الحكومي الضرائب و التحويلات. نأخذ أثر الانفاق الحكومي على التشغيل كمثال و لذا سنستعمل أحيانا مصطلح سياسة الانفاق الحكومي.

في حالة ما اذا زادت النفقات الحكومية فنقول سياسة مالية توسعية ، وبالعكس ، في حالة انخفاضها نقول سياسة مالية انكماشية.

بافتراض ان الحكومة قررت زيادة التشغيل في الاقتصاد الوطني عن طريق زيادة في الانفاق العمومي. لهذا السبب تقوم بطرح اوراق مالية، على شكل سندات، في سوق رؤوس الاموال. ماهي الانعكاسات حسب الكلاسيك ؟

من خلال الشكل (1-15) يبين ان الانفاق الحكومي لا يؤثر على سوقي العمل والنقود. بما ان مستوى التشغيل التوازني يبقى ثابتا فان الناتج الكلي كذلك لا يتغير. تحدث تغيرات على سوق الاوراق المالية فقط. يحدث ذلك جراء طرح الحكومة لسندات تزيد من عرض الاوراق المالية في السوق وبالتالي تدخل في منافسة مع الشركات الخاصة لاستقطاب ادخار قطاع العائلات.

من خلال الشكل (1-15) نلاحظ انسحاب منحنى عرض الاوراق المالية نحو الجهة، كما نلاحظ ان التوازن الجديد يوافق ارتفاع معدل الفائدة الحقيقي. من جهة ، هذا يعني ارتفاع ادخار العائلات وبالموازاة انخفاض الاستهلاك، ومن جهة اخرى هذا كذلك يعني ارتفع تكاليف الاستثمار. ارتفاع تكاليف الاستثمار يؤثر سلبا عليه وينقض من حجمه.

نستنتج ان تمويل الانفاق الحكومي عن طريق طرح السندات يؤدي الى منافسة القطاع الخاص على الاصول المالية ويؤثر سلبا على استثماراته. لذلك يقول الكلاسيك ان سياسة الانفاق الحكومي تطرد الاستثمار الخاص وتعرف بظاهرة الطرد. وبالتالي يرى الكلاسيك انه لا جدوى من سياسة الانفاق الحكومي لأنها تقتصر فقط على احلال الاستثمار الخاص بالاستثمار العام دون المساس بمستوى التشغيل. بل تعتبرها مضرة للاقتصاد لان الاستثمار العام، أي استبدال الاول بالثاني سيضعف من أداء الاقتصاد الوطني. ولذلك يرفض الكلاسيك كل السياسات المالية التوسعية.

وفي الاخير يعتبر الكلاسيك ان السياسة النقدية التوسعية احسن من السياسة المالية التوسعية لان السياسة النقدية التوسعية تزيد من مستوى الاسعار لكنها بالمقابل ترفع حجم الاستثمار مقلصة حجم الدين العام.

لذلك يعتبر الكلاسيك ان السياسة النقدية تساهم في دعم الاستثمار

اختبر مكتسباتي

اولا: تمارين محلولة:

التمرين الأول:

اذا كانت دالتي الطلب على العمل وعرض العمل ممثلتين بالعلاقتين التاليتين:

$$N = 112 + 6.5 \frac{W}{P}$$

$$\mathrm{N} = 195.3 - 17.3 \frac{\mathrm{W}}{\mathrm{P}}$$

المطلوب:

1. ميز معادلة الطلب من معادلة العرض مع تبرير الاجابة؟
2. بافتراض أن الأجر الأسمي لوحدة العمل هو 6.25 وحدة نقدية وأن المستوى العام للأسعار هو 25 وحدة نقدية:
   - هل حالة سوق العمل تمثل وضع التوازن أم لا ولماذا ؟ وما يستوجب ذلك لتحقيق الوضع التوازني؟
   - احسب الأجر الحقيقي للتوازن وضح الحالتين بيانيا ؟ (حالة عدم التوازن وحالة التوازن)
3. بافتراض أن الاجرة النقدية ارتفعت إلى 10.5 ون لوحدة العمل وان مستوى الاسعار هو 3 وحدة نقدية . وضح ماذا يحدث لعرض العمل ولماذا ؟

الحل:

1. معادلة الطلب على العمل التي نرمز لها بالرمز N_d هي :

$$\mathrm{N}_d = 195.3 - 17.3 \frac{\mathrm{W}}{\mathrm{P}}$$

وذلك لأن الإشارة التي تسبق المتغير المستقل $\frac{\mathrm{W}}{\mathrm{P}}$ هي اشارة سالبة وهي توحي بوجود علاقة عكسية بين الاجر الحقيقي $\left(\frac{\mathrm{W}}{\mathrm{P}}\right)$ و الطلب على العمل (N_d) أي ان :

$$\acute{f}d\left(\frac{W}{P}\right) < 0$$

وهذا ما يؤكده الرسم البياني:

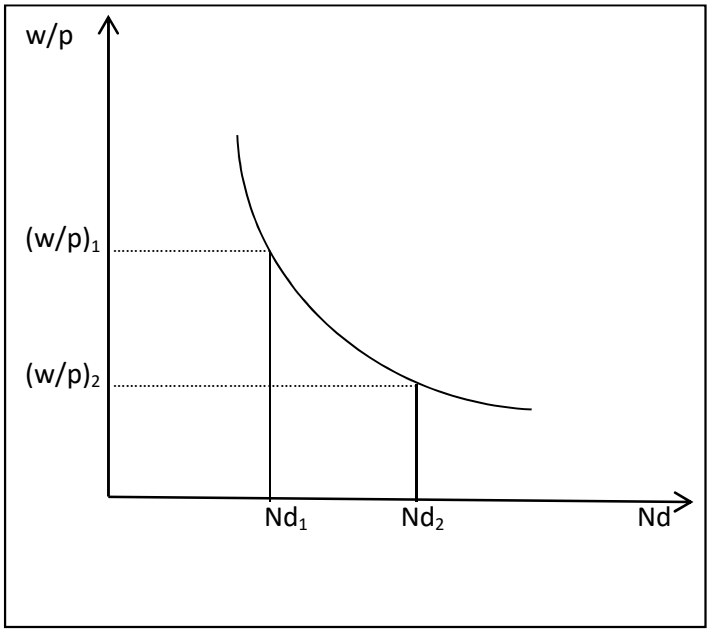

أما دالة عرض العمل فهي:

$$N_s = 112 + 6.5 \frac{W}{P}$$

لأن الاشارة التي تسبق المتغير المستقل $\left(\frac{W}{P}\right)$ موجبة وهي تشير الى العلاقة الطردية بين الاجر الحقيقي $\left(\frac{W}{P}\right)$ و عرض العمل N_S أي :

$$\acute{f}s\left(\frac{W}{P}\right) > 0$$

كما يوضحه الرسم البياني التالي:

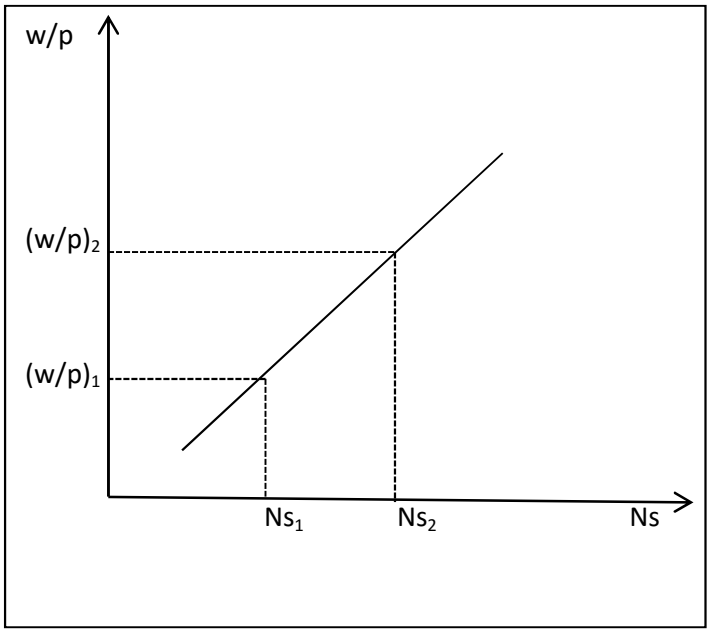

2. الحقيقي الاجر : $\frac{W}{P} = \frac{6.5}{2.5} = 2.5$

لمعرفة التوازن أو عدم التوازن نحسب N_d و N_S :

نحسب الطلب على العمل N_d

$$N_d = 195.3 - 17.3(2.5) = 152.05$$

ون $N_d = 152.05$

$$N_S = 112 + 6(2.5) = 128.25 \Rightarrow N_S = 128.25$$

نلاحظ عدم التوازن في سوق العمل ذلك لأن $N_d > N_s$

فهذه السوق تعاني من نقص في عرض العمل بقدر: وحدة نقدية $152.05 - 128.25 = 23.8$

للوصول الى حالة التوازن يجب زيادة الأجر الحقيقي $\left(\frac{W}{P}\right)$ إلى مستوى أعلى من 2.5 لاغراء العمال لتقديم مزيد من خدمات العمل (زيادة عرض العمل)

للوصول إلى التوازن يجب أن تبحث عن الأجر الحقيقي للتوازن $\left(\frac{W}{P}\right)$ في سوق العمل

$$195.3 - 17.3\ \frac{\mathrm{W}}{\mathrm{P}} = 112\ + 6.5\ \frac{W}{P}$$

$$195.3 - 112 = 17.3\ \frac{\mathrm{W}}{\mathrm{P}}\ + 6.5\ \frac{W}{P}$$

$$83.3 = 23.8\ \frac{W}{P}$$

$$83.3 = 23.8\ \frac{W}{P}\ \Rightarrow \frac{W}{P} = \frac{83.3}{23.8} = 3.5$$

ومنه الاجر الحقيقي للتوازن يساوي 3.5 و .ن

وهو الذي يجعل $\mathrm{N_d} = \mathrm{N_s}$

- جدول يوضح حالة التوازن وحالة عدم التوازن:

	حالة عدم التوازن	حالة التوازن
الطلب على العمل	152.05	134.75
عرض العمل	128.25	134.75
الاجر الحقيقي	2.5	3.5

بيانيا: يمكن توضيح ذلك بيانيا كمايلي :

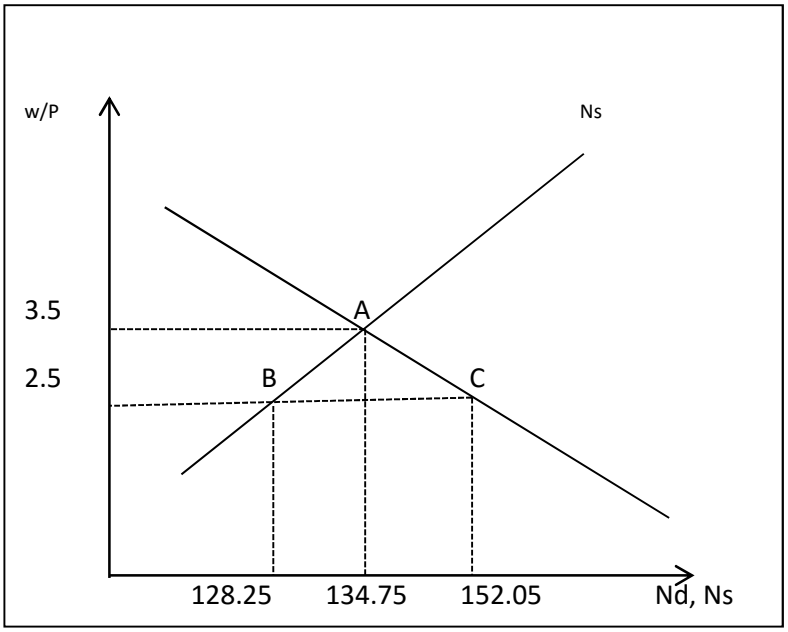

نلاحظ من خلال الرسم البياني أنه عندما كان $\frac{W}{P} = 2.5$ فإن سوق العمل عانى من نقص في عرض العمل يقدر بحوالي 24 وحدة عمل في المنطقة المظللة اي بالمسافة BC

وعندما ارتفع الاجر الحقيقي $\frac{W}{P} = 3.5$ فإنه تم علاج الاختلال واصبحت سوق العمل في توازن $N_d = N_s = 134.75$

نلاحظ أن التغيرات الحاصلة في الأجر الاسمي والمستوى العام لم تؤدي إلى تغير عرض العمل (N_s) حيث بقي ثابتا و مساويا لـ 134.75 Ns وحدة عمل، والسبب في ذلك أن العمال لم ينخدعوا بالزيادة الحاصلة في (W) لأن هذه الزيادة امتصت بالزيادة الحاصلة في السعر (وهم نقدي) و حتى يزيدوا من عرض عملهم لابد من أن تكون الزيادة في (W) اكبر من (P) اي $\Delta w = \Delta P$

التمرين الثاني:

لنتعتبر اقتصادا ذو ثلاثة اعوان أسر، مؤسسات وحكومة ، وثلاثة أسواق: سلع وخدمات، عمل ونقدية: بحيث أن الأسر تستهلك، تدخر وتوفر قوة العمل، المؤسسات تنتج وتستثمر ، ولتعتبر النموذج التالي:

$$y = F(L) \dots\dots\dots\dots (1) \qquad S = S(i): \acute{S}(i) > 0 \dots\dots . (5)$$

$$L_d = L_d\left(\frac{W}{P}\right) \dots\dots . . (2) \qquad I = I(i): \acute{I}(i) < 0 \dots\dots\dots . . (6)$$

$$L_s = L_s\left(\frac{W}{P}\right) \dots . \dots . . (3) \qquad c = Y - S \dots\dots\dots . \dots\dots\dots (7)$$

$$N = L_d = L_s \dots . \dots . (4) \qquad P = P_0 \dots\dots\dots . \dots\dots\dots\dots . (8)$$

$$G = G_0 \dots\dots\dots\dots\dots\dots . (9)$$

بحيث يمثل: (Y) الانتاج و (C) الاستهلاك، I) الاستثمار (G) الانفاق الاستثماري الحكومي ، (S) الادخار ، (N)التشغيل ، (W)الأجر الاسمي، (P)المستوى العام للاسعار ، (i) سعر الفائدة G_o و P_o تمثلان المتغيرات الخارجية، L_d طلب العمل L_S عرض العمل.

المطلوب:

1. علق على مختلف العلاقات الدوال" تعليقا يتناسب مع الفكر "المدرسة " التي ينتمي إليها؟

2. فسر لماذا يعتبر هذا النموذج الكلاسيكي بسيطا ؟
3. فسر لماذا يعتبر النموذج السابق نموذج عرض ؟
4. ماهي التأثيرات في هذا النموذج في حالة:

- زيادة خارجية *EXOGENE* في الاستثمار المتوقع
- زيادة خارجية في الادخار المتوقع ج
- زيادة خارجية في الأجر الاسمي
- زيادة في المستوى العام للاسعار ، إذا علمت بأن $M = K * PY$ تمثل علاقة التوازن في السوق النقدية بحيث يبقى العنصر المتغير هو عنصر العمل ودالة الانتاج تمثل العلاقة بين هذا المتغير ومبلغ اولى لرأس المال.

الحل:

1. التعليق على مختلف العلاقات:

الدوال 2،3،4 تمثل دوال التوازن في سوق العمل عند الكلاسيك، بحيث أن توازن سوق العمل ممثل بالعلاقة 4 التي يتساوى عندها عرض العمل وطلبه (2=3)

- وهنا يكون طلب العمل ذو علاقة عكسية مع معدل الأجر الحقيقي $\left(\frac{W}{P}\right)$وليس الاجر الاسمي لأن الكلاسيكيون يعتقدون بأن العامل لايؤمن بالوهم النقدي وأنه قادر على حساب قدرته الشرائية، ولهذا فإن $\acute{L}_d\left(\frac{W}{P}\right) < 0$ أي طلب العمل من طرف العمل دالة متناقصة تابعة لـ $\frac{W}{P}$ أي أن كل زيادة في $\frac{W}{P}$ يؤدي إلى نقصان في L_d وكل نقصان في $\frac{W}{P}$ يؤدي إلى زيادة في L_d وهذا طبقا للسلوك المستحدث في تعظيم الربح بأقل تكلفة نظرا لتناقص الانتاجية الحدية للعمل $\acute{F}(L) 0 >$ في دالة الانتاج (1)

أما دالة عرض العمل فذات علاقة طردية موجبة مع معدل الأجر الحقيقي $\frac{W}{P}$ اي ان:

$$L's\left(\frac{W}{P}\right) > 0$$

ويرجع السبب في ذلك الى كون أن العامل يبحث عن الأجر الحقيقي الأعلى، مثلما يبحث المستحدث عن الربح الأعظمي

- العلاقة(4): $N = l_d = l_S$ تعني توازن سوق العمل وهذا يعني مستوى الاستخدام الكامل الذي يتساوي عنده طلب العمل وعرضه أي عدم وجود بطالة بل تشغيل كامل لليد العاملة. ومن وجهة

نظرهم إن وجدت بطالة فهي طوعية أو إيراديه لأن العمال هم الذين اختاروا ان يكونوا في وضع البطالة ، وذلك بسبب أنهم لم يقبلوا بتخفيض أجورهم أو أنهم حددوا اجرا حقيقيا أكبر من الانتاجية الحدية أي: $\acute{F}(L) \geq \frac{W}{P}$

- العلاقات (5)،(6) تمثل التوازن في سوق السلع والخدمات والذي يستوجب تساوى (S) و(I) بواسطة معدل الفائدة (i) حجر الزاوية في بناء النموذج الكلاسيكي بحيث ان: $S = S(i) : \acute{S}(i) > 0$ وهذا يعني وجود علاقة طردية بين (S) و (i) فمعدل الفائدة المرتفع يشجع على الادخار اما : $I = I(i) : \acute{I}(i) < 0$ تعنى وجود علاقة عكسية بين (I)و (i) وذلك نظرا لأن المقترض يبحث عن معدل الفائدة للاقتراض الاستثماري الأقل أي المنخفض حتى يدفع أقل عندما تحين فترة الاستحقاق ، وهكذا كلما زادت (i) كلما نقص الاستثمار (I) والعكس صحيح، وبالتالي فإن التوازن في سوق السلع والخدمات يستلزم أن يكون $I(i) = S(i)$

2. يعتبر هذا النمودج بسيطا لأنه:

في اطار اقتصاد مغلق لا يأخذ بعين الاعتبار سوى ثلاث قطاعات دون العالم الخارجي

- التوازن فيه تلقائيا وحتميا
- ان مستوى الانتاج (٧) يتحدد بمستوى العمل *(ا)* فقط ، لأنه يعتمد على قانون *Say* للأسواق الذي لا يعترف بوجود فائض في الانتاج (أزمة فائض انتاج) أو حدوث بطالة اجبارية في حين ان واقع ازمة 29 كذبت ذلك
- ثبات الناتج الوطني الاجمالي (٧) ومن ثم ثبات التشغيل الكامل
- كمية النقود هي وحدها التي تؤثر على المستوى العام للأسعار و ليس العكس
- اعتبار ان العرض هو الأساس بينما الطلب يتجه تلقائيا لمساواته
- عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي
- توافر شروط المنافسة الكاملة في سوق السلع والخدمات النهائية وخدمات عناصر الانتاج
- حيادية النقود بحيث أنها لا تمارس أي تأثير على المتغيرات الحقيقية اي ادخالها او عدم ادخالها في النشاط الاقتصادي لا يغير شيئا

3. تفسير لماذا يعتبر النموذج الكلاسيكي نموذج عرض: يعتبر النموذج الكلاسيكي نموذج عرض بسبب قانون *Say* للأسواق (المنافذ) الذي يعتمد بالدرجة الأولى على الانتاج (٧) العرض اما الطلب فلا يعتبر مشكل بالنسبة لـ*Say* لأن الطلب سيتساوى مع العرض للأسباب التالية:

- زيادة عدد السكان بصفة مستمرة سيؤدي الى الزيادة في الطلب على مختلف السلع والخدمات
- البحث عن أسواق جديدة يؤدي إلى زيادة الطلب
- زيادة عدد المصانع يؤدي إلى زيادة الاستثمار يؤدي إلى زيادة الطلب

4. التأثيرات:

- زيادة خارجية في الاستثمار المتوقع ، كلمة خارجية تعني استثمارا مستقلا اي الارادة في زيادة الاستثمار عند انخفاض معدل الفائدة
- زيادة خارجية في الادخار المتوقع: كل زيادة في الادخار حسب النظرية الكلاسيكية يوجه إلى الاستثمار
- زيادة خارجية في الأجر الاسمي *(W)* ، كل زيادة في *(W)* ستؤدي إلى زيادة في الاجر الحقيقي $\frac{W}{P}$ لأن ($P = Po$ ثابت)، و حسب الكلاسيك فإن زيادة $\frac{W}{P}$ ستؤدي الى تخفيض الطلب على العمل (L_d) و منه الانتاج (٧) وهذا يؤدي الى حدوث بطالة ارادية
- زيادة في المستوى العام في الأسعار في العلاقة $M. = K.PY$

هي علاقة التوازن في سوق النقود (*Combridge*) والتي تعني بأن النقود دور حيادي نظرا لأن (K) الكمية المحتفظ بها من مجمل الموارد المتاحة ثابتة لأنها تخضع لعادات و تقاليد الأفراد الثابتة في الفترة القصيرة وكذلك لأن (Y)الانتاج ثابت لأن التشغيل كامل لتبقى العلاقة الوحيدة بين (P)و (M) بحيث ان $\mathrm{P} = \mathrm{F}(\mathrm{M})$ كل زيادة في (M) ستؤدي إلى زيادة (P) و لكن ليس بالضرورة بنفس النسبة والعكس صحيح في حالة نقصان (M) أما زيادة المستوى العام للأسعار (P) فلن يكون له أي تأثير على العلاقة وبالتالي على المتغيرات الحقيقية حسب الكلاسيك.

<u>التمرين الثالث:</u>

اذا علمت بأن المعالجة المحاسبية لحساب الدخل تحلل اثر التغيرات النائية في الاتفاق على الدخل وتتعلق أساسا باتفاق القطاع العائلي وقطاع الأعمال و القطاع الحكومي.

بإستعمال معادلة *Cambrige* للتبادل $\frac{M}{P} = K.Y$. بحيث أن P ثابت

1- كيف يمكنك حساب سرعة دوران النقود إذا توفرت لديك المعلومات التالية: (الوحدة مليون وحدة نقدية)

$C = 525, I = 130, \quad G = 80, \quad E - M = 15\ Ms = 150$ ،

2- ما هي نسبة التقود التي يرغب الافراد الاحتفاظ بها من مجمل الموارد المتاحة ؟

3- ما هي كمية النقود المطلوبة Md ؟

4- بافتراض أن عرض النقود Ms = 100 والطلب على النقود معطى بالعلاقة :

$$M_d = 0.20Y$$

أحسب:

أ- مستوى دخل التوازن

ب- مستوى الدخل النقدي إذا زاد عرض النقود بـ 10٪

الحل:

حساب سرعة دوران النقود (V) بإستعمال المعلومات السابقة فإن الدخل يحسب بالطريقة التالية:

$$Y = C + I + G + E - M$$

$$Y = 525 + 130 + 80 + 15$$

$$Y = 750$$

بما أن $M = K * Y$ حيث $Y = \frac{Y}{P}$ وبما أن $K = \frac{1}{V}$

$$\Rightarrow M = \frac{1}{V} \Rightarrow M * V = Y$$

$$V = \frac{Y}{M} \Rightarrow V = \frac{750}{150} \Rightarrow V = 5$$

2- نسبة النقود التي يرغب الأفراد التي يرغب الافراد الاحتفاظ بها K هي:

$$K = \frac{1}{V} = \frac{1}{5} \Rightarrow K = 0.2 \Rightarrow K = \%20$$

أي مبلغها : م .و .ن $\frac{7\ 50 \times 20}{100} = 150$

3- عندما يكون عرض النقود $Ms = 100$

$$Md = 0.2Y$$

- مستوى دخل التوازن هو: $M_d = M_S$

$$100 = 0.2Y$$

$$Y = \frac{100}{0.2} \Rightarrow Y = 500$$ م و ن

- مستوى دخل التوازن اذا زاد عرض النقود ب 10 %

عرض النقود الجديد يصبح:

$$Ms = 100 * 1.1 = 110$$

$$Y = \frac{110}{0.2} \Rightarrow Y = 550$$ م ن

اي زاد الدخل بـ 50 وحدة نقدية

ثانيا: تمارين غير محلولة:

I. الاسئلة:

السؤال الاول:

وفقا للتحليل الاقتصادي التقليدي، قامت النظرية الكمية للنقود في بناء معادلة التبادل لـ "فيشر" ومعادلة الارصدة النقدية "كمبردج" على افتراضات هل هي؟

- عدم ثبات حجم المعاملات (T) ،ثبات سرعة دوران النقود (V) مع ارتباط تغيير المستوى العام للاسعار (P) بعلاقة عكسية مع التغير في كمية النقود (M)
- ثبات حجم المعاملات (T)، ثبات سرعة دوران النقود (V) مع ارتباط تغيير المستوى العام للاسعار (P) بتغير كمية النقود (M) بعلاقة طردية،

السؤال الثاني:

انطلاقا من معادلة التبادل (MV=PT) حدد ثم حلل العلاقة التي تربط بين كمية النقود بالمستوى العام للأسعار.

السؤال الثالث:

فيما يكمن الفرق الجوهري بين معادلة التبادل و صيغة كمبردج في: اختر الإجابة الصحيحة

- حيادية النقود
- العلاقة التي تربط كمية النقود بالمستوى العام للأسعار
- معامل التفضيل النقدي
- عدم واقعية ثبات حجم المعاملات و سرعة دوران النقود

II. التمارين:

التمرين الاول:

في مجتمع معين يرغب الافراد في الاحتفاظ بنصف الدخل في شكل نقدي k=0.5 علما أن كمية النقود في المجتمع M=1000 وأن الناتج الكلي ثابت عند مستوى التوظيف الكامل.

المطلوب:

- حدد قيمة الناتج المحلي PY؟
- اذا زادت قيمة النقود ب100 ما أثر ذلك على مستوى الأسعار؟
- اذا رغب الافراد في تقليل نسبة التفضيل النقدي من k=0.5 الى k=0.4 ما أثر ذلك على مستوى الاسعار؟

التمرين الثاني:

إذا كان اقتصاد افتراضي دالة الإنتاج فيه كما يلي: $Y=10\bar{L^{\frac{1}{2}}}$، ولدينا دالة العمل التالية: $L = 25\left(\frac{W}{P}\right)$

المطلوب:

1- ما هو مستوى الأجر الحقيقي الذي من أجله يكون معدل البطالة معدوما؟

2- استنتج حجم التشغيل وحجم الإنتاج عند مستوى البطالة معدوما؟

3- من الناحية العملية وحسب الافتراضات الكلاسيكية، هل معدل البطالة يكون معدوما؟ وضح ذلك؟

4- ماذا يحدث إذا رفعت الحكومة الأجر الأدنى الحقيقي ليصبح: $\frac{W}{P} = 1.1$ ؟

التمرين الثالث:

يقدر حجم البطالة في اقتصاد ما بـ $U = 363$، مع العلم أن هذا الاقتصاد يكون فيه: $L^d = 400 - \frac{1}{2}\left(\frac{W}{P}\right)$،

$L^S = 60\left(\frac{W}{P}\right) - 205$ ، $V = 4$

1. أحسب الأجر الحقيقي السائد في ظل هذه الظروف (عند $U = 363$).
2. تأكد أن دالة الإنتاج لهذا الاقتصاد تعطى بالعلاقة: $Y^S = 800L - L^2$

3- ما هو الأجر الحقيقي الذي يضمن توازن سوق العمل؟ أحسب المستوى العام للأسعار إذا كان $M_0 = 79987,5$

التمرين الرابع:

ليكن لدينا:

$Ld= \frac{100}{WR^2}$ $Ls= \frac{WR^2}{25}$ V=4 M=40

المطلوب:

1- إيجاد الأجر الحقيقي، حجم العمالة، الإنتاج الحقيقي، المستوى العام للأسعار؟

2- ناقش مطالبة احتمال:

- ارتفاع الكتلة النقدية بـ 10% ،
- فرض زيادة في الأجور الاسمية من طرف النقابات ب20%
- زيادة عرض العمالة؟

التمرين الخامس:

ليكن لديك المعطيات الخاصة باقتصاد دولة ما كما يلي:

$L_1= \frac{4\left(\frac{w}{P}\right)^2}{25}$ $L_2= \frac{100}{\left(\frac{w}{P}\right)^2}$ v=10 P=10

- حدد كل من دالة الطلب على العمل ودالة العرض على العمل، مبررا إجابتك؟
- أحسب الأجر الحقيقي واليد العاملة المناسبين لتوازن سوق العمل؟
- أحسب حجم الإنتاج الحقيقي إذا كانت دالة الإنتاج من الشكل $y= L^{\beta}$
- أحسب كل من الإنتاج الاسمي، الأجر الاسمي، الكتلة النقدية؟

الفصل الثاني:

الاطار العام لتحليل الكينزي

محتويات الفصل الثاني:

اولا: تقديم التحليل الكينزي

ثانيا: دوال عناصر الطلب الكلي

ثالثا: التوازن في الاقتصاد الكلي عند كينز

رابعا: طبيعة الآثار التبادلية للصفقات الخارجية:

خامسا: الفجوة الانكماشية والفجوة التضخمية

سابعا: اختبر مكتسباتي

اولا: تقديم التحليل الكينزي

I- انتقادات كينز لتحليل الكلاسيك.

قام كينز بنقد أفكار المدرسة الكلاسيكية وقدم بدائل لها، ونوجز فيما يلي أهم تلك الانتقادات :

- انتقد كيز قانون ساي الذي نص أن العرض يخلق الطلب المساوي له فالقطاع العائلي يعرض موارده في السوق لإنتاج سلع وخدمات يرغب شرائها فما على المنتجين إلا عرض ما ينتجونه ويضمن قالون ساي وجود قوة شرائية كافية لامتصاص هذا الناتج، واعتبر كينز إن الطلب هو الذي يخلق العرض، واشار الى انه من المحتمل ان ينفق القطاع العائلي جزء من دخله ويدخر الجزء الآخر مما يعني قصور الطلب مما يجعل المنتجين يخفضون استثماراتهم وانتاجهم وتحدث البطالة وتنخفض الدخول مما يعني عدم صحة هذا القانون ولذلك اهتم بدراسة، مكونات الطلب الكل (الاستهلاك – الاستثمار– القطاع الحكومي – القطاع الخارج)
- يرى الكلاسيك أن الوضع العادي والمألوف للتوازن الاقتصادي هو توازن التوظف الكامل و أي توازن دونه فهو توازن غير مستقر وأن استعادة هذا الوضع يتم عن طريق مرونة الأجور والأسعار وبالتالي لا مجال لوجود بطالة وفقا للنموذج الكلاسيكي، ويعتبر عرض العمل في النموذج الكلاسيكي هو دالة متزايدة بالنسبة لمعدل الأجر الحقيقي $\frac{w}{p}$. كما يؤيد الكلاسيك فكرة المساومة على الأجور الاسمية بين ارباب العمل والعمال حيث أنها مرنة نحو الانخفاض ومن ثم تحدد لنا تلقائيا الأجور الحقيقية $\frac{w}{p}$ وبناءا على ذلك فان العمال يكونون بصورة عامة قادرين على تحديد أجورهم الحقيقية وبالتالي يتحدد حجم الاستخدام، وبذلك فان كل بطالة توجد عند مستوى معين من الأجر الحقيقي هي بطالة ارادية، وهنا يبدي كينز اعتراضين جوهريين ، الاعتراض الأول: هو أن العمال يهتمون أساسا بالأجور النقدية، وفي داخل حدود معينة لا يهتمون بالأجور الحقيقية، ويتضح هذا من أنهم لا يسحبون عملهم إزاء أي انخفاض الأجور الحقيقية بسبب ارتفاع بسيط للأسعار. ولكنهم يعارضون

بشدة أي خفض أجورهم الحقيقية بسبب خفض في أجورهم النقدية. أما الاعتراض الثاني فهو خطأ في الاعتقاد بأن العمال هم عادة في وضع يسمح لهم بتحديد أجورهم الحقيقية وذلك عن طريق أجورهم النقدية. وتعترض النظرية الكلاسيكية أن الهبوط المتفق عليه في الأجور النقدية من جانب العمال يجعل الأجور الحقيقية تنخفض بنفس النسبة، ولكن هذا يحدث فقط، إذا بقيت الأسعار ثابتة بينما تنخفض الأجور النقدية. ولكن النظرية الكلاسيكية نفسها تعتقد أن الأسعار تنحدر بالنفقة الحدية، ومن الحقائق المسلم بها أن نفقة الأجور تكون نسبة كبيرة منها، وهذا يعني أن هبوط الأجور النقدية يسبب انخفاض الأسعار في ظل المنافسة إلى درجة ما. أن لم يكن بنفس النسبة، ويتضح من ذلك أن هبوط الأجر النقدي لا يسبب هبوط الحقيقي وبهذه الطريقة تفشل مساومات الأجور في تحديد الأجور الحقيقية. ومن ثمة الأجر الحقيقي W/P تبقى ثابتة و يصبح العامل في حالة بطالة إجبارية.

- يؤكد الكلاسيك من خلال معادلة التبادل أنه ليس لنقود أثر حقيقي في الانتاج، وان التاثير الوحيد للنقود ينصب على المستوى العام للاسعار، فهي لا تأخذ في الاعتبار وظيفة النقود بوصفها مستودعا للقيمة. وهكذا تكون النقود وفق المنظور الكلاسيكي وسيلة مبادلة ومقياسا للقيمة وهو ما جعل النظرية الكلاسيكية حول سعر الفائدة تختلف عن النظريات الأخرى، حيث اعتبر الكلاسيك ان سعر الفائدة ثمن للامتناع عن الاستهلاك الحالي، وانه ثمن لعرض راس المال النقدي، حيث يمثل عرض رأس المال الادخار ، بينما يمثل الطلب على رأس المال الاستثمار، وهم ينظرون الى سعر الفائدة على انه كاي سلعة في السوق يحقق التوازن بين عرض المدخرات وطلب الاستثمار، أي ان الكلاسيك يرى سعر الفائدة هي الحافز الذي يجعل الفرد يقدم على تكوين مدخرات التي هي اساس التمويل وهكذا فإن الفائدة في النظرية الكلاسيكية هي مكافأة على الادخار. انتقد كينز الكلاسيك في ما سبق فهو يرى قد ركزت النظرية الكلاسيكية بشكل خاص على الادخار والاستثمار، وأهملت العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر في سعر الفائدة، وبالتحديد العوامل النقدية، حيث إن قدرة الجهاز

المصرفي على التوسع في الائتمان أو تقليصه مثلا لا بد أن يكون لها تأثير في سعر الفائدة، إن الوصول إلى حل ممكن ومستقر لسعر الفائدة في إطار النموذج الكلاسيكي وفرضياته أمر غير سهل، ذلك أن الواقع يثبت أن الادخار يتغير بتغير مستوى الدخل، ولذلك لا يمكن معرفة سعر الفائدة ما لم نعرف مستوى الدخل مقدما، ولا يمكن معرفة مستوى الدخل ما لم نعرف مسبقا سعر الفائدة نفسه بسبب أثر الفائدة في حجم الاستثمار، وأثر الاستثمار في حجم الدخل، كما ان استخدام سعر الفائدة بوصفه حافزا لزيادة حجم المدخرات عن طريق الامتناع عن الاستهلاك له اثار عكسية تتمثل في تقليل الطلب الاستهلاكي مما يقلل من ارباح المشروعات وتبعا لذلك يقلل الحافز للاستثمار.

II- فرضيات كينز:

وضع جون منيارد كينز فرضيات معينة تميزت عن بعضها البعض ولكنها مكملة لبعضها البعض وهي اساس نظريته ومن اهمها :

- يصح التحليل الكينزي في الفترة القصيرة، كما أكد كينز على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لإعادة التوازن، حيث نادى كينز تدخل الحكومات في الحل المشكلات على المدى القصير بدلا من انتظار حلها عن طريق قوى السوق على المدى الطويل لأنه كما كتب" على المدى الطويل ، سنكون جميعا في عداد الاموات " لهذا أكد كينز على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لإعادة التوازن من خلال السياسة المالية والنقدية.
- يرى كينز ان سعر الفائدة هو ثمن عدم الاكتناز او جزاء التخلي عن السيولة النقدية، وان قرار الاستثمار يساعد على زيادة مستوى الدخل الذي يؤدي بدوره إلى زيادة مستوى الادخار. أما سعر الفائدة فإنه يؤثر في شكل المدخرات وليس في حجم المدخرات فقد يحتفظ الأفراد بمدخراتهم في شكل سائل، ولكن مستوى سعر الفائدة قد يؤثر في درجة استعداد هؤلاء الأفراد للتخلي عن السيولة على حساب الاحتفاظ بالنقود التي في

حوزتهم وبصفة عامة، فإنه ليس بالفائدة وحدها يحمل الناس عن التخلي عن الاكتناز أو السيولة النقدية، بل إن وجود فرص استثمار ملائمة تقوم على مشاركة عادلة وتدر أرباحا مجزية، هو ما يدفع بقوة إلى تفضيل الاستثمار، والتخلي عن الاكتناز أو السيولة النقدية. وعليه يرى كينز أن سعر الفائدة ظاهرة نقدية لا تربط مباشرة بين الادخار والاستثمار عند مستوى التوظيف الكامل، كما ترى النظرية التقليدية. فكينز يرى أن الادخار دالة في الدخل وأن تأثير سعر الفائدة على الادخار له تأثير محدود، على عكس النظرية الكلاسيكية، وبذلك يكون بسعر الفائدة دورا مهما في تحديد مستويات الإنتاج و الاستخدام و من ذلك خلال تأثيره على الاستثمار

- الاقتصاد هو اقتصاد استهلاكي: يعتبر الفكر الكينزي ان الاستهلاك هو المقرر للانتاج، وان الطلب على السلع هو الذي يؤدي الى خلق العرض، وان اساس المشكلة التي سببت الازمة هو نقص الطلب؛ وهذا يعني ان المفكر الاقتصادي كينز اولى الاستهلاك الأهمية العظمى وجعلها الجزء الاساس من بناء نظريته الاقتصادية ، وأن الميل للاستهلاك والدافع النفسي هو العامل المحرك والبحث في كيفية تحفيز الاستهلاك ليقوم بدوره في البحث من خلال تطبيق قوانين الفكر الكينزي ، اخذ الاقتصادي كينز افكاره من الكلاسيك وصاغها بتعابير نقدية استطاع من خلالها تحديد مستوى الدخل النقدي في المجتمع وعلى مستوى الاقتصاد الكلي وكلما زاد مستوى الدخل انعكس ذلك على زيادة الاستهلاك، اي الميل للاستهلاك والذي يُقصد به الانفاق على السلع الاستهلاكية ، هو اساس تحريك الاقتصاد وحسب كينز ان عدم وجود القدرة الشرائية لضعف الطلب على الاستهلاك يؤدي الى حدوث الازمة .
- الاقتصاد هو اقتصاد ركود (كساد اقتصادي): ان النظرية الاقتصادية الكينزية انشأت اساساً في وضع الركود والكساد الاقتصادي الذي امتاز به الاقتصاد الرأسمالي آنذاك والذي انعكس على الاقتصاد العالمي وهي احد المراحل التي تمر بها الدورات الاقتصادية الرأسمالية ، لذلك كان التفكير بالكامل يكرر على كيفية احتواء أزمة

الكساد العالمي والبطالة التي ضربت بالبلاد وكذلك الاسعار المنخفضة لسعر الفائدة وقد استنتج من خلال الازمة والوضع المعاش في حينها انه في ظل الكساد ينخفض الطلب على النقود وهذا يعني ان بزيادة الانفاق يزداد حجم الاستخدام دون ان يؤدي ذلك الى ارتفاع سعر الفائدة ، وقد توصل الى نتيجة مناقضة لآراء الكلاسيك هو ان ارتفاع الاجور هو العامل الاساسي لحصول البطالة، ولا يوجد هناك صلة بين الانفاق وارتفاع اسعار الفائدة .

- القيام بعمل اقتصاد تدخلي موجه: يرى كينز بأن آلية العرض والطلب واتاحة الفرصة للقطاع الخاص غير نافعة ولم تأتي أكلها في هذه المرحلة وحصل العجز الذي ادى الى عدم امكانية تحقيق الاستخدام الكامل وتحقيق التوازن الاقتصادي وبصورة خاصة بين الاستهلاك والانتاج من جهة وبين الادخار والاستثمار من جهة اخرى والمبنية على اساس العمالة الكاملة ، وان سبب هذا العجز هو ان الدورة الاقتصادية غير محكومة بقوانين تضبط التطور، وبهذا فإن تدخل الدولة امر ضروري لغرض تحقيق التوازن الاقتصادي وان التدخل امر محتوم وضروري برأي كينز ولا مناص منه لأن الدولة ممكن ان تطور وتحسن في اوضاع الاقتصاد القومي وتحافظ عليه وتوفر له الحماية لما يكون هدفها حل الاشكالية القائمة وليس فقط تحقيق الارباح ، ويتولد عن ذلك من خلال رسم سياسات مالية واستثمارية وسد النقص الحاصل في مجالات التمويل من خلال الاقراض والعمل على توازن الاقتصاد في الامد الطويل والذي يحصل في النظام الرأسمالي نتيجة عدم وجود قوانين داخلية تؤدي الى تقليص الفجوة او انهائها، وعودة التوازن سيكون بمستوى اكثر انخفاضا مما يحفز الدولة على زيادة الانفاق الاستثماري لمليء الفجوة والتي من غير الممكن ان يعملها القطاع الخاص وكذلك زيادة الانفاق الاستهلاكي.

III- القطاعات الاقتصادية عند الكنز:

يعتمد النموذج الكنزي على أربعة قطاعات ناشطة في الاقتصاد، ولكل قطاع وظيفة أساسية وتتمثل هذه القطاعات فيما يلي:

- **القطاع العائلي**: ويتمثل في المستهلكين الذين يقومون بشراء السلع و الخدمات المختلفة من القطاعات الأخرى، يحصل القطاع العائلي على الدخل الذي يمكنه من شراء السلع و الخدمات من قطاع الاعمال و يسمى الإنفاق الذي به يقوم القطاع العائلي بالإنفاق الاستهلاكي(C).
- **قطاع الأعمال (الإنتاج)**: و يتكون هذا القطاع من المنتجون الذين يقومون بعملية إنتاج السلع والخدمات المختلفة، وعن ذلك طريق استخدام عناصر الإنتاج المتوفرة يتم التي و الحصول عليها من القطاع العائلي، و نظير استخدام هذه العناصر، يقوم قطاع الإنتاج بدفع أجور و رواتب و فوائد إلى القطاع العائلي، ويسمى الإنفاق الذي هذا به يقوم القطاع بالإنفاق الاستثماري (I).
- **القطاع الحكومي**: يقوم القطاع الحكومي بتوفير المشاريع و المرافق الأساسية التي لا يوفرها قطاع الأعمال، وكذلك دفع مخصصات مالية للعجزة و كبار السن ما أو يسمى بالمدفوعات التحويلية بالإضافة إلى شراء السلع والخدمات من قطاع الأعمال، ويسمى الإنفاق الذي به يقوم القطاع الحكومي (G).
- **القطاع الخارجي**: يقوم الاقتصاد الوطني ببيع بعض السلع و الخدمات التي تم إنتاجها محليا إلى دول أخرى على هيئة صادرات، و في يقوم نفس الوقت بشراء بعض السلع و الخدمات من دول أخرى في صورة واردات، و يوضح صافي الصادرات (Xn) الفرق بين قيمة الصادرات (X)و قيمة الواردات (M).

ثانيا: دوال عناصر الطلب الكلي

I- دالة الاستهلاك والادخار:

- **دالة الاستهلاك:**

نعني بدالة الاستهلاك تلك العلاقة التي تربط بين الاستهلاك (C) كمتغير تابع والدخل (Y) كمتغير مستقل، ويعتبر كينز أول اقتصادي اهتم بشكل جدي بدالة الاستهلاك الكلية ويرجع إهتمام كينز بالاستهلاك إلى المشكلة

الإقتصادية التى طرحها الطلب الفعال بإعتباره المحدد لحجم التوظيف الذى يسعى للوصول إليه ، حيث أن الطلب الفعال يكون من الإنفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري فزيادة حجم الإنفاق الاستهلاكي[1] يزيد من حجم التوظيف، و هذا ما

جعل كينز يهتم بالاستهلاك، ويعتبر كينز ان العلاقة بين الاستهلاك والدخل المتاح هي علاقة مستقرة أي ثابتة.

يرى كينز ان قرار توزيع الدخل يتم وفق مايلي:

- تحديد مايريد الافراد استهلاكه وما تبقى هو للادخار أي ان الادخار متغير متبقي $S = Y - C$
- يوزع الجزء المدخر على اساس معدل الفائدة (I) سواء في اصول مالية او عينية او معا و الاكتناز في شكل اصول نقدية

ويرى كينز ان الاستهلاك يتوقف على عوامل كثيرة غير دخلية فيها الموضوعية والذاتية، ويتعذر ويصعب حصر كل هذه العوامل نظرا لتعقدها واختلافها وتشعبها، الا ان الدخل التصرفي يعتبر المحدد الرئيسي للاستهلاك، و تكون دالة الاستهلاك على الشكل التالي:

$$C = a + by_d$$

بحيث :

C :الاستهلاك الكلي بوحدات حقيقية

b : الميل الحدي للاستهلاك $0 < b < 1$

a : الاستهلاك المستقل عن الدخل، $a > 0$

[1] يقصد بالإنفاق الاستهلاكي عموما مجموع المبالغ التى ينفقها الأفراد لشراء السلع و الخدمات الاستهلاكية

y_d : الدخل المتاح او التصرفي

- **ميل منحنى دالة الاستهلاك (MPC):**

وهو عبارة عن الزيادة في الاستهلاك الناتجة عن زيادة الدخل بوحدة واحدة أو هو عبارة عن النسبة بين التغير في الاستهلاك والتغير في الدخل.

$$MPC = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$$

حيث:

ΔC : التغير في الاستهلاك

ΔY : التغير في الدخل

واذا افتراضنا ان دالة الاستهلاك هي دالة مستمر وقابلة للإشتقاق والتفاضل، فانه يمكن أن نعبر عن الميل الحدي للاستهلاك بمشتق الدالة (C) بالنسبة للدخل (MPC=b)

- **الميل المتوسط للاستهلاك (APC):**

يعبر الاستهلاك المتوسط على الجزء المنفق من الدخل على الاستهلاك، اي أنه يمثل العلاقة بين مختلف مستويات الدخل ومختلف مستويات الاستهلاك.

$$APC = \frac{\mathrm{C}}{Y_d}$$

و كلما إستمر الدخل (Y_d) بالإرتفاع فإن الميل المتوسط للاستهلاك APC سيتناقص و هو ما يسمى بالقانون الاستهلاكي النفسي الكينزى، حيث كلما كان الدخل المتاح جد مرتفع اتجهت قيمة الميل المتوسط الى قيمة الميل الحدي لكنه لا يتطابق معه. وهذا ما يسمى بالقانون السيكولوجي الاساسي لكينز والذي ينص على ان " الافراد

يميلون في المتوسط وكقاعدة عامة الى زيادة انفاقهم الاستهلاكي كلما زاد دخلهم ولكن بنسب اقل من نسبة الزيادة في الدخل". فالزيادة في الدخل وبحكم علاقته الطردية مع الاستهلاك ستجعل الانفاق الاستهلاكي يزيد لكن نسبة ما يستهلكه من الدخل ستنخفض، وهذا ما يوضحه الميل المتوسط للاستهلاك الذي ينخفض كلما زاد الدخل.

- **العلاقة بين الميل الحدي للاستهلاك والميل المتوسط للاستهلاك:**

ليكن لدينا دالة الاستهلاك: $C = a + by_d$

نقسم طرفي المعادلة على y_d نجد: $\frac{C}{y_d} = \frac{a}{y_d} + \frac{by_d}{y_d}$

$$APC = \frac{\mathrm{a}}{y_\mathrm{d}} + MPC$$

بما أن MPC هو مقدار ثابت وموجب و $\frac{\mathrm{a}}{y_\mathrm{d}}$ مقدار موجب فإن: $\mathrm{APC} > \mathrm{MPC}$

- **دالة الادخار:**

عولج الادخار عند كينز كمتغير متبقي، أي انه الجزء المتبقي من الدخل بعد ان يستهلك الافراد ما يرغبون فيه. بناءا على هذا، يمكن تعريف الادخار عمليا كما يلي:

$$S = Y_d - C$$

وبتعويض دالة الاستهلاك في العلاقة السابقة نجد:

$$S = -a + (1 - b)y_d$$

وبالتعويض: $1 - b = s$ تصبح معادلة الادخار كالتالي:

$$S = -a + sy_d$$

ومنه يعتبر الادخار دالة تابعة للدخل المتاح، ويمثل s الميل الحدي للادخار وهو عبارة عن نسبة تغير الادخار الناتجة عن التغير في الدخل و هي تمثل المشتق الأول لدالة الإدخار بالنسبة لدخل ويحسب كمايلي:

$$\boldsymbol{s} = \frac{\Delta S}{\Delta Y_d} = MPS$$

كما يمكننا حساب كذلك الميل المتوسط للإدخار و الذى يمثل نسبة الإدخار الى الدخل المتاح كمايلي:

$$APS = \frac{S}{y_d}$$

- **العلاقة بين الميل المتوسط للادخار والميل الحدي للادخار:**

نقسم طرفي معادلة الادخار على y_d :

$$\frac{S}{y_d} = \frac{-a + (1-b)y}{y_d}$$

نجد:

$$APS = \frac{-a}{y_d} + MPS$$

بما أن MPS مقدار ثابت وموجب بينما $\frac{-a}{y_d}$ مقدار سالب فإننا نستنتج أن APS ‹MPS :

- **العلاقة بين** MPC و MPS **وبين** APC و APS

$$\boldsymbol{Y_d = C + S}$$

بقسمة الطرفين على Y_d نجد:

$$\frac{\boldsymbol{Y_d}}{\boldsymbol{Y_d}} = \frac{\boldsymbol{C}}{\boldsymbol{Y_d}} + \frac{\boldsymbol{S}}{\boldsymbol{Y_d}}$$

$$1 = \mathrm{APC} + \mathrm{APS}$$

ولدينا ايضا: $\Delta y_d = \Delta C + \Delta S$

وبقسمة الطرفين على Δy_d نجد:

$$\frac{\Delta y_d}{\Delta y_d} = \frac{\Delta C}{\Delta y_d} + \frac{\Delta S}{\Delta y_d}$$

$$1 = MPC + MPS$$

II- دالة الاستثمار:

الاستثمار عند كينز هو عبارة عن تيار من الانفاق على السلع الراسمالية الثابتة الجديدة التي تؤدي الى خلق قيمة مضافة وتوفير مناصب عمل جديدة ، وترتكز نظرية كينز للاستثمار على سيكولوجية او سلوك المستثمرين، او بالاحرى متخذي قرارات الاستثمار ، عمليا تتعلق هذه القرارات بالمردود المتنظر لمختلف الاليات و المعدات موضوع الاستثمار، ولكن باعتبار أن هذا المردود لا يحصل عليه إلا خلال الزمن فإن قرار الاستثمار المتخذ حاليا، يتعلق بمدى تقديرات او تسبيقات المستثمرين بما سيحدث في المستقبل. وبالرغم من وجود عدة متغيرات لاتخاذ قرا الاستثمار (معدل الفائدة، مستوى الدخل وتوزيعه، مخزون رأس المال، تغيرات مستوى الطلب الكلي ...) لكن التحليل الكينزي يرتبط الانفاق الاستثماري أكثر بالدخل الوطني وتغيراته حيث كلما زاد الدخل زاد الاستثمار والعكس صحيح. و يمكن تمثيل هذه العلاقة بمايلي:

$\mathrm{I} = \mathrm{f(y)}$ أي أن : $\mathrm{I} = \mathrm{I_0} + \mathrm{dy}$

$\mathrm{I_0}$: الاستثمار التلقائي d : ميل دالة الاستثمار $\frac{\Delta I}{\Delta y}$

ويمكن تمثيل هذه العلاقة بيانيا كمايلي:

الشكل رقم (2–01): دالة الاستثمار تابعة لدخل

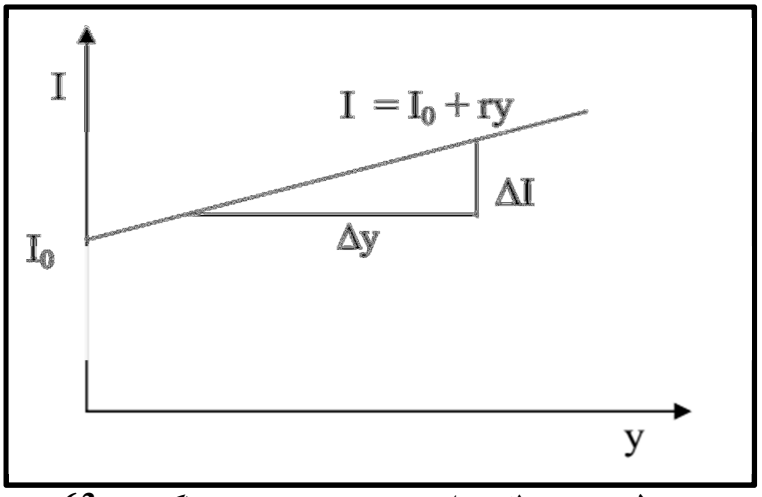

المصدر: مصطفى سلمان واخرون، مرجع سبق ذكره، ص63

لكن مع هذا فإن كينز لم يستثني أثر سعر الفائدة في الطلب الاستثماري، ويمكن تمثيل ذلك بالعلاقة التالية:

$$I = I_0 + gi \qquad \text{اي أن :} \qquad I = f(i)$$

لأن العلاقة بين الطلب الاستثماري وسعر الفائدة عكسية، فكلما زادت سعر الفائدة قل الاستثمار والعكس صحيح.

الشكل رقم (2–02): دالة الاستثمار تابعة لسعر الفائدة

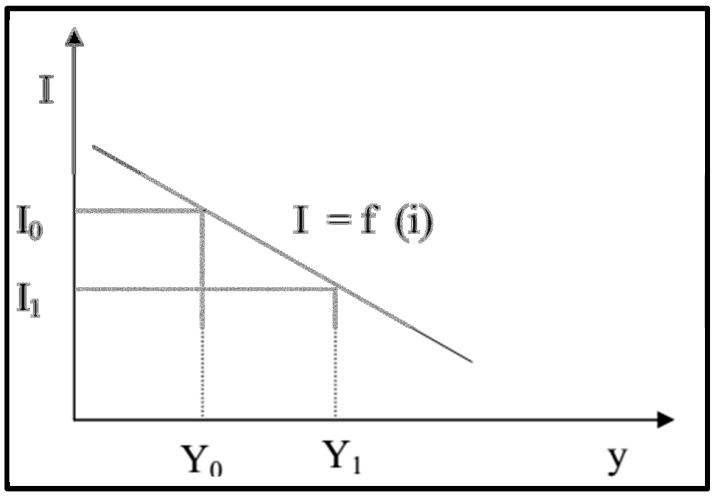

المصدر: مصطفى سلمان واخرون، مرجع سبق ذكره، ص 66

ثالثا: التوازن في الاقتصاد الكلي عند كينز

يتم التوازن الكلي عندما يتحقق التعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي حيث يتم التعادل بين كمية النقود التي يرغب المشترون في انفاقها وقيمة السلع التي يرغب البائعون في عرضها فلن يحدث التوازن وبالتالي نجد ان محددات الناتج القومي تتمثل في كل من الطلب الكلي و العرض الكلي.

I- العرض الكلي:

يعرف العرض الكلي على انه اجمالي الناتج القمي الذي يرغب قطاع الاعمال بإنتاجه وبيعه في فترة زمنية عادة سنة عند المستويات المختلفة من الاسعار.

- **دالة العرض الكلي:**

أقر كينز ان الاجور والاسعار ليست بالمرونة التي تصورها الكلاسيك، بل هي جامدة في الاجل القصير وهذا يعني ان الاقتصاد ينتج بأقل من طاقته الكامنة وتشغيله الكامل، وعليه لا يمكن لمنحنى العرض ان يكون عموديا كما تصوره االكلاسيك.

الشكل رقم (2-03): منحنى العرض الكلي

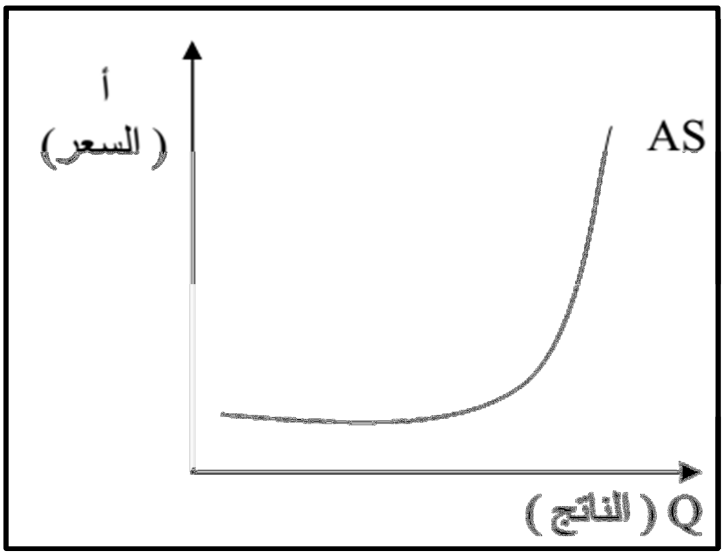

المصدر: عمر صخري،" التحليل الاقتصادي الكلي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، 2000.

- **محددات العرض الكلي:**

يتحدد مستوى العرض الكلي بعاملين:

- الناتج المحتمل(الكامن): هو مستوى الانتاج عند مستوى التشغيل الكامل لعناصر الانتاج اي أن الانتاج يقع على نقطة منحنى إمكانية الانتاج وليس دخله، اي يعبر عن الطاقة الكامنة في اقتصاد ما لإنتاج مجموعة من السلع والخدمات وفقا للاستغلال الامثل للإمكانيات المتاحة، وعليه فإن مستوى العرض الكلي في اي اقتصاد يتحدد بشكل ملموس بمستوى الاستغلال الامثل للموارد والتكنولوجيا المتاحة.
- تكاليف عناصر الانتاج : اهمها مستوى الأجور فمثلا عند زيادة الاجور فإن المنتجين لن يتمكنوا من إمداد السوق بنفس مستويات العرض السابقة الا عند مستويات اعلى من الاسعار، كذلك يمكن القول ان ارتفاع أسعار الصرف تؤثر كذلك في تكلفة عناصر الانتاج وعلى منحنى العرض الكلي

II- الطلب الكلي:

يعرف الطلب الكلي بأنه مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي يطلبها المستهلكون والحكومة والمؤسسات الانتاجية والعالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة عند مستوى اسعار محددة.

$$AD = C + G + I + (X - M)$$

الطلب الكلي= الاستهلاك+ الانفاق الحكومي+ الاستثمار+ صافي الصادرات

- **دالة الطلب الكلي:**

تمثل دالة الطلب الكلي العلاقة العكسية بين السعر والكمية، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-04): منحنى الطلب الكلي

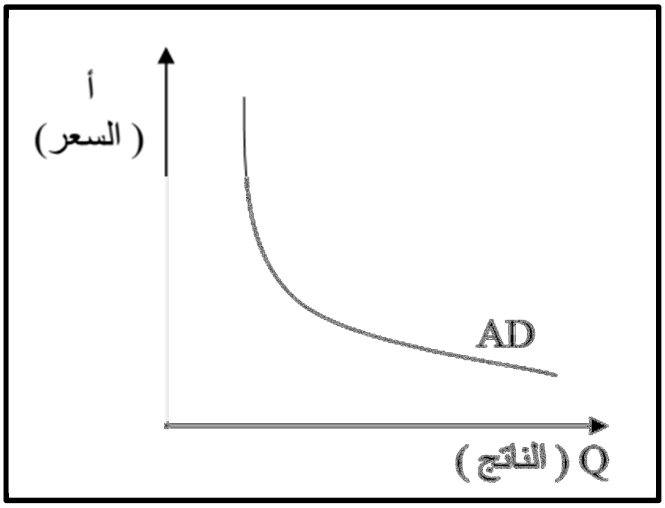

المصدر: عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص 281

- **خصائص منحنى الطلب الكلي:**

- يميل الى أسفل: ويعود ذلك الى ارتفاع الأسعار يؤدي الى تقليل الاستهلاك وإضعاف القوة الشرائية وبالتالي تقليص حجم الادخار وبالتالي الاستثمار ونفس الكلام بالنسبة للحكومة وهذا كله مرتبط بالدخل وبالتالي ارتفاع السعر يقلل الطلب الكلي ولهذا ميله سالب وعليه يتجه من أعلى الى اسفل ومن اليسار الى اليمين.
- يتأثر بعوامل خارجية تؤدي الى تغير وضعه وهذه اما ان تنقله الى اليمين او الى اليسار وهي تنقسم الى نوعين:
  - متغيرات سياسية: تتمثل في السياسة النقدية والسياسة المالية
  - متغيرات خارجية: ويقصد بها الخارجة عن سيطرة اقتصادية الدول مثل الحروب والكوارث الطبيعية وارتفاع الاسعار العالمية.

ويمكن القول ان اي عامل من هذه التي تؤثر على الطلب الكلي ومكوناته، فإذا كان هذا التاثير يزيد من الانفاق ينتقل AD الى اليمين واذا كان يقلل الانفاق ينتقل الى اليسار .

III- التوازن في نموذج يتكون من اربعة قطاعات

- **طريقة الطلب الكلي = العرض الكلي**

$$Y = C + I + G + X - M$$

$$\mathrm{C} = a + by_d \ , \quad \mathrm{I} = \mathrm{I} + \mathrm{dy} - \mathrm{gi}, \ G = G_0 \ , \ X = X_0 \ , \ M = M_0 + my$$

$$T = T_0 + ty \ , R = R_0$$

$$Y = a + b[y - (T_0 + ty) + R_0] + \mathrm{I}_0 + \mathrm{dy} - \mathrm{gi} + G_0 + X_0 - M_0 - my$$

$$Y = a + b[y - T_0 - ty + R_0] + \mathrm{I}_0 + \mathrm{dy} - \mathrm{gi} + G_0 + X_0 - M_0 - my$$

$$Y = a + by - bT_0 - bty + bR_0 + \mathrm{I}_0 + \mathrm{dy} - \mathrm{gi} + G_0 + X_0 - M_0 - my$$

$$Y - by + bty - dy + my = a - bT_0 + bR_0 + I_0 - gi + G_0 + X_0 - M_0$$

$$Y(1 - b + bt - d + m) = a - bT_0 + bR_0 + I_0 - gi + G_0 + X_0 - M_0$$

$$Y^* = \frac{1}{1 - b + bt - d + m}(a - bT_0 + bR_0 + I_0 - gi + G_0 + X_0 - M_0)$$

ويمثل الشكل الموالي التمثيل البياني للدخل التوازني بطريقة الطلب الكلي والعرض الكلي

الشكل رقم (2–05): تمثيل الدخل التوازني الطلب الكلي والعرض الكلي

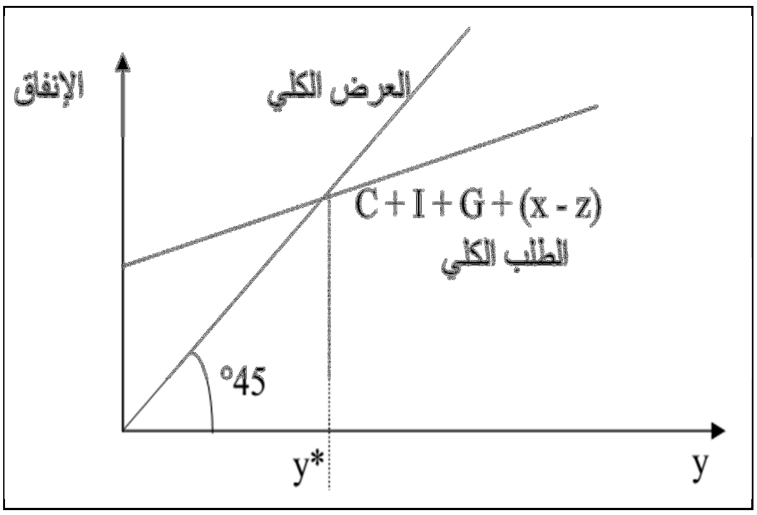

المصدر: عمر صخري ، مرجع سبق ذكره، ص 136

- **الموارد(التسرب) = الاستخدامات (الانفاق)**

تمكن هذه الطريقة من المساواة بين موارد الدولة وانفاقاتها للحصول على الدخل التوازني كالتالي:

- الموارد او التسرب تتمثل في: الادخار (S) ، الضرائب (T) والواردات (M)
- الاستخدامات أو الانفاق يتمثل في: الاستثمار (I) ، الانفاق الحكومي (G) ، التحويلات (R) والصادرات (X)

ويعبر عن معادلة التوازن كمايلي:

$$S + T + M = I + G + R + X$$

$$-a + (1 - b)y_d + T_0 + ty + M_0 + my = I_0 + dy - gi + G_0 + R_0 + X_0$$

$$-a + (1 - b)(y - T_0 - ty + R_0) + T_0 + ty + M_0 + my = I_0 + dy - gi + G_0 + R_0 + X_0$$

$$-a + y - T_0 - ty + R_0 - by + bT_0 + bty - bR_0 + T_0 + ty + M_0 + my = I_0 + dy - gi + G_0 + R_0 + X_0$$

$$y - by + bty + my - dy = a - bT_0 + bR_0 - M_0 + I_0 - gi + G_0 + X_0$$

$$y(1 - b - d + bt + m) = a - bT_0 + bR_0 - M_0 + I_0 - gi + G_0 + X_0$$

$$y^* = \frac{1}{(1 - b - d + bt + m)}(a - bT_0 + bR_0 - M_0 + I_0 - gi + G_0 + X_0)$$

ويمثل الشكل الموالي التمثيل البياني للدخل التوازني بطريقة الموارد و الاستخدامات.

الشكل رقم (2–06):تمثيل الدخل التوازني بطريقة الموارد والاستخدامات

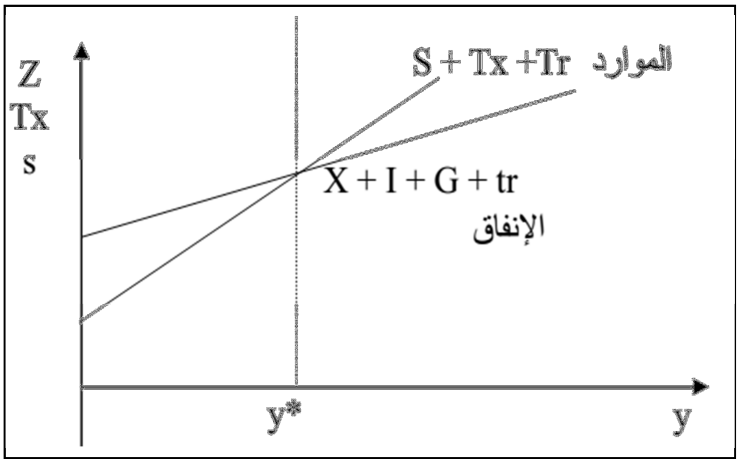

المصدر: عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص 136

IV– اثر المتغيرات الخارجية في الدخل:

ان مستوى التوازن في الدخل نادرا ما يستقر بل أن هناك عوامل تؤدي الى تغيره واحداث اختلال فيه. فمستوى التوازن يتغير استجابة لتغيرات عناصر الدخل اي استجابة للتغير في الانفاق الكلي. وهذا ما يعرف بالمضاعف الذي يسمح بدراسة أثر الانفاق على الدخل بصورة كمية ويعتبر اول من اشار الى فكرة المضاعف الاقتصادي "كاهن" عند بحثه في العلاقة بين حجم التشغيل وحجم، بينما كينز اهتم في نظريته بالتغير في الاستثمار وعلاقتها بالتغير في الدخل.

ويعرف المضاعف على انه حدوث تغير في حجم الانفاق يؤدي الى حدوث تغير اكبر منها في حجم الدخل التوازني.

- **اثر تغير الاستهلاك التلقائي في االدخل:**

بافتراض تغير الاستهلاك التلقائي بمقدار (Δa) فان هذا سوف يؤثر على الدخل ويتغير الدخل بقيمة (Δy).

$$\Delta y = K_a . \Delta a$$

حيث:

$\mathrm{K_a}$: *مضاعف الاستهلاك*

ويحسب مضاعف الاستهلاك كمايلي:

$$K_a = \frac{1}{1 - b + bt - d + m}$$

- **اثر تغير االاستثمار التلقائي في االدخل:**

بافتراض تغير الاستثمار التلقائي بمقدار $(\Delta \mathrm{I_0})$ فان هذا سوف يؤثر على الدخل ويتغير الدخل بقيمة (Δy).

$$\Delta y = K_I . \Delta \mathrm{I}$$

حيث:

$\mathrm{K_I}$: *مضاعف الاستثمار*

ويحسب مضاعف الاستثمار كمايلي:

$$K_I = \frac{1}{1 - b + bt - d + m}$$

- **اثر تغير الانفاق الحكومي في االدخل:**

بافتراض تغير الانفاق الحكومي بمقدار (ΔG_0) فان هذا سوف يؤثر على الدخل ويتغير الدخل بقيمة (Δy).

$$\Delta y = K_G . \Delta G$$

حيث:

K_G *:* مضاعف الانفاق الحكومي.

ويحسب مضاعف الانفاق الحكومي كمايلي:

$$K_G = \frac{1}{1 - b + bt - d + m}$$

- **اثر تغير التحويلات في االدخل:**

بافتراض تغير التحويلات بمقدار (ΔR_0) فان هذا سوف يؤثر على الدخل ويتغير الدخل بقيمة (Δy).

$$\Delta y = K_R . \Delta a$$

حيث:

$\mathrm{K_R}$: مضاعف التحويلات

ويحسب مضاعف التحويلات كمايلي:

$$K_R = \frac{b}{1 - b + bt - d + m}$$

- **اثر تغير الضرائب في االدخل:**

بافتراض تغير التحويلات بمقدار (ΔT_0) فان هذا سوف يؤثر على الدخل ويتغير الدخل بقيمة (Δy).

$$\Delta y = K_T . \Delta a$$

حيث:

$\mathrm{K_T}$: مضاعف الضرائب

ويحسب مضاعف الضرائب كمايلي:

$$K_R = \frac{-b}{1 - b + bt - d + m}$$

- **اثر تغير الواردات في الدخل:**

بافتراض تغير الواردات بمقدار (ΔM_0) فان هذا سوف يؤثر على الدخل ويتغير الدخل بقيمة (Δy).

$$\Delta y = K_M . \Delta M_0$$

حيث:

$\mathrm{K_M}$: مضاعف الورادات

ويحسب مضاعف الواردات كمايلي:

$$K_M = \frac{-1}{1 - b + bt - d + m}$$

- **اثر تغير الصادرات في الدخل:**

بافتراض تغير الواردات بمقدار (ΔX_0) فان هذا سوف يؤثر على الدخل ويتغير الدخل بقيمة (Δy).

$$\Delta y = K_X . \Delta X_0$$

حيث:

K_X : مضاعف الصادرات

ويحسب مضاعف الصادرات كمايلي:

$$K_M = \frac{1}{1 - b + bt - d + m}$$

رابعا: طبيعة الآثار التبادلية للصفقات الخارجية:

تعتبر واردات دولة ما تكون صادرات دولة أو دول أخرى وبالتالي فأن مستويات الدخل الوطني ترتبط مع بعضها البعض من خلال الصفقات الاقتصادية الدولية، ويطلق على أثر الصفقات التجارية الدولية لبلد ما على مستويات الدخل الوطني لبلدان أخرى تتعامل معه" الآثار التبادلية للصفقات الخارجية"

بافتراض أن هناك دولتين: الدولة (A) تمثل الاقتصاد الوطني والدولة (B) تمثل الاقتصاد الأجنبي (بقية العالم).

وعليه يمكن كتابة معادلة الصادرات للدولة (A) من الشكل الاتي:

$$X_{0A} = M_B = M_{0B} + m_B y_B$$

وبالتالي يمكن كتابة معادلة التوازن الاقتصادي بالشكل:

$$y^* = \frac{1}{(1-b-d+bt+m)}(a - bT_0 + bR_0 + I_0 - gi + G_0 - M_0 + M_{0B} + m_B y_B)$$

ومعادلة التوازن أعلاه تبسيط للتشابكات الاقتصادية الدولية، وهي بذلك تبين ارتباط الدخل التوازني للدولة A بالدخل التوازني في الدولة B وتشرح المعادلة بذلك كيف تنتقل حالات التباطؤ والانكماش والدورات الاقتصادية بين الأقطار، أو حالات التضخم من خلال قناة الصفقات التجارية والتغذية العكسية.

وتعتمد قوة أثر التغذية العكسية على مقدار الميل الحدي للاستيراد B من A. فإذا كان الميل الحدي للاستراد Aصغير جدا، فإن معادلة التوازن للدولة A تكتب بالشكل:

$$y^* = \frac{1}{(1-b-d+bt+m)}(a - bT_0 + bR_0 + I_0 - gi + G_0 - M_0 + X)$$

بدلا من نموذج التغذية العكسية، اذا ان قيمة m_B الثغير جدا يسمح بإسقاط الحد $m_B y_B$ من النموذج.

ولفهم آليات الاثار التبادلية لصفقات التجارية وآثار التغذية العكسية، نفترض في البداية أن هناك زيادة تلقائية في الاستثمارات المحلية في الاقتصاد(A) مما يؤدي الى زيادة أكبر في مستوى الدخل الوطني للدولة (A) *نتيجة* لأثر مضاعف الاستثمار، ولكن زيادة الدخل الوطني ستؤدي بدورها إلى زيادة في الواردات نظرا لارتباط الواردات بالدخل الوطني وهكذا تكون النتائج في الاقتصاد الوطني كما يلي:

$$\Delta \mathrm{I}_A \rightarrow \Delta Y_A \rightarrow \Delta M_A$$

ان زيادة واردات الدولة (A) يعني زيادة صادرات الدولة (B) و زيادة صادرات الدولة (B) ستؤدي إلى زيادة مستوى الدخل الوطني فيها (B) بمقدار اكبر نتيجة لأثر مضاعف التجارة الخارجية.

$$\Delta M_A \rightarrow \Delta X_B \rightarrow \Delta Y_B$$

وزيادة الدخل الوطني في الدولة (B) يؤدي إلى زيادة وارداتها وهكذا تكون نتائج الأحداث في الاقتصاد الأجنبي.

$$\Delta Y_B \rightarrow \Delta M_B$$

كما ان زيادة واردات الدولة (B) سيؤدي الى زيادة مستوى الدخل الوطني في الدولة (A) وهكذا يستمر الاثر والانعكاس بشكل يرتبط فيه اقتصاد الدولة (A) باقتصاد الدولة (B) من خلال الصادرات والواردات. يوضح الأثر القوي للتغذية العكسية كيف تنتشر الحالات التضخمية والانكماشية بين اقتصاديات العالم.

خامسا: الفجوة الانكماشية والفجوة التضخمية:

يقوم الانفاق الكلي او الطلب الكلي بالدور الرئيسي في التأثير على النشاط الانتاجي للمجتمع. فإذا زاد الطلب الكلي أدى ذلك الى زيادة إجمالي الناتج الوطني، ولكن زيادة الناتج قد تكون حقيقية او مجرد زيادة اسمية تعكس ارتفاع الاسعار. ويحدث الاحتمال الاول اذا كانت هناك موارد عاطلة اي هناك مجال لزيادة الانتاج. أما إذا كانت جميع الموارد المتاحة للمجتمع مستخدمة استخداما تاما وزاد الطلب الكلي فإنه يترتب على ذلك ارتفاع في المستوى العام للأسعار دون اي زيادة في الناتج الوطني.

- **الفجوة الانكماشية:**

اذا انخفض الطلب الكلي قل اجمالي الناتج الوطني وينتج عن ذلك نقص في كمية الموارد المستخدمة في الانتاج ومن ثم نقص في الناتج الحقيقي، ويوضح الشكل الموالي ذلك:

الشكل رقم (2-07): الفجوة الانكماشية

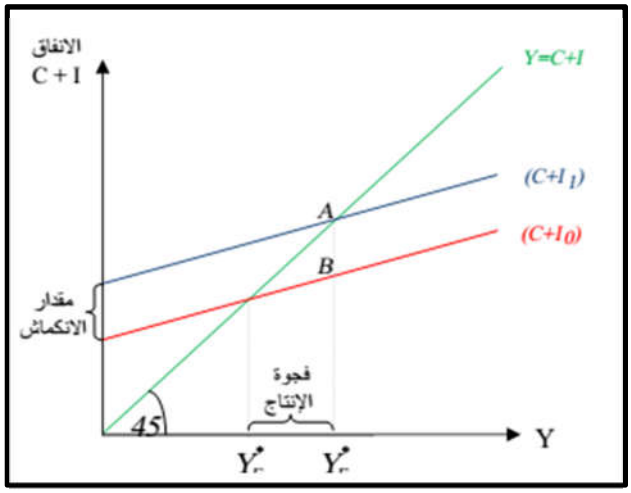

المصدر: عمر صخري، مرجع سبق ذكره، 95

من خلال الشكل اعلاه يتضح ان الفجوة الانكماشية تحدث عندما يقطع منحنى العرض الكلي عند نقطة أقل، من نقطة الانتاج الكامن وتكون في هذه الحالة فجوة الانتاج تقدر بـ $(y_e^*\ y_f^*)$ وبالتالي تظهر الفجوة الانكماشية وتقدر بالمسافة $(A\ B)$، وتبين الفجوة الانكماشية مقدار الانفاق التلقائي الضروري لإعادة الاقتصاد الى حالة التوظيف او الاستخدام التام، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{الفجوة الانكماشية} = \frac{\text{فجوة الانتاج}}{\text{المضاعف}}$$

- **الفجوة التضخمية:**

اذا كان الطلب الكلي أكبر مما يجب لتحقيق الاستخدام الكامل، فإن الناتج او الدخل الوطني في التوازن (y_e^*) يكون اكبر من الناتج الوطني الممكن (y_f^*) ، وبما انه لا يمكن زيادة الانتاج لان كل الموارد المتاحة مستخدمة استخداما كاملا فإن الزيادة الحاصلة في قيمة الناتج او الدخل الوطني والمقدرة بـ $(y_e^*\ y_f^*)$ ما هي الا عبارة عن ارتفاع في مستوى العام للأسعار. وتمثل المسافة $(M\ D)$ الفجوة التضخمية، كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2–08): الفجوة التضخمية

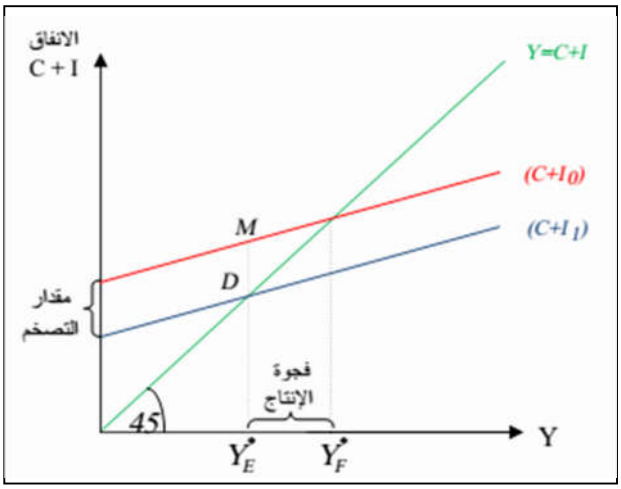

المصدر: عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص 96

وتحسب هي الاخرى بالعلاقة التالية:

$$\text{الفجوة التضخمية} = \frac{\text{فجوة الانتاج}}{\text{المضاعف}}$$

وباختصار يمكن تمييز ثلاث حالات:

- إذا زاد الطلب الكلي عن الحد اللازم نتج عن ذلك تضخم.
- إذا قل الطلب الكلي عن الحد اللازم نتج عن ذلك بطالة.
- إذا تعدل الطلب الكلي مع الناتج الوطني المستطاع فستكون هناك عمالة تامة وهي الحالة المعروفة.

اختبر مكتسباتي

التمرين الاول:

تمثل المعطيات التالية اقتصاد أحد الدول:

$$a = 200 \quad I = 75 \quad M0 = 200 \quad X_0 = 400 \quad T_0 = 200$$

$$G_0 = 500 \quad R_0 = 100 \quad b = 0.75 \quad t = 0.2 \quad m = 0.1$$ .1

المطلوب:

1. شكل العلاقات السلوكية للعناصر الاقتصادية لهذا النموذج.
2. احسب الدخل التوازني ، وكل من الاستهلاك ، الادخار S الموافق.
3. احسب رصيد الموازنة ورصيد الميزان التجاري.
4. مثل الميزانية بيانيا.
5. إذا كان الدخل الممكن عند التشغيل التام يمثل حالة التوازن في رصيد الميزانية:

- حدد طبيعة الوضع الاقتصادي السائد في هذا النموذج.
- باستخدام آليات السياسة الاقتصادية الخارجية ،بين كيف يمكن العمل على تحقيق الموافقة بين مستوى الدخل التوازني المحقق ومستوى التشغيل التام.
- أوجد مقدار التغيرات اللازمة لإزالة الاختلال الملحوظ، وأثر التغير على الميزان التجاري؟

الحل:

1. العلاقات السلوكية للعناصر الاقتصادية لهذا النموذج:

معادلة الاستهلاك : $c = 200 + 0.75Y_d$

معادلة الادخار: $s = -200 + 0.25Y_d$

معادلة الضرائب: $T = 200 + 0.2Y$

معادلة الواردات: $M = 200 + 0.1Y$

2. حساب الدخل التوازني وكل من الاستهلاك والادخار الموافق:

- حساب الدخل التوازني:

$$Y^* = \frac{1}{[1 - b + bt + m]}(a + I_0 + G_0 - bT_0 + bR_0 + X_0 - M_0)$$

$$Y^* = \frac{1}{[1 - 0.75 + (0.75 \times 0.2) + 0.1]}[200 + 75 + 500 - (0.75 \times 200) + (0.75 \times 100) + 400 - 200]$$

$$Y^* = \frac{1}{0.5}[900]$$

$$Y^* = 1800$$

- حساب الاستهلاك في التوازن:

$$C = 200 + 0.75\, Y_d$$

$$Y_d = Y - T + R$$

$$Y_d = 1800 - (200 + 0.2 \times 1800) + 100$$

$$Y_d = 1340$$

$$C = 200 + 0.75(1340)$$

$$C^* = 1205$$

- حساب الادخار في التوازن:

$$S = -200 + 0.25Y_d$$

$$S = -200 + 0.25(1340)$$

$$S^* = 135$$

3. حساب رصيد الميزانية ورصيد الميزان التجاري :

- حساب رصيد الميزانية

$$B_s = T - R - G$$

$$B_s = 560 - 100 - 500$$

$$B_s^* = -40$$

الميزانية في حالة عجز

- حساب رصيد الميزان التجاري:

$$N_x = X - M = X_0 - (M_0 + m_y)$$

$$N_x = 400 - (200 + 0.1y)$$

$$N_x = 200 + 0.1(1800)$$

$N_x^* = 20$ الميزان التجاري في حالة فائض بمقدار 20

4. التمثيل البياني للميزانية:

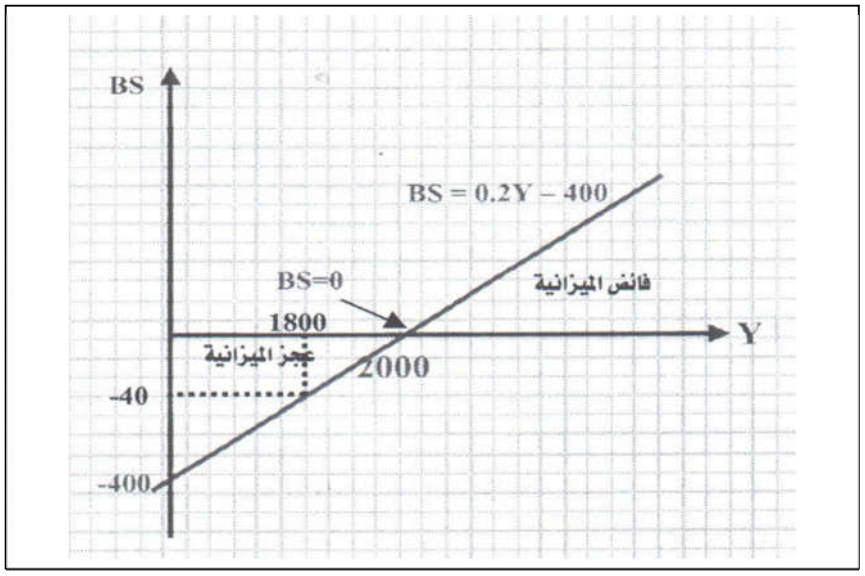

5. إذا كان الدخل الممكن عند التشغيل التام يمثل حالة التوازن في رصيد الميزانية:

- طبيعة الوضع الاقتصادي السائد في هذا النموذج:

$$B_s = 0 \Longrightarrow -400 + 0.2y = 0$$

$$\Longrightarrow y = \frac{400}{0.2} = 2000$$

يمثل دخل التشغيل التام حالة التوازن في الميزانية العامة للدولة وعليه فإن:

$y_f = 2000$ وبما أن $y^* < y_f$ فالاقتصاد في حالة انكماش.

$$\text{الفجوة الانكماشية} = \frac{\text{فجوة انكماشية}}{\text{المضاعف}}$$

$$Gap = \frac{\Delta Y}{Ke} = \frac{|Y_f - Y^*|}{Ke} = \frac{|2000 - 18\ 00|}{2} = 100$$

- باستخدام آليات السياسة الاقتصادية الخارجية ،بين كيف يمكن العمل على تحقيق الموافقة بين مستوى الدخل التوازني المحقق ومستوى التشغيل التام.

للوصول إلى حالة التشغيل التام عن طريق السياسة الاقتصادية الخارجية فإننا نعمل على تطبيق سياسة تجارية تهدف الى رفع الصادرات، أو تخفيض الواردات أو تحقيق توليفات مختلفة من التغير في الصادرات والواردات. وذلك من خلال:

- تخفيض تدفقات الواردات: فرض أو رفع الحواجز الجمركية وغير الجمركية " القيود السعرية، والقيود الكمية"
- رفع الصادرات: دعم الانتاج الموجه للتصدير، تقديم إعانات التصدير، خفض سعر الصرف

- مقدار التغير اللازمة لإزالة الاختلال الملحوظ وأثر التغير على الميزان التجاري:
  - مقدار التغير اللازمة في الواردات:

$$\Delta Y = Ke_M \times \Delta M_0$$

$$Ke_M = \frac{-1}{1 - b + bt - m} = \frac{-1}{0.5} = -2$$

$$\Delta Y = Ke_M \times \Delta M_0 \Longrightarrow \Delta M_0 = \frac{\Delta Y}{Ke_M} = \frac{200}{-2} = -100$$

  - أثر التغير على الميزان التجاري:

$$\Delta N_x = -\Delta M_0 - m\Delta Y = 100 - 0.1 \times 200 = 80$$

يزداد الميزان التجاري بقيمة 80، ويصبح الميزان التجاري في حالة فائض بقيمة 40

$$\Delta N_x = -\Delta M_0 - m\Delta Y$$

التمرين الثاني:

في اقتصاد مفتوح لدولة A لديك المعطيات الآتية :

$$C = 3000 + 0.75Y_d \quad X = 6000 \quad M = 600 + 0.1Y$$

$$R = 3000 \quad G = 3500 \quad I = 1525 \quad T = 900 + 0.2Y$$

المطلوب :

1. احسب الدخل في التوازن ،ما هي حالة الاقتصاد إذا كان مستوى التشغيل التام30000.
2. احسب الاستهلاك والادخار الموافق.
3. علق على رصيد الميزانية ، ومثلها بيانيا.
4. علق على رصيد الميزان التجاري ،ومثله بيانيا.
5. انضمت الدولة A إلى تكتل إقليمي في مرحلة الاتحاد الجمركي ،مما أدى إلى تغير الميل الحدي للاستيراد إلى 0.2.

- ما هو أثر ذلك على الدخل التوازني
- ما الأثر على صافي التعامل مع العالم الخارجي .

6. احسب مضاعف الصادرات.
7. انتهجت الدولة سياسة توسعية حيث منحت الدولة إعانات التصدير للمصدرين ،ما هو مستوى الصادرات الذي يحقق التشغيل التام؟
8. نفترض أن الاقتصاد في حالة السؤال 5، ما هو ا لتغير ا للازم في R للو صلول إلى حالة التشغيل التام، ما أثر ذلك على رصيد الميزانية؟

الحل:

1. حساب الدخل في التوازن و حالة الاقتصاد إذا كان مستوى التشغيل التام30000 :

$$Y^* = \frac{1}{[1 - b + bt + m]}(a + I_0 + G_0 - bT_0 + bR_0 + X_0 - M_0)$$

$$Y^* = \frac{1}{[1 - 0.75 + (0.75 \times 0.2) + 0.1]}[3000 + 1525 + 3500 - (0.75 \times 900) + (0.75 \times 3000) + 6000 - 600]$$

$$Y^* = \frac{1}{0.5}[15000]$$

$$Y^* = 30000$$

بما ان $Y_f = Y^*$ فإن الاقتصاد في وضعية التوازن وفي حالة الاستخدام الكامل

2. حساب الاستهلاك والادخار الموافق:

- حساب الاستهلاك الموافق:

$$C = 3000 + 0.75\ Y_d$$

$$Y_d = Y - T + R$$

$$Y_d = 30000 - (900 + 0.2 \times 30000) + 3000$$

$$Y_d = 26100$$

$$C = 3000 + 0.75(26100)$$

$$C^* = 22575$$

- حساب الادخار في التوازن:

$$S = -3000 + 0.25Y_d$$

$$S = -3000 + 0.25(26100)$$

$$S^* = 3525$$

3. رصيد الميزانية، والتمثيل البياني:

- حساب رصيد الميزانية B_S :

$$B_s = T - R - G$$

$$B_s = 900 + 0.2(3000) - 3500 - 3000$$

$$B_s = 900 + 6000 - 6500$$

$$B_s^* = 400$$

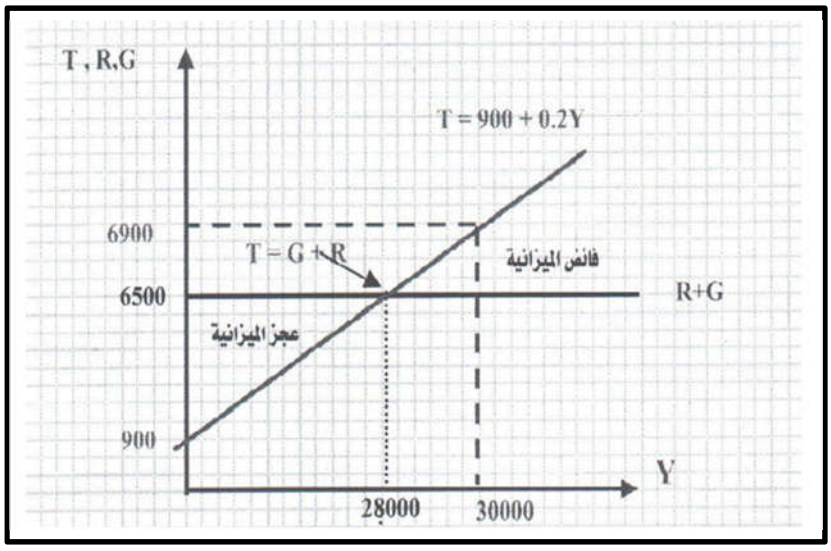

4. رصيد الميزان التجاري والتمثيل البياني :

- حساب رصيد الميزان التجاري:

$$N_x = X - M = X_0 - (M_0 + m_y)$$

$$N_x = 6000 - (600 + 0.1y)$$

$$N_x = 6000 - [600 + \ 0.1(30000)]$$

$$N_x^* = 2400$$

الميزان التجاري في حالة فائض

- التمثيل البياني للميزان التجاري:

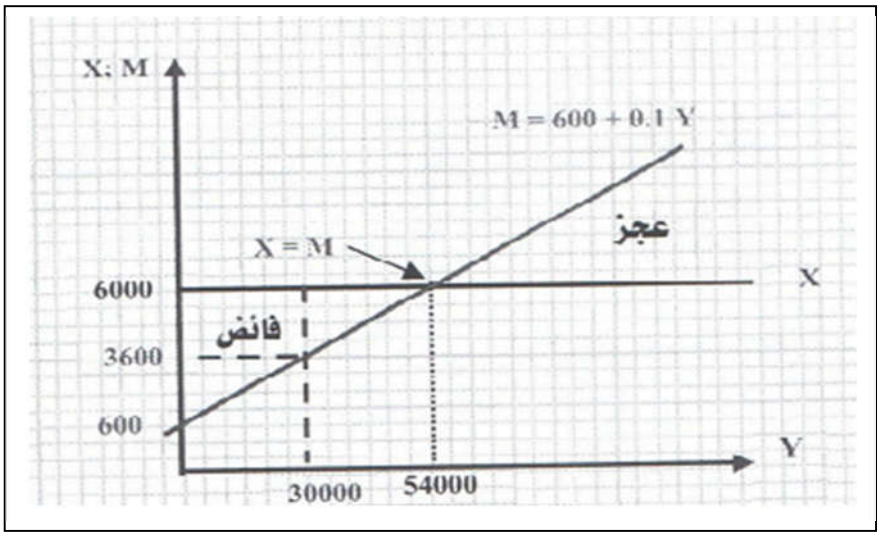

5. انظمت الدولة A الى تكتل إقليمي في مرحلة الاتحاد الجمركي مما أدى إلى تغير الميل الحدي للاستيراد إلى 0.2.

- أثر ذلك على الدخل التوازني:

$$Y^* = \frac{1}{[1 - b + bt + m]}(a + I_0 + G_0 - bT_0 + bR_0 + X_0 - M_0)$$

$$Y^* = \frac{1}{[1 - 0.75 + (0.75 \times 0.2) + 0.2]}[3000 + 1525 + 3500 - (0.75 \times 900) + (0.75 \times 3000) + 6000 - 600]$$

$$Y^* = \frac{1}{0.6}[15000]$$

$$Y^* = 25000$$

ينخفض الدخل بقيمة 5000 نظرا لانخفاض المضاعف ارتباطا بارتفاع الميل الحدي للاستراد، وبالتالي ارتفاع الواردات أي زيادة التسرب الادخاري ماينتج عنه انخفاض الطلب الكلي وكمحصلة لذلك انخفاض الدخل التوازني.

- الأثر على صافي التعامل مع العالم الخارجي:

$$N_x = X - M = X_0 - (M_0 + m_y)$$

$$N_x = 6000 - (600 + 0.2y)$$

$$N_x = 6000 - [600 + 0.2(25000)]$$

$$N_x^* = 400$$

ينخفض رصيد الميزان التجاري بقيمة 2000 نتيجة لارتفاع الواردات الناتج عن ارتفاع الميل الحدي للاستيراد.

6. حساب مضاعف الصادرات:

$$Ke_x = \frac{1}{[1 - b + bt - m]} = \frac{1}{0.6} = 1.67$$

7. انتهجت الدولة سياسة توسعية حيث منحت الدولة إعانات التصدير للمصدرين:

- مستوى الصادرات الذي يحقق التشغيل التام:

$$\Delta Y = Ke_x \Delta x_0 \Longrightarrow \Delta x_0 = \frac{\Delta Y}{Ke_x}$$

$$Ke_x = \frac{1}{1 - b + bt - m} = \frac{1}{0.6}$$

$$\Delta R_0 = \frac{\Delta Y}{Ke_R} = \frac{5000}{1/0.6} = 3000$$

من أجل الوصول لحالة التشغيل الكامل يجب رفع الصادرات بـ 3000 وعليه فإن مستوى الصادرات يصبح 9000.

8. التغير اللازم في التحويلات للوصول الى حالة التشغيل التام، وأثر التغير على رصيد الميزانية:

- التغير اللازم في التحويلات :

$$\Delta Y = Ke_R \Delta R_0 \Longrightarrow \Delta R_0 = \frac{\Delta Y}{Ke_R}$$

$$Ke_R = \frac{b}{1 - b + bt - m} = \frac{0.75}{0.6}$$

$$\Delta R_0 = \frac{\Delta Y}{Ke_R} = \frac{5000}{0.75/0.6} = 4000$$

$$\Delta R_0 = 4000$$

- الأثر على الميزانية العامة للدولة:

- الحالة الأولى: $(Y = 25000)$ قبل التغير في التحويلات

$$B_{s1} = T - R - G = 900 + 0.2Y - 3500 - 3000$$

$$B_{s1} = T - R - G = 900 + 0.2(25000) - 6500$$

$$B_{s1} = -600$$

رصيد B_s سالب وبالتالي الميزانية العامة للدول في حالة عجز.

- الحالة الثانية: $(Y = 30000)$ الوصول إلى التشغيل التام بسبب رفع التحويلات

$$B_{s2} = T - R - G = 900 + 0.2Y - 3500 - (3000 + 4000)$$

$$B_{s2} = T - R - G = 900 + 0.2(30000) - 3500 - 7000$$

$$B_{s1} = -3600$$

نلاحظ ان العجز زاد بقيمة 3000 مقارنة بالحالة السابقة قبل التغير في التحويلات

الفصل الثالث:

تصحيحات النموذج الكينزي

محتويات الفصل الثالث:

اولا: النقد الموجه للفكر الكينزي

ثانيا: تعديلات النموذج الكينزي حول تعادل الادخار والاستثمار

ثالثا: تعديلات النموذج الكينزي حول قضايا التراكم والنمو (مرحلة نماذج النمو)

رابعا: تعديلات النموذج الكينزي في التوازن العام في الاقتصاد القومي

خامسا: تطورات نظرية الدورة الاقتصادية بعد التحليل الكنزي

اولا: النقد الموجه للفكر الكينزي

I- المغالات في اعتبار ان الاستهلاك عاملا سلبيا في الحياة الاقتصادية:

يرى كينز ان النقص المطرد في الميل للاستهلاك سمة من سمات المجتمع المتقدم. ومع ذلك فقد دلت الابحاث الاحصائية على ان كينز كان مبالغا في تقديره لميل الاستهلاك. لقد بين "كوزنيتش" عند تحليله للاحصائيات الامريكية بين 1879 و 1938 ان الدخل القومي الامريكي قد زاد زيادة كبيرة أثناء تلك الفترة وان الجزء الاكبر من هذا الدخل كان موجها للاستهلاك وعلى ان الادخار قد ظل نسلة ثابتة تقريبا من الدخل القومي.

كما تمكن "دوسنباري" سنة 1957 في كتابه "نظرية دالة الاستهلاك " من تبيين ان مستوى استهلاك فرد او مجموعة اجتماعية لا يتغير فقط تبعا للدخل الذي يحصل عليه ولكن ايضا تبعا للمكانة التي يحتلها هذا الفرد او هذه المجموعة الاجتماعية في تدرج الدخول.

أي اذا زاد دخلهم فبدلا من تقليص استهلاكهم النسبي بادخار اكثر ، فانهم سيميلون الى زيادة استهلاكهم. بهدف الوصول الى مستوى معيشة استهلاكي يشابه به المجموعة التي يرغب في تقليدها وهذا ما يطلق عليه "اثر التقليد" فيما يتعلق بالاستهلاك.

ومن جهة اخرى فقد لام البعض كينز لعدم اخذه في الاعتبار تنبؤات المستهلكين حول المستويات المستقبلية للدخول والاسعار، او حالة وضعهم المالية....الخ

II- نظرية كينز ليست نظرية عامة:

يعتقد البعض ان نظرية كينز ليست عامة وحجتهم في ذلك ان هذه النظرية لا تصلح الى في احوال الكساد (خاصة وانه وضع نظريته إبان الكساد العظيم وكان متأثرا بالظروف التي عاصرها اثناء كتابتها) ولهذا كينز اهمل علاقة النفقة بالأسعار والتقلبات في الاسعار.

III- عجز كينز في تفسير حقيقة ظاهرة الدورة الاقتصادية:

انتقد هيكس التحليل الكينزي الذي اعتبره عاجزا عن تفسير حقيقة ظاهرة الدورة الاقتصادية، لأن كينز لم يأخذ اثر المعجل في الاعتبار، وبالتالي لم يهتم بالتفرقة بين الاستثمار التلقائي والاستثمار المحفز ومن هنا فقد خرج المعجل عن

نطاق دراسة كينز في "النظرية العامة" كما يؤكد هيكس ان المضاعف الكينزي البسيط لا يلقي ضوءا كافيا على اسباب التقلبات الاقتصادية، ذلك لأن الزيادة المتتالية في الاستهلاك تتجه الى التناقص ثم الاضمحلال ثم التلاشي بمرور الوقت

IV- نقد دالة الاستثمار:

اعتبر كينز أن اسعار الفائدة هي المحدد الاساسي للاستثمارات وبذلك فإن أسعار الفائدة اعتبرها تكلفة تقف أمام الاستثمار. ولقد أوضح كينز أن هبوط الفاعلية الحدية لرأس المال يرجع الى تراجع المشاريع وان هذا التراجع يرجع الى اسباب موضوعية وذاتية.

الاسباب الموضوعية اعتبرها كينز في القرن التاسع عشر كانت كبيرة بسبب المكتشفات الجديدة والحروب الاستعمارية واما في عصرنا فإن مجتمعنا اصبح هرما كامل التجهيزات.

وعلى مستوى الاسباب الذاتية فان افراد الماضي كانوا يتحلون بطابع حماسي على عكس ذلك فان المجتمع الحديث ضعفت لديه روح المبادرة. تبدو تفسيرات كينز غير منطقية لانه لا يفرق بين حالة اقتصاد راكد وحالة اقتصاد نام.

وفي حالة اقتصاد نام يكون تراكم رأس المال سريعا وبذلك فان التوسع في الاستثمارت مبرره هو التوسع في الاسواق الناتجة عن التراكم في رأس المال. وبالتالي لا يحق لكينز التحدث عن ضعف الفاعلية الحدية لرأس المال بصفة عامة.

ينبغي القول بان ضعف الفعالية الحدية لرأس المال يكون نتيجة اعاقة تراكم رأس المال وليس سببا له.

V- نقد سعر الفائدة حسب المنظور الكينزي:

افترض كينز ان المعروض النقدي عامل خارجي، وافترض استقلال "دالة تفضيل السيولة" بالنسبة لتراكم رأس المال، حيث اكد كينز استقلالية المعروض النقدي لاقتصاد ما. ان كمية النقود التي تعرضها البنوك تتوافق مع مستوى المعاملات وقيمتها للاسعار بالتالي يتوقف سعر الفائدة التي تفرضه البنوك على حجم الطلب على السيولة والذي بدوره يتحدد بمستوى المعاملات والمستوى العام للاسعار. وكل هذه العناصر ليست مستقلة عن تراكم رأس المال. لقد افترض كينز أن تفضيل السيولة هو العامل الاساسي الذي يحدد سعر الفائدة ولكن اذا حللنا تفضيل السيولة فنجدها طلب أرصدة أصولية وطلب أرصدة معطلة و أن طلب أرصدة أصولية سوف تغطيها البنوك التجارية والمركزية وبالتالي لا دخل لها في رفع السعر الفائدة. ولا توجد علاقة بين طلب النقود من أجل الاكتناز وبين ارتفاع أسعار الفائدة.

وبما أن النظرية الكينزية لسعر الفائدة لا تعطي الحجج والبراهين بالنسبة لاستقلال عرض النقود و لا على تفضيل السيولة فان هذه النظرية تفتح أمامنا الباب لتحديد القوى التي تحد سعر الفائدة.

ان مقترضي الاموال سيقبلون على الاقتراض بشرط ألا يزيد سعر الفائدة على نسبة معينة من الربح وبالتالي فمن الخطأ القول ان سعر الفائدة المرتفع هو عائقا للاستثمار ان سعر الفائدة المرتفع هو عائقا للاستثمار ولكن يحدث ذلك اذا صاحب ارتفاع سعر الفائدة ارتفاعا في الارباح.

كما اهمل كينز دور الادخار في تحديد سعر الفائدة ولكن حينما تقرر المؤسسة توسيع مشاريعها الاستثمارية فإنها تتجه الى طرح سندات واسهم في السوق التي تتجه الى البنوك التي تتوفر على رؤوس الاموال و في كلا الحالتين فان سعر الفائدة سيتوقف في المدى الطويل على حجم الاموال المعروضة في السوق أو المتواجدة في البنوك، وان حجم الادخار يلعب دورا مهما في تحديد سعر الفائدة.

VI- الانتقاص من الحرية الاقتصادية والانزلاق نحو التضخم:

ينعي البعض على كينز سياسته في مقاومة الكساد في النظام الرأسمالي الذي تكون فيه الحرية الاقتصادية من سماته البارزة. فلقد رأو ان تطبيق هذه السياسة عمليا لابد من فرض كثير من القيود على الحرية الاقتصادية للأفراد. بالإضافة الى ذلك ان السياسة النقدية السخية التي نادى بها كينز لمعالجة الكساد قد تؤدي الى نشوب حالة تضخم، وتعرقل السياسة المصرفية.

VII- نقد السياسة الاقتصادية المقترحة:

لقد طبقت السياسات الاقتصادية الكينزية في كل الدول وعلى الاخص في الولايات المتحدة الامريكية ولقد ضلت هذه السياسات الاقتصادية تطرح بعض المشاكل على مستوى التمويل والاستخدام.

ثانيا: تعديلات النموذج الكينزي حول تعادل الادخار والاستثمار

ساهم فريق من الاقتصاديين عن طريق صياغة بعض التعاريف الجديدة التي تزيل الكثير من الغموض الذي يكتنف تحليل كينز للادخار والاستثمار وتشرح طبيعة الدورة الاقتصادية ونذكر منها:

I- مساهمة الاقتصادي هوتري:

قدم هوتري تطوير للفكر الاقتصادي حول تعادل الادخار والاستثمار من خلال التفرقة بين الاستثمار المقصود الذي يرغب فيه رجال الأعمال، والاستثمار غير المقصود حيث:

- الاستثمار المقصود : هو جزء من الاستثمار الكلي الذي يقبل عليه الافراد بمحض اختيارهم لارتفاع عائد الاستثمار عن سعر الفائدة.
- الاستثمار غير المقصود: يتمثل في المخزون من السلع غير المباعة (اساثمار موجب غير مقصود) او يتمثل في نفاذ المخزون من السلع (استثمار سالب غير مقصود)،
- الاستثمار الفعلي فهو مجموع النوعين الأول والثاني، ويمثل الفرق بين الناتج الكلي (من سلع الاستهلاك وسلع الاستثمار) وبين الاستهلاك، لذلك فالاستثمار الفعلي يمثل الثروة غير المستهلكة، وكذلك الادخار الفعلي يساوي الثروة غير المستهلكة (وبالتالي فهو يساوي الاستثمار الفعلي)

وحسب رأي هوتري في كل الاحوال يتعادل الادخار الفعلي مع الاستثمار الفعلي، الا أن الادخار الفعلي قد يكون أكبر من الاستثمار المقصود في بعض الاحيان وقد يكون أقل من الاستثمار المقصود في أحيان أخرى. وفي كلا الحالتين فإن التعادل محقق دائما بين الادخار الفعلي والاستثمار الفعلي إلا ان هذا التعادل لا يتم عن توازن الدخل طالما كان الادخار الفعلي أكبر أو أقل من الاستثمار المقصود.

وهذا الوضع هو ما أطلق عليه **"التعادل بلا توازن"** اي تعادل عدم استقرار الدخل القومي عند مستواه التوازني، أما التعادل مع التوازن فهو عندما يتعادل الادخار الفعلي مع الاستثمار المقصود (الاستثمار غير المقصود يساوي الصفر)، وهنا فإن هذا التعادل يتم عند استقرار الدخل القومي عند وضعه التوازني.

II- مساهمة الاستاذ أهلن:

يمثل "أهلن" المدرسة الفكرية السويدية فهو يفرق بين التوقعات وبين ما يتحقق منها فلو فرضنا مثلا أن زاد توقع رجال الاعمال للربح يدفعهم الى زيادة استثمارتهم في حين أن الادخار المتوقع والذي يدخره الفرد لم يتغير فسوف تكون النتيجة زيادة الدخل والادخار الفعلي نتيجة لزيادة الاستثمار وبعبارة آخرى فإن الادخار الذي يحقق فعلا أكبر مما توقعته الجماعة واختطته لنفسها.

وهنا يصبح الدخل المحقق للمجتمع أكبر مما توقع الحصول عليه، ومن ثم يزيد الادخار زيادة تقابل الزيادة في الاستثمار، إذ يغير الأفراد من خططهم وتوقعاتهم تبعا لما يتحقق من نتائج.وإذا اتفقت قرارات المستثمرين مع قرارات المدخرين

حدث توازن، غير أنه إذا استمرت زيادة الاستثمار الذي ينتويه المستثمرون من وجال الاعمال على الادخار الذي ينتويه المدخرون من الافراد، لاستمرار التوسع الاقتصادي وزاد الدخل، وزاد الادخار المحقق عن الادخار المتوقع ليقابل الزيادة في الاستثمار.

وعلى ذلك يرى "أهلن" واتباعه من مفكرين المدرسة السويدية أن الادخار الذي ينتويه المدخرون قد يختلف عن الاستثمار الذي ينتويه المستثمرون. غير أن الاستثمار المحقق (أي الاستثمار الذي يتحقق فعلا) لابد أن يتساوى مع الادخار المحقق (أي الادخار الذي يتحقق ويحدث فعلا).

ويلاحظ ان الاستاذ اهلن يتفق مع كينز في أن قرارات رجال الاعمال هي المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي. كما يتفق معه في أن التغيرات في الدخل الناشئة عن التغيرات في الاستثمار هي الوسيلة الوحيدة التي يتحقق بموجبها تعادل الادخار والاستثمار.

بيدا ان تحليل اهلن يتميز بأنه يوضح التفاعلات التي تحدث اذا ما اختلف الادخار عن الاستثمار، كما توضح الطريقة التي يتم بموجبها تعادل الادخار والاستثمار.

III- مساهمة الاستاذ روبرتسون:

حاول "**روبرتسون**" تحليل الادخار والاستثمار والدخل على أساس تحليل الفترة. وهو نوع من تحليل اقتصاديات الحركة يفسر العلاقة بين الادخار والاستثمار تفسيرا يدخل فيه عنصر الوقت كأساس للتحليل. حيث يرى أن هناك فترة زمنية بين تسلم الدخل والتصرف فيه، كما يرى تقسيم الزمن الى فترات قصيرة متساوية يسميها أياما. وعلى هذا الأساس فالدخل الذي يكتسبه الافراد في يوم معين لا يتسنى لهم التصرف فيه في نفس اليوم، بل في اليوم التالي له. ومعنى ذلك أن قرارات الافراد فيما يتعلق بدخولهم من حيث الانفاق على الاستهلاك أو الادخار في يوم معين، لا تنصب على الدخول التي يكسبونها في هذا اليوم،بل على الدخول التي اكتسبوها في اليوم السابق، ومن ثم فإن ادخار اليوم يساوي الفرق بين دخل الأمس وانفاق اليوم، فإذا زاد الدخل نتيجة لزيادة الاستثمار، فإن دخل اليوم يصبح أكبر من دخل الأمس. غير أن هذا الدخل الاخير هو الذي يمكن التصرف فيه اليوم.

كما يعتقد روبرتسون أن زيادة الاستثمار عن الادخار قد يمكن أن تستديم لفترة من الوقت، طالما اطرد ارتفاع الاسعار ومعدلات الارباح نتيجة لاطراد ارتفاع مستوى الدخل.

ثالثا: تعديلات النموذج الكينزي حول قضايا التراكم والنمو (مرحلة نماذج النمو)

كانت النظرية العامة لكينز نتاجا لظروف تطور الرأسمالية خلال فترة ما بين الحرب وجاءت لعلاج المشكلة التي حلت بالعالم عام 1929-1933 وهي مشكلة الكساد العظيم والبطالة واقتراحها لبعض السياسات النقدية والمالية لعلاج مشكلات تصريف الانتاج والبطالة والطاقات العاطلة.

لكن بعد الانتهاء من الحرب العالمية الثانية بدأ الفكر الكينزي يفقد مفعوله وهنا بدأ الكينزيون يكتشفون أن ثمة نقيصتين تتسم بهما النظرية العامة وهما: أن النظرية العامة لكينز هي نظرية خاصة بالاجل القصير فقط و النقيصة الثانية هب ان النظرية العامة قد اتسمت بطابعها السكون وبذلك فهي لا تأخذ بعين الاعتبار حركة النظام الرأسمالي ومشكلاته ومستقبل النمو فيه وتوازنه الديناميكي عبر الزمن.

ولقد اكتشف الكينزيين هذه النقائص بعد الأزمة الاقتصادية التي عاشتها الولايات المتحدة الامريكية بعد الحرب في عام 1948-1949 ولم يحل هذه الأزمة سوى اندلا ع الحرب الكورية 1950-1954 وتزايد الانفاق العام على التسلح والحرب. ولم تكن حال الدول الاوروبية في تلك الفترة أحسن من ذلك.

وبذلك فإن هذه الأزمة بينت أن النظرية العامة عاجزة عن ايضاح لماذا يبتعد النظام الاقتصادي، بين فترة وأخرى، عن تحقيق التوازن الكلي المستقر وأن طبيعة جهازها التحليلي عاجز عن تفسير حدوث الأزمات على المدى الطويل ومن ناحية أخرى أدى ظهور النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية في علاج مشكلات الحرب...أرغم عدد كبير من المفكرين داخل البلدان الصناعية الرأسمالية على تعميق الاهتمام بقضيا التراكم والنمو والتوازن، لتحيق معدلات مرتفعة للنمو عبر الزمن في مجال السباق السلمي بين النظامين. ونتيجة لذلك، كان من الطبيعي أن تعود قضية النمو في المدى الطويل لتطرح نفسها بقوة على الكينزيين.

هذه العوامل الثلاثة (الازمات الاقتصادية في البلدان الصناعية الرأسمالية في عالم ما بعد الحرب، وتعاظم نمو الاشتراكية العالميا، وطرح مشكلة التنمية الاقتصادية بالبلدان النامية حديثة الاستقلال) كانت وراء الكينزيين بقضية النمو طويل الاجل للنظام الرأسمالي. وهنا بدأ الكينزيون في توسيع مجال اهتمامهم وتطوير ادواتهم التحليلية لتلافي النقيصتين المشار اليهما آنفا. وعندئذ بدأت مرحلة جديدة عرفت بإسم مرحلة نماذج النمو الكينزية، وكان الجديد في هذه النماذج يتمثل في إعطائهم البعد الزمني أهمية خاصة في تحليل الظاهرة الاقتصادية.

I- نموذج هاود:

يعتبر الاقتصادي البريطاني روي ف.هارود من أوائل الذين طوروا الفكر الكينزي في مجال نماذج النمو، وبذلك فكانت المشكلة لدى هارود هي البحث في ذلك المعدل الذي يتعين أن ينمو به الدخل القومي على المدى الطويل، حتى يمكن المحافضة على التوظيف الكامل وتجنب حدوث البطالة والكساد. وقد انطلق **"هارود"** من الافتراضات التالية:

- يمثل الادخار نسبة ثابتة من الدخل القومي، وقد افترض ان دالة الادخار تشمل كلا من الادخار الحدي والادخار المتوسط.
- الاستثمار دالة للتغير في مستوى الدخل، وان التغير في الدخل يعتمد على المعجل Accelerotor الذي يوضح تلك العملية التي بموجبها، تؤدي التغيرات في الطلب على السلع الاستهلاكية إلى تغيرات نسبية أكبر في الطلب على المعدلات الانتاجية المستخدمة في انتاجها.
- هناك تطابق بين الاستثمار المتحقق والادخار المتحقق باعتبار أن ذلك شرط توازني، وأنه إذا اختل هذان المتغيران فلا بد أن يطرأ اختلال على التوازن الاقتصادي العام حيث يحدث التضخم(في حالة زيادة الاستثمار على الادخار) أو بطالة وركود (في حالة زيادة الادخار على الاستثمار).
- النمو في الدخل يساوي معدل الادخار مقسوما على معامل المعجل :

$$G_w = \frac{S}{V}$$

حيث:

G_w: معدل النمو

S: الادخار

V: المعجل

وقد اطلق **"هارود"** على G_w معدل النمو المرغوب فيه ،وفي أحيان أخرى كان يطلق عليه أيضا معدل النمو التوازني.

وبما أن الادخار المتحقق يتعادل دائما مع الاستثمار المتحقق، فإن مستوى الدخل والمستوى القابل للادخار يحددان كمية الاستثمار المتحقق. فإن هذه الحالة لا يكون لرجال الاعمال اي حوافز لتفسير قراراتهم وخططهم الانتاجية والاستثمارية لان الدخل هنا ينمو عند المعدل المرغوب فيه. فلو افترضنا أن النمو المتحقق للدخل كان اقل ممن النمو المرغوب فيه، ففي هذه الحالة سيكون الاستثمار المقدر أقل من الادخار المتحقق والاستثمار المتحقق وعندئذ تنشأ

مشكلة تراكم في المخزون السلعي غير المرغوب فيه مما يدفع رجال الاعمال الى زيادة انتاجهم بمعدل اقل مما كان عليه وهنا تظهر بطالة وطاقة عاطلة.

أما اذا كان معد النمو الفعلي اكبر من معدل النمو المرغوب فيه، فإن الاستثمار المقدر يكون قد تجاوز الاستثمار (الادخار) المحقق مما يؤدي الى ظهور مشكلة التضخم.

وبصفة عامة يعتمد **"هارود"** أنه إذا انحرف معدل النمو الفعلي عن المعدل المرغوب فيه فإنه تكون هناك صعوبات شديدة في إعادة المساواة بينهما.

وفيما بين معدل النمو الفعلي ومعدل النمو المرغوب فيه اقترح **"هارود"** وجود معدل نمو ثالث، هو معدل النمو الطبيعي او ما سماه ايضا "بمعدل نمو التوظف الكامل" والمقصود بذلك أقصى معدل للنمو تسمح به عمليات تراكم رأس المال، والنمو في القوى العاملة والتحسينات التكنولوجيا والذي عنده يتحقق التوظف الكامل وطبقا لنموذج هارود فان الوضع الامثل لو ان معدل النمو الفعلي يساوي معدل النمو المرغوب فيه يساوي معدل النمو الطبيعي. فعند هذا الوضع يكون هناك استقرار بمعنى أنه لن توجد ضغوط لظهور البطالة او التضخم.

II- نموذج كالدور:

ينتمي نيكولاس كالدور إلى مدرسة كامبردج. وقد شكلت أفكار كادور و روبنسون ما أصطلح عليه بنظرية النمو والتوزيع لما بعد كينز. وقد تميزت هذه النظرية بخلوها من افكار الحديين التي كانت تنص على أن دخل اي صاحب عنصر من عناصر الانتاج يعادل انتاجيته الحدية. كما تخلو أيضا من افكار النيوكلاسيك التي كانت تشير الى ان النمو يتحدد بمجرد وفرة الموارد وسرعة التقدم التكنولوجي.

كما ان تلك النظرية تولي تراكم رأس المال والميل للادخار وعلاقة ذلك بتوزيع الدخل، وأهمية محورية في تفسير النمو.

وقد انطلق كالدور من مقولة اساسية تقول، ان معدل النمو يتوقف على معدل التراكم، وعدل التراكم يتوقف على الادخار، ونظرا لأن الطبقة الراسمالية، وهي ذات دخل أعلى لها ميل مرتفع للادخار، بينما يكون ميل الطبقة العاملة للادخار منخفضا، فإن مشكل توزيع الدخل يحدد في النهاية معدل النمو وهكذا، فان نقطة البداية عند كالدور هي الارتباط الوثيق بين النمو والتراكم من ناحية، وتوزيع الدخل القومي من جهة آخرى.

وبناء على هذا الاطار، انطلق كالدور يحلل مسألة التوازن الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل، وذلك من خلال آليات توزيع الدخل القومي وما تحدثه هذه الآليات من آثار.

فإذا كان في الاجل القصير الاستثمار أكبر من الادخار، عند مستوى التوظف الكامل، فإن ذلك يودي الى الارتفاع العام للأسعار وبشكل أعلى من ارتفاع الاجور (حدوث تضخم) وهنا يتغير توزيع الدخل لمصلحة الملاك في حين ينخفض نصيب الاجور من الدخل. مما يؤدي الى زيادة الادخار وعندئذ يتساوى الادخار والاستثمار ويتحقق التوازن أما إذا حدث العكس، اي كان الادخار أكبر من الاستثمار فإن المستوى العام للاسعار يتجه للانخفاض، وبسرعة اكبر من سرعة هبوط الاجور وفي هذه الحالة ينخفض الادخار القومين بسبب انخفاض النسبة لكاسبي الارباح (الملاك)، إلى ان يساوي الادخار القومي مع الاستثمار القومي ويتحقق التوازن وهذا ما يعرف بمصطلح "اثر كالدور"

أما في الاجل الطويل فإنه بفرض ثبات معدل الادخار الاجمالي، وبفرض ثبات معامل رأس المال، فإن زيادة معدل النمو، تتطلب زيادة معدل التراكم، وهو ما يتطلب إعادة توزيع الدخل لمصلحة ارباب لعمل.

وقد وجهت عدة انتقادات الى نموذج كالدور فهناك نقد موجه لأنه افترض ثبات معدل الادخار القومي عبر الزمن وهذا أمر لا تدعمه الوقائع.

كما ان بيان كالدور لحركة الاسعار والاجور، وهي تتغير حينما يحدث عدم استقرار اقتصادي، هي مسألة لا تحدث إلا بصورة عرضية، ناهيك عن أن ثمة مبالغة شديدة خلعها كالدور على الدور الذي يلعبه تراكم رأس المال في تحقيق النمو، وأهمل بذلك إمكانات تحسين معدلات النمو من خلال زيادة كفاءة المدخلات من العمل وراس المال، كما ان تحليل كالدور لم يوضح الحركات الدورية التي تطرأ على النظام.

III- نموذج جوان روبنسون:

وجهت **"جوان روبنسون"** نظرة إنتقالية ثاقبة وتتميز آراؤها بالطابع التقدمي الى حد كبير. ولهذا يصنفها الكثيرون ضمن ما يسمى باليسار الكينزي. فرغم تقدير وامتثال **"جوان روبنسون"** لأستاذها كينز إلا انها لم تقبل النظرية العامة دون تحفظات فهي تعتقد أن هناك عيبا في هذه النظرية يتمثل في افتراض كينز لفاعلية نظام السوق وقوى العرض والطلب وإهماله قوة الاحتكارات في النظام الرأسمالي.

وكانت المشكلة الأساسية التي تبحث عن إجابة لها في نموذجها تتمثل في البحث عن المعدل الأمثل الذي يكفل توزيع الدخل القومي على نحو يضمن استمرار النمو في الطلب الكلي وبشكل يجاري النمو في الانتاج ويحقق التوظف وكيف يضمن النظام لنفسه هذا التوزيع، وعبر أي الآليات يمكن تحقيق هذا. وقد انطلقت **"جوان روبنسون"** في نموذجها من الفروض التالية:

- أن الاقتصاد القومي يتكون من قطاعين، اولهما ينتج سلع وسائل الانتاج، والثاني ينتج سلع استهلاكية.
- ثبات لبفن التكنولوجي ومن ثم ثبات المعاملات الفنية للانتاج.
- ان معدل الاستثمار هو المتغير الخارجي الاكثر أهمية في تحقيق النمو.

ولقد ركزت **"جوان روبنسون"** على معدل الأجور الحقيقية (عكس كينز) حيث أثبتت ان انخفاض معد الاجور الحقيقية يؤدي الى تخفيض الطلب الاستهلاكي، الذي يؤثر بدوره على عملية تراكم رأس المال، ومن هنا ينخفض معدل الربح وتظهر البطالة.

وترى **"جوان روبنسون"** أن الاحتكارات هي المشكل في عملية تأخير النمو، وظهور الركود الاقتصادي والبطالة في حالة الاحتكار يكمن لمعدلات الربح أن ترتفع، ليس كنتيجة لمعدلات التراكم المرتفعة، بل نتيجة لفائدة المحتكرين على رفع الاسعار، وبذلك فإن في الغالب أن زيادة الدرجة الاحتكارية تؤدي الى زيادة نصيب الأرباح من الدخل القومي على حساب تدني نصيب عنصر العمل مما يؤدي الى خفض الطلب الاستهلاكي الكلي واتجاه الاقتصاد الى الركود والبطالة.

وترى **"جوان روبنسون"** أن مدى نجاح النقابات في ضغطها على ارباب العمل لزيادة الاجور يؤدي الى عدم ظهور الركود والبطالة. أما في حالة المنافسة فإنها ترى وجود توافق بين الأسعار والتكاليف وأن الاجور ترتفع مع ارتفاع الانتاجية.

رابعا: تعديلات النموذج الكينزي في التوازن العام في الاقتصاد القومي

I- التوازن في القطاعين الحقيقي و النقدي:

إن الاستقرار الاقتصادي الذي يمكن أن يؤمن ملاقاة التقلبات العنيفة في مستوى الدخل لا بد أن ينطوي على تحقيق التوازن النقدي وتوازن الدخل في آن واحد . ولقد كانت هذه الفكرة التي أوحت نما هو معروف في التحليل الكلي

"**بالشكل البياني : هيكس–هانس**" نسبة إلى وجود هيكس العالم الاقتصادي بجامعة اوكسفورد و الفن هانس العالم الاقتصادي بجامعة هارفارد. اللذان لهما الفصل في شيوع فكرة هذه المنحنيات واستخدامها كمؤشرات بيانية لمفهوم جديد لمعنى الاستقرار الاقتصادي . وتبني فكرة هذه المنحنيات على التميز بين قطاعين رئيسين داخل النظام الاقتصادي : القطاع النقدي الذي ينطوي على العمليات النقدية المتعلقة بعرض النقود و الطلب عليها وسعر الفائدة ، والقطاع الحقيقي الذي ينطوي على العمليات الحقيقية المتعلقة بالادخار والاستثمار والدخل ومن الواضح أن سعر الفائدة يلعب دوراهما في كلا القطاعين إذ انه يتحدد في القطاع النقدي بتفاعل قوي عرض النقود و قوى الطلب على النقود ،كما أن تقلبات سعر الفائدة في هذا القطاع تؤثر على مستوى الاستثمار في القطاع الحقيقي، و بالتالي على العلاقة بين الادخار و الاستثمار في تأثيرها على مستوى الدخل ، إذا أن بتعادل الادخار والاستثمار يحدد مستوى الدخل القومي في وضع التوازن . إذا لم يحقق هذا التعادل فان تغير الدخل كفيل بايعادة التوازن بين الادخار المحقق و الاستثمار المحقق . ومن هنا نرى أن سعر الفائدة هو همزة الوصل بين القطاعين النقدي و الحقيقي . وان تلك العلاقات بين القطاعين و من خلال سعر الفائدة ، هي التي اوحت إلي هيكس و هانس بإدخال منحنى الادخار و الاستثمار أي منحنى (IS) في تحليل التوازن في القطاع الحقيقي، و إدخال منحنى تفضيل السيولة و النقود أي منحنى (LM) في تحليل التوازن النقدي ومن ثمة فان نقطة تقاطع المنحنى(IS) و (LM) هي النقطة التي تعتبر عن كل من التوازن القطاع النقدي والتوازن في القطاع الحقيقي في آن واحد.

II- العرض البياني للعلاقة بين القطاعين الحقيقي والنقدي من خلال :

نستخلص من دراستنا أن منحنى (IS) يعبر بيانيا عن علاقة من مقتضاها أن أية نقطة واقعة على هدا المنحنى تمثل مستوى معينا من الداخل يناظره مستوى معين السعر الفائدة كما تعكس هده النقطة في نفس الوقت توازنا في القطاع الحقيقي من الاقتصاد القومي حيث يتعادل الادخار و الاستثمار.

كما استخلصنا أن منحنى (LM) يعبر بيانيا هو الآخر عن علاقة من مقتضاها أن أية نقطة واقعة على هذا المنحنى تمثل هي الأخرى مستوى معين من الدخل يناضره مستوى معين لسعر الفائدة كما تعكس هذه النقطة في نفس الوقت توزنا في القطاع النقدي من الاقتصاد القومي.

وعلى ذلك فان الاحداثي الرأسي لكل من (IS) و (LM) هو الذي يقيس سعر الفائدة، كما أن الاحداثي الأفقي لكل من هذين المنحنيين هو الذي يقيس مستوى الدخل. ومن هنا يمكن الجمع بين المنحنيين في شكل بياني

واحد. بحثا عن نقطة تقاطعهما، وهذه النقطة التي تقع على كل من المنحنيين تعبر اذن عن التوازن في القطاع الحقيقي والتوازن في القطاع النقدي آنيا، مما يتم عن الاستقرار الاقتصادي المنشود و يتضح هذا التوازن العام في الشكل البياني الأفقي لهذا التحليل :

الشكل رقم(2–01) :منحنى هيكس – هانس

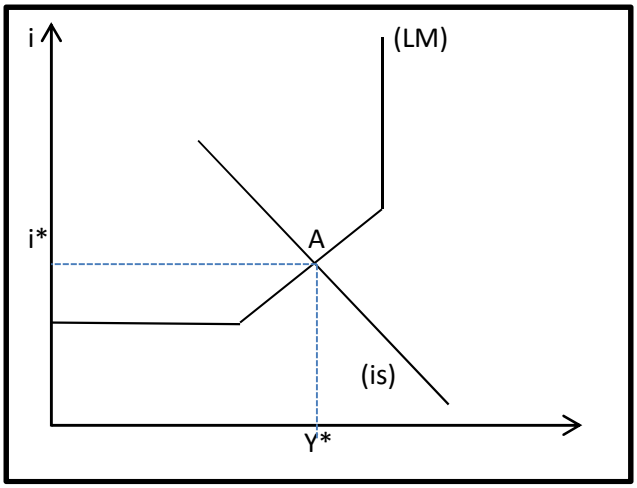

المصدر: حسين عمر، موسوعة الفكر الاقتصادي، الجزء الثاني، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1988.ص 787

i: تمثل سعر الفائدة التوازني بالنسبة للقطاعين الحقيقي و النقدي معا.

y:تمثل المستوى التوازني لدخل في كلا القطاعين معا.

A:تمثل نقطة تقاطع (IS) و (LM) هتعبيرا عن التوازن العام في النظام الاقتصادي.

III- انتقادات نموذج (IS) و (LM) :

- يعني هذا النموذج تدخلات أسواق السلع والخدمات ،الأوراق المالية النقدية من خلال عامل واحد سعر الفائدة بينما هناك عوامل كثيرة مؤثرة في توازنات هذه الأسواق .
- كما أنه نموذج ساكن يمهل تحليل حيوية الآثار الناتجة عن التغير بين وضعية توازنية و أخرى بناءا على التغير المحدث في أحد المتغيرات الأساسية لنموذج. وهو لذلك يفترض ثبات المعاملات السلوكية بين مراحل إعادة التوازن.
- افترض في هذا النموذج أنه يمكن إنتاج أي مقدار. وهذا إلا يمكن أن يكون صحيحا . ففي أي فترة زمنية ، يكون الناتج الذي يمكن تحقيقه محدودا بالموارد المتوفرة للاقتصاد القومي ومستوى التكنولوجيا .

- افتراضه ثبات الأسعار .
- أن وضع منحنى (IS) و (LM) في نفس المعلم خطأ لأن (IS) تمثل تيار أو تدفق أما (LM) فيعتبر رصيد أي مخزون ثابت.
- طبيعة هذا التحليل (I) قصير الأجل وساكن لأنها تتحدد في نقطة زمنية واحدة وهذا خطأ لأن استجابة الاستثمار لسعر الفائدة لا تتم بسرعة بل تتطلب وقت طويل.
- يحدث التوازن عندما يكون (I) السائد في سوق النقد نفسه في سوق السلع . لكن من الناحية الواقعية نجد أن سعر الفائدة السائد في سوق السلع يختلف عن سعر الفائدة السائد في سوق النقد.

خامسا: تطورات نظرية الدورة الاقتصادية بعد التحليل الكنزي

إن التطورات التي طرأت على نظرية الدورة الاقتصادية في مرحلة ما بعد كينز فقد اتخذت طريقين: إذ انتحى هيكس إلى إبراز دور عجل الاستثمار في تقلبات الاستثمارات و تقلبات حجم الدخل في حدود عاليا و دنيا هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى انتحى هانس إلى إبراز فكرة التفاعل المزدوج المضاعف الاستثمار و معجل الاستثمار كالسبب المباشر لنشوء الدورة الاقتصادية ،وسنتابع تحليل هيكس ثم هانس.

I- نظرية الحدود العليا و الدنيا (نظرية هيكس):

ناقش هيكس نظريته في الدورة الاقتصادية في مؤلفة "**إسهام في نظرية الدورة الاقتصادية** " و لازالت هاته النظرية تشغل مكانا بارزا في الفكر الاقتصادي الحديث حول الدورة .

- **فروض نظرية هيكس في الدورة:**

نذكر أهم الفروض التي استند إليها هيكس في بناء نظريته في الدورة الاقتصادية :

- اتخذ من نقطة النمو المتوازن نقطة بدء في دراسة التقلبات الاقتصادية الدورية.
- لا يمكن تفسير ظاهرة الدورة و أسبابها إلا باستخدام المضاعف المركب .
- هناك حد أدنى لهبوط الدخل القومي .
- لا يمكن تفسير الدور الذي يلعبه المعجل في الدورة الاقتصادية إلا في نطاق حالة النمو المنتظم .

- **المضاعف والمعجل في نموذج هيكس لدورة :**

في نموذج هيكس فقد افترضت قيم ثابتة للميل الحدي للاستهلاك وللمعجل. في حين أن المضاعف يعمل عمله طوال كل مراحل الدورة. فإن المعجل يظل يعمل عمله خلال مرحلة التوسع ثم يصبح عديم الفعالية خلال مرحلة الكساد.

والخلاصة التي قدمها تحليله في أنه بينهما يكون الاتجاه التصاعدي للدورة هو نتيجة للعمل المشترك المضاعف والمعجل ، فإن الاتجاه النزولي يغزي إلي عمل المضاعف فقط، أما المعجل فيظل عديم الفعالية في معظم هذه المرحلة الانكماشية.

- **مسار الدورة وفقا للنموذج:**

يبدأ هيكس تحليله من نقطة التوازن ثم يفترض ابتكارا جديدا يؤدي إلي زيادة مؤقتة محدودة في الاستثمار التلقائي إلى مستواه الأول و من الواضح في مرحلة التوسع هذه أن الزيادة في الاستثمار التلقائي تؤدي إلي زيادة مضاعفة في الناتج الكلي يفعل مضاعف الاستثمار، وهذه الزيادة في الناتج تؤدي إلى زيادة مضاعفة في الاستثمار المتحفز بفعل المعجل ومن هنا فان الناتج الكلي يخرج عن توازنه بفعل الاستثمار التلقائي متقلبا.

- **نقد نظرية هيكس في الدورة الاقتصادية :**

لقد تعرضت نظرية هيكس في الدورة لبعض الانتقادات نجملها في ما يلي:

- افتراضه أن لكل من المضاعف ة المعجل قيمة ثابتة خلال مختلف مراحل الدورة.
- افتراضه لثبات قيمة المعجل ،حيث أن نسبة رأس المال الناتج سوف لا تظل بالضرورة ثابتة على مدار الوقت .
- كما أنه من غير المتوقع أن يستمر الاستثمار التلقائي في النمو بمعدل ثابت ،ذلك أن يكون معدل الاستثمار التلقائي متقلبا.

II- نظرية المضاعف المركب في تفسير الدورة (نظرية هانس):

اعتمد هانس في تفسير الدورة الاقتصادية على تداخل أثر المضاعف و المعجل أي على استهلاك المستحفز (أثر المضاعف) و على الاستثمار المستحفز (أثر المعجل)، حيث يفترض هانسن حدوث زيادة اولية في الاستثمار التلقائي(المستقل) وهذه الزيادة تؤدي الى زيادة الناتج(الدخل) التي بدورها تفضي الى زيادة مضاعفة في الاستهلاك من خلال أثر المضاعف. هذا الاستهلاك يؤدي الى الاستثمار المستحفز(مع فرض وجود طاقة فائضة في الاقتصاد القومي) وذلك من خلال مبدأ المعجل، وهكذا تستمر الحركة التراكمية عن طريق تداخل المضاعف والمعجل.

ويمكن للحركة (بفعل المعجل) أن تتعدى الحدود المفروضة على المضاعف وأن يتفجر عنها نمو مستمر، اذا كانت القيمة العددية للمعجل مرتفعة، وكان المعجل مصحوبا بميل حدي مرتفع للاستهلاك يرفع من قيمة المضاعف . وفي هذه الحالة يستمر التوسع التراكمي حتى يتحقق التوضيب الكامل لموارد المجتمع، عند هذه النقطة يأخذ الناتج القومي في الانخفاض، وينخفض بالتالي الاستثمار المستحفر.

وحتى لو فرضنا استمرار الاستثمار التلقائي في التزايد بمعدل ثابت كما يعتقد هيكس فإن هانسن يرى أن الزيادة في الدخل القومي تأخذ منحنى متناقص، وذلك لسببين:

- ان جزءا متزايدا من كل زيادة في الدخل يدخر في الفترات المتتالية، هذا الجزء يؤدي الى انخفاض الزيادة في الاستهلاك (الاستهلاك المستحفر ينخفض) وبالتالي انخفاض الاستثمار المستحفر، وان حدث وكان الاستثمار المستحفز ينخفض بدرجة أكبر من الزيادة في الاستهلاك فإن الدخل القومي يبدأ بالانخفاض، لتبدأ الحركة الانكماشية.
- أن الكفاية الحدية لرأس المال تتجه الى الانخفاض مع تزايد حجم الاستثمار، وهذا يعني أن افتراض استمرار الزيادة في الاستثمار التلقائي بمعدل ثابت هو افتراض غير محتمل الوقوع بعد مضي سنوات على بدء الحركة التراكمية، إلا في حالات تغيرات كبيرة في الوقوع بعد المضي سنوات على بدء الحركة التراكمية، إلا في حالات تغيرات كبيرة في أساليب الانتاج أو تمكنت الزيادة السكانية من تعويض الاتجاه التنازلي في الكفاية الحدية.

وفي كلا السببين تعني اتجاه الكفاية الحدية لرأس المال نحو الانخفاض أن الحركة التاراكمية تقضي على نفسها بنفسها، وذلك لأن كل زيادة في الاستثمار (تخفض الكفاية الحدية) تقلل من فروض الاستثمارات الجديدة، وبالتالي يكون هانسن قد وصل عبر تحليله الى مايلي:

- إن حركة التراكمية تقضي على نفسها بنفسها لسببين : أولهما أن الميل الحدي للادخار يضع حدا على المضاعف بافتراض استمرار الاستثمار التلقائي بمعدل ثابت، وثانيهما أن الاستثمار التلقائي يتجه إلى الاتجاه الكفاءة الحدية نحو الانخفاض
- أن تفسير هانس للدورة الاقتصادية قد ظل في الاطار الذي رسمه كينز و ان كان هانسن أعطى أهمية كبيرة لمبدأ المعجل – وقد استند في تحليله على اتجاه الميل الحدي للادخار نحو التزايد وعلى اتجاه الكفاءة الحدية لرأس المال نحو الانخفاض – قد سلط الأضواء على ضرورة التدخل الحكومي ، ونبه كذلك إلى أهمية تغير الفن الإنتاجي .

الفصل الرابع:

النظريات الحديثة لسوق العمل.

محتويات الفصل الرابع:

اولا: الفكر النيوكلاسيكي.

ثانيا: الفكر الكينزي.

ثالثا: نظريات أخرى.

تمهيد:

نقصد بالنظريات الحديثة، النظرية النيوكلاسيكية والنظرية الكينزية والنظريات التي جاءت بعدها وليس المقصود بها هنا النظريات التي جاءت بعد سنوات الستينيات.

اولا: الفكر النيوكلاسيكي.

I- التحليل النيوكلاسيكي لسوق العمل

إعتمد النيوكلاسيك في تحليلهم لسوق العمل على نظرية " التوازن العام " الذي يتحقق في سوق السلع والخدمات وسوق العمل حيث يرتبط حجم العمالة بالعرض والطلب على العمل، ويرتكز هذا التحليل على بعض الفرضيات المستمدة من شروط المنافسة التامة والتي من أهمها تجانس وحدات العمل، حرية تنقل اليد العاملة ودور المنافسة في شراء وبيع قوة العمل، وأن حجم اليد العاملة مرتبط بعرض وطلب العمل في السوق، وبالتالي هاتين الدالتين مرتبطتين بالأجر الحقيقي كما هو مبين أدناه:

$$D_T = f(\frac{w}{p}) \Rightarrow f(\frac{w}{p}) < 0$$

حيث:

D_T: الطلب على العمل.

W/P : الأجر الحقيقي.

W : الأجر الاسمي.

P : المستوى العام للأسعار.

تعرف دالة الطلب على العمل بأنها متناقصة بدلالة الأجر الحقيقي الذي يقيس معدل الأجر الاسمي مقارنتا بالمستوى العام للأسعار. وتعني هذه الدالة أن المنتجين سوف يتجهون نحو تعظيم أرباحهم. و بالتالي فإنهم مستعدون لتوظيف العمال إلى غاية تعادل الإنتاج الحدي مقيم بالعمل والتكلفة الحدية للأجور.

وبمجرد الوصول إلى مستوى التوازن بين الانخفاض في معدل الأجر الحقيقي W/P يشجع أصحاب العمل على توظيف أكثر لليد العاملة.

أما عرض العمل، فيعبر عنه بدالة متزايدة بدلالة معدل الأجر الحقيقي W/P كما يلي :

$$\boldsymbol{Q_T = f(\frac{w}{p}) \Rightarrow \acute{f}(\frac{w}{p}) > 0}$$

أي أن العمال على استعداد لعرض خدماتهم في سوق العمل محاولين دائما تعظيم مستوى مداخيلهم والتي يفترض أن تتعادل والخدمات المقدمة، و من هنا يدخل العمال في تنافس مع مفهوم الترفيه، ويتحقق التوازن في سوق العمل عند تعادل العرض والطلب على العمل ويتناسب هذا التوازن مع مستوى التشغيل التام. أما وجود البطالة فسببها ارتفاع الأجر الحقيقي أي أن العمال هم الذين يحددون أجورهم الحقيقية وبالتالي مستوى التشغيل، وكل بطالة عند هذا الأجر فهي إرادية.

ومهما يكن فإن النظرية النيوكلاسيكية افترضت حالة التوظيف التام و لم تعطي البطالة اهتماما كبيرا بسبب تبنيها لقانون "ساي" للأسواق كما أن فرضية وجود المنافسة التامة لا تتحقق في الواقع إضافة إلى أنها اعتبرت أن التغير التكنولوجي هو متغير خارجي ويتطور بشكل منعزل على مستوى التطور الاقتصادي.

II- نقد النظرية:

يمكن سرد أهم أسباب اعتراض كينز للآراء النيوكلاسيك فيما يلي:

- المنافسة التامة هي حالة لا وجود لها في الواقع، وإن عوائد عوامل الإنتاج تتحدد بإنتاجيتها الحدية غير أن نظرية الإنتاجية الحدية تقف عاجزة عن تفسير الأجر في حالة المنافسة غير الكاملة أو الاحتكار. كذلك لا تستطيع النظرية أن تستوعب الحالات التي يسود سوق العمل فيها نظام المساومة الجماعية من جانب العمال التي يمكن لها أن تؤثر في كل من الطلب وعرض العمل.

- إن العمال يهتمون أساسا بالأجور النقدية في داخل حدود معينة لا يهتمون بالأجور الحقيقية، ويتضح هذا من أنهم لا يسحبون عملهم إزاء أي انخفاض في الأجور الحقيقية بسبب ارتفاع بسيط للأسعار. و لكنهم يعارضون وبشدة أي خفض في أجورهم الحقيقية بسبب خفض في أجورهم النقدية.

- كما أن الاعتقاد بأن العمال هم عادة في وضع يسمح لهم بتحديد أجورهم الحقيقية و ذلك عن طريق أجورهم النقدية هو اعتقاد خاطئ، وتفترض النظرية النيوكلاسيكية إن الهبوط المتفق عليه في الأجور النقدية من جانب العمال يجعل الأجور الحقيقية تنخفض بنفس النسبة ولكن هذا يحدث فقط إذا بقيت الأسعار ثابتة بينما تنخفض الأجور النقدية ولكن النظرية النيوكلاسيكية نفسها تعتقد أن الأسعار تتحدد بالنفقة الحدية. ومن الحقائق المسلم بها أن نفقة الأجور تكون كبيرة نسبيا وهذا يعني أن هبوط الأجور النقدية بسبب انخفاض الأسعار في ضل المنافسة إلى درجة ما، إن لم تكن بنفس النسبة ويتضح من ذلك أن هبوط الأجر النقدي لا يسبب هبوط الأجر الحقيقي، وبذلك تفشل مساومات الأجور في تحديد الأجور الحقيقية ومن ثم كمية الأجر الحقيقي يبقى ثابت ويصبح العامل في حالة بطالة إجبارية.

ثانيا: الفكر الكينزي.

I- تحليل الفكر الكينزي لسوق العمل

لا يختلف التحليل الكينزي عن الكلاسيكي فيما يتعلق بدالة الطلب على العمل. فهو يقبل بوجود دالة عكسية للأجر الحقيقي، وأنه عند التوازن يجب أن يساوي الأجر الحقيقي مع الإنتاجية الحدية للعمل.

وبعبارة أدق يعتبر الطلب على العمل L_D تابعا متناقصا لمعدل الأجر الحقيقي (W/P) أي أن:

$$\boldsymbol{Ld = f\left(\frac{W}{p}\right)}$$

حيث:

$\boldsymbol{W}$: الأجر الاسمي

$\boldsymbol{P}$: المستوى العام للأسعار.

أما عرض العمل والذي يعتبر جوهر الاختلاف بين كينز والكلاسيك فهو يرتبط بالأجر الإسمي و ليس الحقيقي ويكون عرض العمل كالتالي :

$$\boldsymbol{Ls = f\,(w)}$$

يتحقق التوازن عند كينز نتيجة للتوازن في سوق السلع والخدمات، وسوق النقد في آن واحد حيث يتحدد الطلب على العمل بالإنتاج العيني الحدي للعمل ($MPPL$). أما عرض العمل فيتحدد بالمفاوضات الجماعية بين نقابات العمال وأصحاب الأعمال وينتج عن ذلك أجر نقدي مثبت عند مستوى معين. وهو المستوى الذي يجعل عدد معين من

العمال راغبا وقادرا على العمل في ظله، وعندها يكون عرض العمل لا نهائي المرونة بمعنى أن جزء من منحنى عرض العمل يكون خط مستقيم.

وعندما يتم توظيف كل الراغبين في العمل عند معدل الأجر النقدي الأدنى فإنه بعد ذلك يصبح توظيف عدد عمال أكثر يتطلب رفع معدل الأجر النقدي مما يعطي لمنحنى عرض العمل ميل موجب.

الشكل رقم (4-01): سوق العمل في النموذج الكنزي.

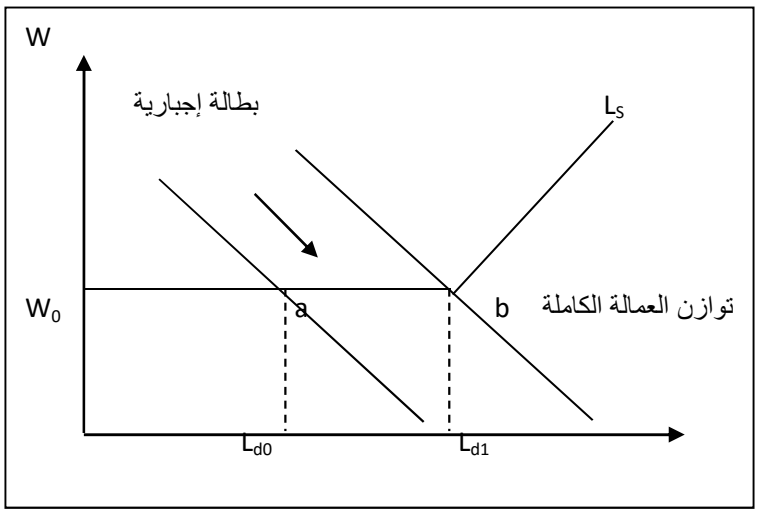

المصدر: أحمد أبو الفتوح النقاقة، مرجع سبق ذكره، ص 329.

إذا كان منحنى الطلب على العمل L_{d0}، فان عدد العمال الراغبين في العمل عند هذا الأجر هو n_1 و لكن عدد العمال المطلوبين (التوازني) هو n_0 فيكون الفرق n_1-n_0 و عدد العمال الراغبين في العمل بالأجر W_0 رغم قدراتهم عن العمل فإنهم لا يجدونه، ولهذا هم في حالة بطالة إجبارية. أما إذا كان منحنى الطلب على العمل هو L_{d1} فان حجم العمل التوازني هو n_1 هو نفسه حجم العمالة الكاملة فيكون في هذه الحالة توازن العمالة الكاملة وهنا لا يختلف النموذج الكنزي على الكلاسيكي.

يرى كينز أن الاختلال بين الإدخار والاستثمار يؤدي إلى حدوث اضطرابات في دورة الدخل القومي مع احتمال حدوث كساد، وفي حالة افتراض أن حجم الادخار اكبر من حجم الاستثمار فان الطلب الكلي الفعال سيقل عن العرض الكلي وبالتالي يتزايد مخزون السلع ويتراكم، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار وينتج عنها انخفاض الأرباح، ويقل الناتج وبالتالي تتزايد الطاقة العاطلة الشيء الذي يؤدي إلى انخفاض الدخل الوطني.

أما في حالة ما إذا كان حجم الاستثمار اكبر من حجم الادخار فإن الطلب الكلي الفعال سيكون أكبر من العرض الكلي، وعليه سوف ينخفض مستوى السلع، وتتزايد المبيعات، وترتفع الأسعار والأرباح وإذا كانت هناك طاقات إنتاجية عاطلة سوف يلجئ المنتجون لتشغيلها وبالتالي نرى أن كينز اختزل مشكلة البطالة وعدم استقرار الدخل إلى مشكلة العلاقة بين الادخار والاستثمار وبما أن الاستهلاك ثابت نسبيا وميل الاستثمار غير ثابت فإن تغير الاستثمار هو المسؤول الأول عن تغير الدخل.

وفي الأخير نادى كينز برفع مستوى الأجور حتى يتم زيادة دخول الطبقات العامة وزيادة إنفاقها على الاستهلاك وبالتالي زيادة الطلب الكلي على الاستهلاك كجزء من الطلب الكلي الفعال مما يعمل على تشجيع الاستثمار.

لم يكتفي كينز بمعارضة الكلاسيك المحدثين بدعوتهم في خفض الأجور بل أنه قدم إلى الفكر الاقتصادي أسبابا دامغة لنشوء ظاهرة البطالة المزمنة تتلخص في:

- قلة فرص الاستثمار عند بلوغ الدول الغنية المتقدمة مرحلة النضج الاقتصادي.

- تناقص الميل الحدي للاستهلاك لهذه الدول.

ويؤدي هاذين العاملين إلى إمكانية ميل الطلب الكلي إلى الهبوط ما دون العرض الكلي.

ثالثا: نظريات أخرى.

I- نظرية رأس المال البشري:

خلال 1964 طور الاقتصادي بيكر نظرية الاستثمار في رأس المال البشري، وتشكل هذه النظرية بالنسبة للعديد من الاقتصاديين كفرع جديد لتحليل النيوكلاسيكي.

وتعتمد هذه النظرية على ثلاث فرضيات وهي:

- كل استثمار في رأس المال البشري يرفع من القدرات الإنتاجية للفرد.
- كل استثمار في رأس المال البشري يلتزم نفقات، و منه فإن الاستثمار لا يتحقق إلا إذا توقع الفرد أنه سيحصل من خلاله على ربح يعوضه نفقاته التي تفترض أن تكون نقدا.
- الطلب على التعليم مرتبط بمتطلبات المؤسسات، مع ترك التنظيم و الضبط للتسوق.
- إن معدل العائد على الاستثمار في القوى العاملة هو سعر الخصم الذي تصبح بموجبه القيمة المتوقعة لصافي الدخل المتأتي للفرد خلال حياته تساوي صفرا.

تعتبر هذه النظرية نظرية عرض العمل لهذا تعتبر من النظريات الجزئية التي تفسر سوق العمل. وتحاول هذه النظرية إيجاد تفسير واضح لظاهرتين في آن واحد وهما اختلاف الأجور وتطور البطالة، تفترض أن هناك أشخاص ليس لديهم تكوينا أو تعليما، وهو ما يؤدي إلى خلق نقص في رأس مالهم البشري حيث لا يستطيعون التوافق مع الطلب على العمل ونتيجة ذلك أنهم سيكونوا في حالة بطالة.

ونخلص بذلك أن مؤسسي هذه النظرية ركزوا في تحليلهم لسوق العمل على المستوى التعليمي، الذي يعتبر خاصية فريدة من بين عدة خصائص والتي ممكن أن تلعب دورا في تفسير هذه الظاهرة.

II- نقد النظرية :

يرى *J . C.EICHER* أن نظرية رأس المال البشري تمنح للأجور دورا مميزا لكونه يتحدد بنوع العمل، كما أن طلب المستخدمين لليد العاملة لا يتحدد بمستوى الأجر، إنما بالخصائص التقنية للعمل، إلا أنها لم تعطي تفسير لغياب الدور الذي يمكن أن يلعبه عرض العمل في تحديد مستوى الأجور.

نحاول ذكر بعض الانتقادات:

- التصرفات التمييزية التي يصدرها أرباب العمل في السوق، حيث تبين الدراسات الأمريكية الخاصة بالأجور أن هناك فروقات ضخمة بين النساء والرجال على كل مستويات الأجور، حتى وإذا كان للجنسين نفس المستوى التعليمي والتكويني.
- ظاهرة انقسام سوق العمل، حيث نجد أن هناك انقساما مثلا بالنسبة للعمر، فالشباب هم الأكثر حضا للاستثمار في المجال التكويني والتعليمي مقارنة بالأكبر منهم سنا، حيث لا يمكن للتكوين أن يكون ذا مردود لهم إلا في فترة قصيرة عكس الشباب.
- الخصائص الفردية للأشخاص و التي تلعب دورا هاما في الحصول على عمل، مثل تلاءم العامل مع منصب العمل أو اندماجه في مجموعة من العمال، حيث أنه كلما كان الاتصال سهلا، كانت الإنتاجية الجامعية جيدة.

III- نظرية تجزئة سوق العمل:

إن فكرة وجود فئة من المجتمع مكونة من العمال الفقراء والغير المؤهلين، الذين لا يمكنهم الوصول إلى مناصب عمل معينة كانت موجودة منذ القرن 18 في كتب جون ستيوارت ميل ، ثم طورت هذه الفكرة وأعيدت صياغتها في الأدب

الاقتصادي المعاصر على يد الاقتصاديان م. بيور و ب. دورنجر اللذان يعتبرا أول من تناولا فكرة إزدواجية سوق العمل من خلال أعمالهما الصادرة سنة 1971 والمرتبطة بأسواق العمل العالمية وتحليل القوى العاملة حيث أوضحت دراستهما الميدانية أن قوة العمل تتعرض لنوع من تجزئة على أساس العرق، السن، الجنس، المستوى التعليمي.

تبنى هذه النظرية على أساس إسقاط فرض تجانس وحدات عنصر العمل. وتهدف إلى تفسير أسباب ارتفاع معدلات البطالة، بالإضافة إلى أسباب تزامن وجود معدلات مرتفعة من البطالة في قطاعات معينة في الوقت الذي يوجد فيه عجز في قطاعات أخرى.

وعلى هذا الأساس تميز النظرية بين خمسة أنواع من أسواق العمل وهي:

- السوق الداخلية: تتضمن الموارد البشرية داخل المؤسسة في ظل علاقة وثيقة بالأجور.
- السوق الخارجية: يتم فيها البحث عن اليد العاملة من خارج محيط المؤسسة لعدم توفر الشروط الضرورية في المنصب المطلوب. مع عدم إمكانية الترقية.
- السوق الأولية: تظم الوظائف الأكثر أجرا والأكثر ثباتا واستقرارا، والتي توفر أحسن الشروط بما في ذلك امتياز الترقية.
- السوق الثانوية : تظم الوظائف الأقل أجرا واستقرارا، وتميز بين العمال من حيث فئات الأعمار، ومن حيث الجنس وتتضمن المؤسسات الإنتاجية الصغيرة ، التي تستخدم أساليب إنتاجية كثيفة العمل، وتتأثر بالتقلبات الاقتصادية ، مما يعني أن المشتغلين بها يكونوا أكثر عرضتا للبطالة .

- السوق الرئيسة: تتضمن مؤسسات كبيرة الحجم، التي تستخدم الفنون الإنتاجية كثيفة رأس المال والعمالة الماهرة. ونظرا لسيطرة هذه المؤسسات على أسواق السلع والخدمات فإنها تتمتع بدرجة عالية من استقرار الطلب على منتجاتها ، وبالتالي ينعكس ذلك على العمالة بشكل ايجابي .

IV- نظرية البحث عن العمل:

جاءت نظرية البحث عن العمل مع الاقتصادي ج. ستقلر في السبعينيات لتفسر وجود بطالة احتكاكية في سوق العمل، وذلك بإدخال عنصر جديد في التحليل ألا وهو نقص المعلومات حول سوق العمل. وتعتبر هذه النظرية كامتداد للنظرية النيوكلاسيكية لسوق العمل. وتنطلق هذه النظرية من الوقائع التالية:

- اختلاف كبير في توزيع الأجور مقترن بتنوع كبير في المناصب المعروضة.
- تحصيل المعلومات خلال البحث عن العمل من طرف الأفراد أو بحث المؤسسة عن العامل الكفء هي عملية مكلفة ماديا لأنها تحتاج إلى وقت طويل، إلى تفرغ كامل من الأفراد لجمع المعلومات اللازمة.
- تزامن وجود عدد هائل من العاطلين جنبا إلى جنب مع وجود فرص عمل شاغرة، دون أن يعني هذا وجود أي نوع من اختلال في آليات سوق العمل.

ومن منظور هذه النظرية، ترجع معدلات البطالة إلى رغبة الأفراد في ترك وظائفهم الحالية من اجل البحث والتقصي عن أفضل فرص العمل المناسبة لقدراتهم وهيكل الأجر المقترن بها ، وبذلك هي بطالة اختيارية وتعتمد هذه النظرية على الفرضيات التالية:

- التفرغ الكامل للأفراد لجمع المعلومات اللازمة.
- الباحثون عن العمل على علم بالتوزيع الاحتمالي للأجور المختلفة.

- هناك حد أدنى للأجر لن يقبل الباحث الحصول على أقل منه.

ورغم نجاح هذه النظرية في تفسير البطالة إلا أنها تعرضت لانتقادات أهمها:

- عدم تطابق هذه النظرية مع الواقع الاقتصادي فبالرغم من رغبة الأفراد في البحث عن العمل ، يلاحظ أن الجانب الأكبر من البطالة يرجع إلى استغناء أصحاب العمل عنهم ومنه فإن غالبية البطالة تكون إجبارية و ليست اختيارية.

- أوضحت العديد من الّدراسات التطبيقية –خاصة في الدول المتقدمة –أن الفرد يكون لديه قدرة أكبر في البحث عن فرصة العمل أفضل حينما يكون موظفا وليس متعطلا أي أن حظوظ الحصول على عمل جديد ترتفع في حالة عملهم وتقل في حالة بقائهم متعطلين.

- تعجز عن تفسير المحددات الأساسية للبطالة واستمرارها في الأجل الطويل.

V– نظرية اختلال التوازن:

ظهرت هذه النظرية على يد الفرنسي مالين فود عندما حاول تفسير ارتفاع معدل البطالة في الدول الصناعية خلال السبعينيات، تعتمد هذه النظرية على استحالة تحقيق التوازن في سوق السلع وسوق العمل.

وتبنى هذه النظرية فرض جمود الأسعار والأجور في الأجل القصير، و يرجع ذلك إلى عجزهما عن التغيير بالسرعة الكافية لتحقيق التوازن المنشود. ونتيجة لذلك يتعرض سوق العمل لحالة اختلال متمثلة في وجود فائض في عرض العمل عن الطلب مما يقود إلى البطالة الإجبارية.

ومن خلال تحليل العلاقة بين سوق العمل وسوق السلع ينتج حسب هذه النظرية نوعين من البطالة:

- البطالة الكلاسيكية: ترجع إلى زيادة الأجور عن أجر التوازن، ويقترن هذا النوع من البطالة بوجود فائض طلب في سوق السلع مع وجود فائض عرض في سوق العمل ويرجع سبب البطالة هنا إلى ارتفاع الأجور الحقيقية للعمال. مما يدفع رجال الأعمال إلى عدم زيادة مستوى التشغيل.

- البطالة الكينزية: تتميز بوجود فائض عر ض في كل من سوق العمل وسوق السلع وفي هذه الحالة لا ترجع البطالة إلى ارتفاع الأجور وإنما إلى قصور الطلب في سوق السلع مما ينتج عنه زيادة العرض ووجود مخزون، وبالتالي يحجم رجال الأعمال عن تشغيل مزيد من العمال طالما أن الزيادة في الإنتاج المقترنة بذلك لن تجد من يشتريها.

والجديد في هذه النظرية أن نوع البطالة وأسبابها ليست من الثوابت في أي نظام اقتصادي، وإنما يتوقف الأمر على طبيعة الاختلالات التي تعاني منها مختلف الأسواق.

وقد تعرضت هذه النظرية لعدة انتقادات نذكر منها:

أنها لم توفق في تقديم السياسة الاقتصادية التي يجب إتباعها لمواجهة هذه المشكلة، بالإضافة إلى كونها تتحاشى العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية على فترات متتالية لأن تحليلها يرتكز على المدى القصير.

الفصل الخامس:

التوقعات والتوقعات الرشيدة

محتويات الفصل الخامس:

اولا: الاتجاهات الاولى في التوقعات

ثانيا: الاتجاهات الحديثة (فرضيات التعلم)

ثالثا: التطبيقات الحديثة لفرضية التوقعات الرشيدة

أولا: الاتجاهات الاولى في التوقعات

I- التوقعات غير الرشيدة.

يمكن التمييز بين مجموعتين للتوقعات غير الرشيدة كالاتى:

المجموعة الأولى: وتشمل الفرضيات التى تقوم على أساس أن التوقعات حول القيمة المستقبلية لمتغير ما تعتمد على القيم التاريخية له فقط. ومن هذه المجموعة فرضية التوقعات الساكنة Static Expectations Hypothesis. ولعل أشهر أنواع هذه المجموعة مايسمى بالتوقعات المعدلة Adaptive Expectations.

المجموعة الثانية : وتشمل التوقعات التى تعتمد على القيم التاريخية للمتغير بالاضافة الى المشاهدات عن المتغيرات الاخرى. وهذه المجموعة الأخيرة تختلف عن التوقعات الرشيدة فى أنها لاتستفيد من هيكل النظرية المناسبة عند اشتقاق التوقعات. ومن أمثلة هذه التوقعات مايسمى بالتوقعات الانحدارية Regressive Expectations

- **فرضية التوقعات المعدلة *Adaptive Expectations Hypothesis*.**

ان الشكل العام لفرضية التوقعات المعدلة يقوم على أساس أن توقعات الوحدات الاقتصادية فى أية فترة زمنية يتم مراجعتها فى ضوء الأخطاء (فى التوقع) التى تمت فى الماضى. ولكى نفهم فرضية التوقعات المعدلة دعنا ننظر الى الصيغة التالية للتوقعات المعدلة.

$$x_t^e = x_{t-1}^e + \lambda_x (x_t - x_{t-1}^e); \qquad 0 \le \lambda_x \le 1.$$

حيث x^e و x تساوى القيم المتوقعة والفعلية للمتغير x. أما λ فتساوى معامل التوقعات والذى يمثل متوسط سرعة التعديل فى التوقعات. وتمثل λ كسرا موجبا ، حيث تتراوح قيمتها بين الصفر والواحد الصحيح. فاذا كانت $\lambda = 1$ فان القيم المتوقعة تساوى القيم الفعلية. أما اذا كانت λ = صفرا فان ذلك يعنى أن الوحدات الاقتصادية لا تقوم بمراجعة توقعاتها على الاطلاق. ووفقا للصياغة رقم (2) فان التوقعات حول المتغير x يتم تعديلها بصفة مستمرة حسب خطأ التوقع فى الفترة الزمنية السابقة. ويمكن التعبير عن هذه الصيغة فى الصورة المختصرة الاتية:

$$x_t^e = \lambda_x \sum_{i=1}^{\infty} (1-\lambda_x)^i x_{t-i};$$

ومن الواضح أن المقدار $(1-\lambda_x)^i$ يميل الى التناقص كلما زادت قيمة i وهو ما يعنى أن أخطاء التوقع تميل الى الانخفاض مع مرور الوقت. فاذا ما حدث تغير لمرة واحدة فى قيمة x فان الوحدات الاقتصادية سوف

تقوم بتعديل توقعاتها بصفة مستمرة بناءا على خطأ التوقع فى الفترة الزمنية السابقة حتى تتلاشى أخطاء التوقع مع مرور الوقت.

- **التوقعات الانحدارية Regressive Expectations**

لا تقتصر هذه التوقعات في سلسلة المعلومات على مشاهدات الماضى للمتغير، بل انها تفترض أن الوحدات تتوقع عودة المتغير بصورة تدريجية الى مستوى معين. وتتوافق فرضية التوقعات الانحدارية مع النماذج الديناميكية التى تتقارب فيها المتغيرات نحو توازنها فى الأجل الطويل. وتأخذ الشكل العام الآتى:

$$ {}_t x^e_{t+1} = x_t + \lambda_x (x^l_t - x_t); \qquad 0 \le \lambda \le 1. $$

حيث ${}_t x^e_{t+1}$ تساوى توقع المتغير x للفترة $t+1$ خلال الفترة t. و λ_x معامل التعديل. أما x^l_t فتمثل القيمة طويلة الاجل لـ x.

I- فرضية التوقعات الرشيدة Rational Expectations Hypothesis.

يدعى البعض بأن العمل فى فرضية التوقعات الرشيدة قد تم بواسطة عدد من الافراد قبل John Muth. على سبيل المثال يرى Keuzenkamp, H. [1991] أن Jan Tinbergen هو أول من تحدث عن التوقعات الرشيدة فى اطار نموذجه للسياسة الاقتصادية لعام 1932. الا أن Muth هو الذى صاغ الفرضية بشكلها المعروف وهو الذى اعطاها التسمية الحالية من خلال بحث له بعنوان " Rational Expectations and the Theory of Price Movements ". حيث رأى أن التوقعات الرشيدة يتم صياغتها على أساس النموذج الهيكلى الصحيح للاقتصاد .True Structural Model. وبالرغم من أن الفرضية قد أدخلت عام 1961 ، الا أن استخدامها لم ينتشر الا بعد الأعمال التى قام بها (Lucas, R. (1972, 1973, 1976 و (Sargent, T. (1973 و) Barro, R. (1977 وغيرهم حول التفسير النيوكلاسيكى للناتج والتضخم فى السبعينيات.

ولقد كان Robert Lucas أول من لفت الانتباه الى أهمية تناول عملية صياغة التوقعات بصورة أكثر جدية من تلك الصياغات التى تعتمد على التوقعات غير الرشيدة ، بصفة خاصة التوقعات المعدلة. ولقد أدى ادخال فرضية التوقعات الرشيدة الى احداث تطورات هامة فى التحليل الاقتصادى الكلى وبحوث التطبيقات

القياسية للسلاسل الزمنية. حيث امتد استخدام الفرضية الى كافة فروع النظرية الاقتصادية الى الحد الذى يمكن معه القول بأن فرضية التوقعات الرشيدة تعد أكثر العناصر أهمية فى تطوير النماذج الاقتصادية الديناميكية خلال الربع قرن الماضى.

أما العوامل التى ساعدت على انتشار الفرضية بشكل واسع فتمثلت أساسا فى تركيز فرضية التوقعات الرشيدة على العيوب المتعلقة بعملية صياغة التوقعات فى النماذج الاقتصادية وقتها ، والأداء غير المناسب لسياسات ادارة الطلب فى التحكم فى البطالة والتضخم ، حيث تعثر مفهوم منحنى فيليبس بصورته التقليدية فى السبعينيات عندما ارتفعت مستويات البطالة والتضخم معا ، وكذلك انتشار فرضية حياد السياسة الاقتصادية للفكر النيوكلاسيكى ، والقبول المتزايد للفكر النقدى.

- **الاشكال القوية لفرضية التوقعات الرشيدة Strong Forms.**

يسلم Muth بأن الوحدات الاقتصادية تقوم ببناء توقعاتها على أساس (كما لو أنها تعلم) النموذج الهيكلى الصحيح للاقتصاد. ووفقا لتعريف Muth فان التوقعات الرشيدة للوحدات الاقتصادية (أو بصفة أكثر عمومية التوزيع الاحتمالى الشخصى Subjective للنتائج) تميل الى أن تكون موزعة ، لنفس السلسلة من المعلومات ، مع توقع النظرية (أو التوزيعات الاحتمالية الموضوعية Objective للنتائج). أو بمعنى اخر فان الوسط الحسابى المرجح للتوقعات يساوى تنبؤ النموذج الاقتصادى المناسب ، ومن ثم فان القيم المتوقعة للمتغير الذى نقوم ببناء التوقع له والقيم الفعلية لهذا المتغير لها نفس قيمة الوسط الحسابى العام Common Mean Value. وبما أن التوقعات الشخصية للوحدات الاقتصادية تساوى (فى المتوسط) القيم الحقيقية للمتغير ، فان توقعات (الرشيدة لـ) الوحدات الاقتصادية فى المتوسط تكون صحيحية. ومثل هذا الحكم الاخير هو الذى اعطى فرضية التوقعات الرشيدة تفوقا على المداخل الاخرى لصياغة التوقعات. حيث ان فرضية التوقعات الرشيدة لاتسلم بأن الوحدات الاقتصادية ترتكب أخطاء توقع نمطية.

على أن (Lucas, R. & Prescott, E. (1971 قاما بتقديم تعريف أكثر دقة لفرضية التوقعات الرشيدة يقوم على أساس ان التوقعات الشخصية للوحدات الاقتصادية هى نفس التوقعات الرياضية الشرطية للنماذج الاحتمالية الحقيقية للاقتصاد. ومن ثم فان القيم المتوقعة للمتغير والقيم الفعلية له لها نفس التوزيع الاحتمالى. وبمعنى

اخر فان التوزيع الاحتمالى الشخصى للمتغير (وليس الوسط الحسابى له) يتساوى تماما مع التوزيع الاحتمالى الحقيقى للمتغير وذلك اعتمادا على كافة المعلومات المتوافرة.

ويتم بناء التوقعات الرشيدة اما من خلال معادلة مصغرة Reduced Form أو من خلال نموذج آنى Simultaneous ، حيث يفترض أن الوحدات الاقتصادية تفهم (أو لديها المعلومات الكافية التى تمكنها من فهم) المعلمات الهيكلية للنموذج. كذلك يفترض أن الوحدات الاقتصادية لديها وعى بعناصر السياسات الاقتصادية النقدية والمالية والتى من خلالها يمكنها تحديد النموذج الذى يولد المتغيرات الخارجية Exogenous فى النموذج.

و يمكن صياغة فرضية التوقعات الرشيدة رياضيا كالاتى:

$$_{t-1}x_t^e = E(x_t \left| \Omega_{t-1} \right.); \qquad (4)$$

حيث أن $_{t-1}x_t^e$ هى القيم المتوقعة (شخصيا) للمتغير x. أى قيم المتغير x فى الفترة الزمنية t المتوقعة بواسطة الوحدات الاقتصادية فى الفترة الزمنية $t-1$. أما $E(x_t \left| \Omega_{t-1} \right.)$ فتساوى التوقع الشرطى للمتغير x باستخدام سلسلة المعلومات Ω المتاحة فى الفترة $t-1$ وأن $E(x_t \left| \Omega_{t-1} \right.)$ مقدر Estimator غير متحيز للمتغير x .

على أن المعادلة رقم (4) يمكن تعميمها للفترات الزمنية $t+i$ حيث تكون التوقعات الرشيدة للمتغير x والمتوقعة فى الفترة t للفترات الزمنية $t+i$ مساوية للاتى:

$$_{t+1}x_t^e = E(x_{t+1} \left| \Omega_t \right.); \qquad (5)$$

حيث $_{t+1}x_t^e$ هو توقع x فى الفترة الزمنية t وذلك للفترة الزمنية $t+1$.

أما خطأ التوقع Φ فانه يساوى:

$$\Phi = x_t - E(x_t \left| \Omega_{t-1} \right.); \qquad (6)$$

- **نقد فرضية التوقعات الرشيدة.**

بالرغم من أن فرضية التوقعات الرشيدة ينظر اليها على أنها أفضل من بدائلها المتاحة لصياغة التوقعات فى مجال التحليل الاقتصادى ، الا أن الفرضية لم تخلو من الانتقادات. ولقد انصبت هذه الانتقادات بشكل أساسى حول الأسس التى قامت عليها الفرضية. على سبيل المثال يرى Modigliani, F. [1986] أنه بالرغم من أن فرضية التوقعات الرشيدة مفيدة الا أن الفروض القائمة عليها وكذلك بعض الخلاصات المستنتجة منها مثل عدم فاعلية السياسة النقدية تعد غير مقبولة. ويمكن تلخيص هذه الانتقادات فى الآتى:

انتقدت الفرضية على أساس أنه ليس من المعقول أن نفترض أنه عند قيام الفرد ببناء التوقعات فانه سوف يكون واعيا بحيث يستخدم كافة المعلومات المتاحة حول المتغير. أليست الحقيقة أن الكثير من الناس يجهل الامور الاقتصادية. على سبيل المثال ماهو عدد الاشخاص القادرين على اعطاء تعريف دقيق لعرض النقود أو لمعدل النمو الحادث فيها. ومع ذلك فان المعلومات عن عرض النقود أسهل كثيرا فى التوصل اليها بالمقارنة ببعض المتغيرات الاقتصادية الاخرى.

ان فرضية التوقعات الرشيدة تفترض أن الوحدات الاقتصادية لديها حرية الوصول الى كافة مصادر المعلومات الضرورية التى تمكنها من بناء توقعاتها وفقا للفرضية. ولكن كيف تتمكن الوحدات الاقتصادية من تشكيل توقعاتها اذا كانت المعلومات غير متاحة. لقد أوضح Freidman, B. [1979] سوء الفهم المحيط بالصياغة الاصلية لفرضية التوقعات الرشيدة حول هذه النقطة مشيرا الى أن ذلك يرجع الى الفشل فى التفرقة بين فرضين أساسيين متعلقين بالمعلومات.

- الأول: ويتعلق بفرض أن الوحدات الاقتصادية تستخدم المعلومات المتاحة لها بكفاءة ، وهذا الفرض ليس هناك اعتراض كبير عليه ، اذ أنه يعد شرطا أساسيا للسلوك الأمثل للوحدات الاقتصادية. حيث يفترض أن هذه الوحدات تستخدم المعلومات الى الحد الذى يتساوى فيه الناتج الحدى مع التكلفة الحدية لها.
- الثانى: ويتعلق بالفرض الخاص بكيفية تعيين سلسلة المعلومات المتاحة. فوفقا لفرضية

Muth فان المعلومات المتاحة للوحدات الاقتصادية كافية لتمكينها من تكوين التوقعات بالصورة السابق الاشارة اليها. على أن الصياغة الاساسية لفرضية التوقعات الرشيدة لم توضح كيفية حصول الوحدات الاقتصادية على المعلومات. على سبيل المثال فان Feige, E. & Pearce, D. [1976] يرون ان الفرضية تتجاهل الحديث حول القضايا التطبيقية المتعلقة باختيار سلسلة المعلومات المناسبة.

ان سلسة المعلومات وفقا للشكل القوى للتوقعات الرشيدة تتضمن بيانات عن المعلمات المقدرة للنموذج والتى يتم التوصل اليها بعد الفترة التى تتم فيها عملية صياغة التوقعات ، وهو ما يعنى ان سلسلة المعلومات المتاحة بهذا الشكل ليست كاملة. فعندما تدخل التوقعات ضمن نموذج قياسى فان القياسى Econometrician لابد وان يستقى هذه التوقعات من المعلمات المقدرة للنموذج. الا ان القياسى حتى الأن لايعلم قيمة هذه المعلمات لانه لم يقم بعد بتقدير النموذج ، فى الوقت الذى يفترض فيه وفقا للصياغة القوية للتوقعات الرشيدة أن الوحدات الاقتصادية تستقى توقعاتها من هذه المعلمات المقدرة والتى هى فى الأصل غير معلومة للذين يقومون على تقديرها. مثل هذا الشكل من التفكير يعتبر غير منطقى.

ان فرضية التوقعات الرشيدة تتجاهل تكلفة المعلومات. حيث تفترض أن كافة المعلومات متاحة لكافة الوحدات الاقتصادية. ولذلك يطلق علي الصياغة القوية للتوقعات الرشيدة " مدخل كل المعلومات ". على أن الحصول على المعلومات من الناحية الواقعية أمر مكلف للغاية. فاذا ماكان ذلك صحيحا فان الصياغة الاساسية لـ Muth تصبح غير متوافقة مع فروض تعظيم المنافع للوحدات الاقتصادية. ولقد حاول Feige, E. & Pearce, D. [1976] بناء نموذج للتوقعات أخذا فى الاعتبار تكلفة الحصول على المعلومات وأطلقا على التوقعات المستخرجة من النموذج عبارة " التوقعات الرشيدة اقتصاديا " Economically Rational Expectations . الا أن Shiller, R. [1978] اشار الى اننا اذا ما فعلنا ذلك فاننا لايمكننا ان نساوى الرشد بفرضية Muth . كذلك يشير Pesaran, M. [1987] الى أنه عندما تكون المعلومات مكلفة ، على عكس ما افترض Muth ، فانه من الخطأ أن نعتقد أن الوحدات الاقتصادية التى تتسم بالرشد ستبنى توقعات لاتخلو من اخطاء نمطية.

ان فرضية التوقعات الرشيدة تقوم على أساس أن الوحدات الاقتصادية لديها القدرة التى تمكنها من صياغة التوقعات على طريقة Muth. أى على أساس أن الوحدات الاقتصادية تقوم بتكوين توقعاتهم كما لو أنها تعلم هيكل العملية الاقتصادية نفسها ، أى النموذج القياسى الصحيح للاقتصاد. الا ان Barro, R. & Fisher, S. [1976] يرون أن الفرضية تتجاهل عدم التأكد لدى الوحدات الاقتصادية المتعلق بعملية اختيار النموذج الصحيح للاقتصاد. ولعل هذه النقطة من الانتقادات الخطيرة التى وجهت للفرضية. فما هو الوضع اذا كان اسلوب اجراء التوقعات مجهولا للافراد أى العملية التى يتم من خلالها اجراء التوقع.

ان فرضية التوقعات الرشيدة مبسطة للغاية وربما تكون غير مناسبة فى حالة التغير الهيكلى الناتج عن اجراءات السياسة Policy Actions. فالتغيرات الهيكلية سوف تحدث فترة تحول Transition Period قد لاتستطيع الوحدات الاقتصادية خلالها التصرف بمقتضى فرضية التوقعات الرشيدة [1975] .Taylor, J.

على أن أنصار فرضية التوقعات الرشيدة يرون أن الفرضية من هذه الزاوية لاتختلف عن كافة جوانب علم الاقتصاد الاخرى. على سبيل المثال فان نظرية توازن المستهلك تفترض أن المستهلك لكى يقوم بتعظيم منفعته فانه يقوم بسلسلة من الحسابات التى تكفل التعادل بين المنفعة الحدية للنقود والمنفعة الحدية للوحدة النقدية المنفقة على كل سلعة يستهلكها الفرد فى ظل قيد الدخل المتاح له. وبالرغم من ان الحسابات الرياضية معقدة ، الا أنه وفقا لهذه النظرية يفترض أن الفرد يفهمها. وبنفس المنطق يفترض أن المنشات تفهم العمليات الرياضية المعقدة وراء عملية اختيار مستوى الانتاج الذى يساوى بين التكاليف الحدية والايراد الحدى لتعظيم الأرباح. ولذلك فان مناصرى فرضية التوقعات الرشيدة يرون أن فكرة أن الافراد يحاولون الاستفادة من أفضل الفرص المتاحة لهم عند القيام باجراء التوقع يمكن تبريرها بنفس المنطق. كذلك فانه ليس فى كل الأحوال يقوم الفرد باجراء هذه التوقعات بنفسه. فقد يحصل عليها من نقابات العمال التى ينتمى اليها أو المنشات التى تتولى مهمة بناء التوقعات. ومن ثم فان هذا النقد يمكن الدفاع عنه على أساس أن الكثير من جوانب النظرية الاقتصادية تقوم على فروض مماثلة.

كما يرى مؤيدى التوقعات الرشيدة أن عملية الحصول على المعلومات ليست مكلفة وانه حتى بالنسبة للافراد الذين لاتتوافر لديهم المهارات الكافية لعملية التنبؤ فيمكنهم الاعتماد على الاخرين الذين لديهم خبرة فى هذا المجال. على سبيل المثال فان التوقعات الدورية للخبراء عن الاسعار يمكن الحصول عليها بثمن لايزيد عن ثمن الصحيفة. الا أن العديد من الاقتصاديين يرى ان سلسة المعلومات Ω المفترضة كبيرة جدا بالشكل الذى لايتوافق مع سلوك تعظيم الارباح Profit Maximization للوحدات الاقتصادية. فسلسلة المعلومات Ω تشمل المعرفة بهيكل النموذج والمعرفة بالسياسات الحكومية والمعرفة بالقيم السابقة للمتغيرات الاقتصادية وغيرها ، وأن عملية الحصول على هذا القدر من المعلومات عملية مكلفة للغاية.

لقد أدت هذه الانتقادات للفرضية الى ادخال صياغات جديدة للتوقعات الرشيدة تقوم على أساس التعلم Learning فى اطار فرضية التوقعات الرشيدة.

ثانيا: الاتجاهات الحديثة: فرضيات التعلم Learning Hypotheses

I- تقديم:

تعتبر كل من التوقعات المعدلة والتوقعات الرشيدة تمثلان حالتان متطرفتان لصياغة التوقعات. فكلاهما يقوم على فروض يصعب الدفاع عنها سواء على الصعيد النظرى أو من الناحية التطبيقية. فالشكل القوى لفرضية التوقعات الرشيدة يكون مقبولا فقط للتعبير عن سلوك التنبؤ الخاص بالوحدات الاقتصادية فى حالة التوازن طويل الاجل الساكن Steady State Long Run Equilibrium وهى حالة نادرة الوجود فى الواقع.

ولقد أدت انتقادات الشكل القوى لفرضية التوقعات الرشيدة الى تشجيع البعض ، فى محاولة لانقاذ فرضية التوقعات الرشيدة ، على اقتراح بعض الصيغ المعممة للفرضية والتى تأخذ فى الاعتبار محدودية المعلومات وتكلفة جمع واستخدام هذه المعلومات. ولقد تمثلت هذه المحاولات فى ادخال فرضيات التعلم Learning Hypotheses كمحاولة لاعادة صياغة التوقعات الرشيدة بصورة تتقارب مع الواقع ، وفى ذات الوقت تحافظ على جوهر فرضية التوقعات الرشيدة. ولقد أطلق على هذه الاشكال من التوقعات الرشيدة بالصيغ الضعيفة للتوقعات الرشيدة. ففرضية التوقعات الرشيدة فى صياغتها القوية لـ Muth لاتصح الا اذا قبلنا أن الوحدات الاقتصادية لديها ، أو بصفة عامة تستطيع الحصول على ، المعلومات الكافية لبناء التوقعات التى تتوافق مع شروط الفرضية.

الا أنه وفقا لهذه الصياغات الجديدة للفرضية فان الوحدات الاقتصادية تقوم بتكوين توقعاتها على نحو أمثل Optimal ، وذلك على أساس المعلومات (المحدودة) المتاحة أمام هذه الوحدات ، مع الأخذ فى الاعتبار تكلفة تجميع واستخدام هذه المعلومات. ذلك أن فرضية مجانية المعلومات وفقا للصياغة القوية للتوقعات الرشيدة أصبحت من الفروض النظرية التى لاتجد لها سندا من الواقع. فعملية الحصول على المعلومات ومعالجتها تتطلب انفاق كمية ضخمة من الموارد. ومن ثم فان الدراسات لابد وأن تأخذ ذلك فى الحسبان. فحينما تكون المعلومات مكلفة فان الوحدات الرشيدة تواجه مشكلة وضع أمثل Optimization تتمثل فى ما اذا كانت الايرادات المتوقعة من الحصول على المعلومات مساوية لتكاليف الحصول على هذه المعلومات.

وتقاس قيمة المعلومات للوحدات الاقتصادية من خلال المدى الذى يؤدى فيه الحصول على المعلومات الى تغيير التوقع الشخصى للوحدات الاقتصادية لاحتمال حدوث حدث معين أو مجموعة من الأحداث. على أن متخذ القرار قبل حصوله على المعلومات لايستطيع أن يعرف كيف سيؤدى حصوله عليها الى تعديل توزيعاته الاحتمالية الشخصية للأحداث المتوقعة. وكنتيجة لذلك فان قيمة المعلومات بالنسبة للوحدات الاقتصادية سوف تعتمد بصورة عامة على النموذج الذى تستخدمه لوصف للاقتصاد.

II- مداخل التعلم:

وفيما يتعلق بالمداخل التى قامت على عملية التعلم نجد ان هناك مدخلان أساسيان استخدما فى هذا المجال وهما مدخل التعلم الرشيد Rational Learning ومدخل الرشد المحدود Bounded Rationality.

- **مدخل التعلم الرشيد Rational Learning Approach.**

يتميز هذه المدخل بالخصائص الاتية:

– أن الوحدات الاقتصادية تعلم الشكل الدالى للنموذج أو على الاقل التوصيف المناسب لدالة الامكان Likelihood Function المسئولة عن توليد البيانات.

– أن الوحدات الاقتصادية تعلم بدقة خصائص علاقات التوازن.

– أن الوحدات فى حالة عدم تأكد حول بعض المعلمات الخاصة بهذه العلاقات. لذا فأنها تحتاج لان تتعلم بعض هذه المعلمات. ومن ثم فان مشكلة التعلم الرشيد فى هذه الحالة تنصب حول تقدير عدد لا نهائي من المعلمات المجهولة فى محيط يتوافر فيه نوع من التغذية العكسية بين المعلمات المقدرة بصورة غير صحيحة والنتائج الفعلية. ومن الواضح أن تعلم الوحدات الاقتصادية للمعلمات يتم من خلال استخدام صيغة متوافقة مع النموذج. ومن المفترض أن الوحدات تتعلم قيم المعلمات اما من خلال الاساليب الاحصائية الكلاسيكية او الاستخدام المتتالى لنظرية Bayes أو أي اجراء إحصائي اخر.

- **مدخل الرشد المحدود Bounded Rationality Approach.**

ترجع أهمية مدخل الرشد المحدود الى أن البيئة المحيطة تتغير بسرعة وأن هناك حاجة لمعرفة كيفية تصرف الوحدات الاقتصادية فى ضوء هذه الظروف. ومن ثم يتوقع أن تؤدى نماذج الرشد المحدود الى نتائج أكثر معقولية عن غيرها من النماذج.

ويعد الرشد المحدود طريقة مفيدة للنظر الى الوحدات الاقتصادية على أنها معالج للمعلومات Information Processor. فالمعلومات تتدفق كمدخلات الى الوحدات الاقتصادية والتى تقوم بمعالجة هذه المعلومات بطريقة ما ثم تحصل على الناتج فى صورة قرارات. ويعنى الرشد المحدود أن الاختيار فى هذه الحالة يكون ناقصا Imperfect ، بمعنى ان الناتج ليس دائما صحيحا ، ولكنه معقول ، حيث اننا ننظر اليه على أنه محاولة من جانب الوحدات الاقتصادية لاتخاذ القرارات بصورة معقولة. أو بمعنى آخر فان الأسلوب المستخدم وفقا لهذا المدخل يعد توفيقا معقولا Compromise بين فرض صحة الناتج (الفرضية القوية للتوقعات الرشيدة) ومشاكل عملية المعالجة.

ويعد هذا المدخل أكثر مناسبة لعملية التعلم فى اطار فرضية التوقعات الرشيدة كما يعد أكثرها استخداما فى اطار الدراسات التطبيقية التى تتضمن عملية التعلم فى ظل التوقعات الرشيدة. اذ لايتطلب هذا المدخل البديل أن تعلم الوحدات الاقتصادية علاقات التوازن الهيكلية الصحيحة للاقتصاد ، وان كانت بعض الدراسات تفترض أن الوحدات تقيم توقعاتها على أساس نموذج مختار من مجموعة من النماذج من بينها النموذج الصحيح. ويفترض هذا المدخل الآتى:

- أن الوحدات الاقتصادية لديها قاعدة معقولة للتعلم Reasonable Rule والتى يتم الالتزام بها (لا تتم مراجعتها) طوال فترة التعلم.

- أن الوحدات الاقتصادية فى ظل هذا المدخل غير متأكدة حول بعض المعلمات الهيكلية للنموذج الحقيقى. ويجب على الوحدات أن تتعلم هذه المعلمات. وكنتيجة لذلك فان القاعدة المستخدمة لتوليد التوقعات سوف تكون غير صحيحة أثناء قيام الوحدات بالتعلم حول الهيكل الصحيح ، بالرغم من أنه عند التوازن سوف تتقارب التوقعات مع توازن النموذج المتوافق.

- أن الوحدات ليس لديها المعلومات الكافية لبناء توقعات مستقبلية متوافقة مع النموذج الذى يقدرهذه التوقعات. ولذلك فان المتطلبات المتعلقة بالمعلومات وفقا لهذا المدخل ليست بنفس درجة الحدة التى تتطلبها

فرضية التوقعات الرشيدة لـ Muth. وكنتيجة لذلك فان التوقعات يتم صياغتها بمعلمات تتعلمها الوحدات باستمرار. وبمعنى آخر فان الوحدات تتعلم باستخدام صيغة شكلها العام غير متوافق مع العلاقات التى يتضمنها النموذج ، وأنه على الوحدات أن تكتشف هيكل النموذج.

ولتسهيل عملية التقدير فان الوحدات الاقتصادية من خلال عمليات المراجعة الدورية لسلوكها لايجب أن تقوم بتغيير هيكل الاقتصاد. بمعنى آخر فان كل الوحدات يفترض أنها تستخدم نفس أسلوب التنبؤ لفترة طويلة من الزمن. وعندما تصل التقديرات الى حدودها الاحتمالية Probability Limits فان كل الوحدات تقوم بترك قاعدة التنبؤ السابقة وتتبنى قاعدة جديدة تقوم على المعلمات المقدرة والمستقاة من البيانات خلال الفترة التى كانت تستخدم فيها قاعدة التنبؤ السابقة. ويفترض أن الوحدات الاقتصادية تقوم بشكل مستمر بتحديث تقديرات هذه المعلمات كلما أصبح لديها معلومات جديدة. أى أنها عندما تلاحظ المعلمات التى يجب أن تقارنها مع تقديراتها المبدئية ، فان الوحدات تقوم بتحديث المعلمات المشكوك فيها.

ومن الواضح أنه من غير الممكن الحكم على ماإذا كانت قاعدة التعلم معقولة أم لا الا بعد أن تتوافر لدينا بعض المعلومات عن طريقة عمل الاقتصاد.

وهكذا فان الفرق الجوهرى بين نماذج التعلم الرشيد ونماذج الرشد المحدود يتمثل فى طبيعة المعلومات الأولية التى يفترض أن الوحدات تعلمها. فوفقا للنماذج من النوع الأول يفترض أن الوحدات الاقتصادية تعلم العلاقات الهيكلية الصحيحة فى الاقتصاد. بينما وفقا لنماذج الرشد المحدود فان الوحدات الاقتصادية تعلم فقط علاقات الصورة المصغرة Reduced Form بدلا من صيغة العلاقات الهيكلية الصحيحة. ولذلك فان نماذج الرشد المحدود أكثر تساهلا فيما يتعلق بطبيعة المعرفة المبدئية للوحدات الاقتصادية والقدرة التحليلية لها.

ولكن كيف تحصل الوحدات الاقتصادية على هذه المعرفة بالنماذج. ان نقطة البدء فى نماذج الرشد المحدود هى أن الوحدات الاقتصادية تسلك نفس سلوك العلماء المتخصصين وتستخدم الأساليب العلمية فى جمع المعلومات وصياغة توقعاتها. وعند جمع معلومات جديدة وتعديل التوقعات تحدث عملية ديناميكية من خلالها تمارس الوحدات الاقتصادية صياغة توقعاتها المعدلة. أما النظام الديناميكى للتوقعات فيعتبر كمرجع ذاتى Self Reference للوحدات، بمعنى أن البيانات المولدة تعتمد على التوقعات والتى تتم مراجعتها بمرور الوقت.

أما مشكلة الاختيار من بين التوازنات المختلفة فيمكن النظر اليها على أنها جزء من المشكلة العامة المرتبطة بكيفية قيام الوحدات بالتعلم لتشكيل وتنسيق توقعاتها. فهناك العديد من الدراسات التى توضح أن الوحدات التى تسعى نحو تحقيق الوضع الامثل تقوم بتشكيل توقعاتها الرشيدة من خلال التعلم من الخبرة السابقة. ولقد اقترح البعض استخدام معيار ثبات قاعدة التعلم " Stability of Learning Rule " كمعيار للاختيار فى نماذج التوازنات المتعددة.

III- نقد فرضيات التعلم.

وجهت الى فرضية التعلم الكثير من أوجه النقد والتى يمكن تلخيصها فى الآتى :

- أنه عندما تكون المعلومات مكلفة فانه ليس من المحتمل أن تكون عملية التعلم كاملة. اذ أنه

فى ظل وجود معتقدات شخصية لدى الوحدات الاقتصادية فان عملية تعلم النموذج الهيكلى الصحيح للاقتصاد قد تكون غير مهمة حتى وان كانت ممكنة. ذلك أن عملية التعلم فى هذه الحالة ، وان كانت ممكنة ، الا أنها قد تكون غير اقتصادية. ووفقا لمشكلة الوضع الأمثل حيث تسعى الوحدات الاقتصادية الى تكوين توقعاتها من خلال الحصول على المعلومات ومعالجتها الى الحد الذى تتساوى فيه الايرادات الحدية مع التكاليف الحدية لجمع ومعالجة المعلومات ، فان تلك الفرضية تسلم ضمنا بأن الوحدات الاقتصادية لديها المعلومات الضرورية لحساب الايراد المتوقع من الحصول على المعلومات. وعندما يكون الحصول على المعلومات أمرا مكلفا وكذلك عندما يكون العائد المتوقع غير مؤكد فان ، الرشد بمفرده لن يمنع الوحدات الاقتصادية من القيام بأخطاء نمطية. فالوحدات الاقتصادية بالتأكيد تتعلم من اخطاء الماضى ، وكذلك من اخطاء الاخرين ، ولكن ليس هناك سبب للاعتقاد بأن عملية التعلم هذه (من خلال اخطاء الماضى) سوف تمكن الوحدات الاقتصادية بالضرورة من بناء توقعات ذات خصائص مثلى بالصورة التى تتوافق مع توازن التوقعات الرشيدة.

- ان الفرضية لاتسمح للوحدات الاقتصادية بمراجعة قاعدة التعلم. اذ أنه يفترض أن كل الوحدات تنتظر وقتا طويلا قبل ان تقوم بمراجعة توقعاتها ، وانه عندما تقوم الوحدات بتغيير قاعدة التنبؤ فانها تفعل ذلك سويا.

– ان القائم بالنمذجة وفقا لأسلوب التعلم يجب أن يقوم بحل مجموعة كبيرة من الأمور المتعلقة بالبيئة أو المحيط ومستوى المعرفة المبدئية وأسلوب التعلم الذى يفترض أن الوحدات تتبعه وغيرها من القضايا المرتبطة بعملية النمذجة فى ظل التعلم.

– أن التحليل الذى تم حتى الان على التعلم ينصب بشكل اساسى على النماذج البسيطة جدا وهو ما يثير الشك حول امكانية تطبيق هذا المدخل على المواقف الاكثر صعوبة والتى تواجهها الوحدات الاقتصادية من الناحية العملية. اذ أنه حتى الان لم يستخدم القياسيون نماذج التعلم بصورة محسوسة كمدخل تطبيقى فى دراسة ديناميكيات الاقتصاد الكلى. فمازال هناك الكثير من العمل الواجب فى هذا المجال كما سبقت الاشارة.

– أن فكرة الرشد المحدود ليست مفصلة بالصورة المناسبة. فالوحدات الاقتصادية يفترض أنها تتبع قاعدة تعلم معقولة ولكن من غير المعلوم ما هى خصائص القاعدة المعقولة.

ثالثا: التطبيقات الحديثة لفرضية التوقعات الرشيدة (1990 – 1995).

فيما يلى نستعرض الدراسات التى تناولت اختبار مدى صحة فرضية التوقعات الرشيدة من خلال الاختبارات التى تمت على الفرضية سواء فى شكلها القوى أو الضعيف لفحص مدى توافقها مع طبيعة البيانات الخاصة بالمتغيرات المختلفة. ولقد اقتصرنا فى العرض على الدراسات التى تمت خلال الفترة من 1990 الى 1995 ، أى حوالى ستة سنوات. وبالرغم من اتاحة الدراسات التى تناولت هذا الموضوع فى السنوات السابقة أمام الباحث. الا أننا آثرنا الاقتصار على هذه المدة لاعتبارات أهمها أن الدراسات التى تمت فى هذه الفترة استخدمت اختبارات اكثر كفاءة Sophisticated من الناحية القياسية والتى انعكست فى ارتفاع معدل رفض فرضية التوقعات الرشيدة عن تلك الدراسات التى تمت فى الثمانينيات بصفة عامة.

I– التضخم والتنبؤات الاقتصادية.

- التضخم والتوقعات التضخمية.

حاول [1990] .Lynde, C دراسة عملية تحديد الأسعار فى الصناعات الأمريكية عندما تستخدم الشركات التوقعات الرشيدة فى وضع الأسعار وذلك فى محاولة لتقييم النموذج النيوكلاسيكى لمنحنى العرض على مستوى قطاعى. ولم تكن نتائج الدراسة متوافقة مع النموذج النيوكلاسيكى.

على صعيد آخر فقد قام Bonham, C. & Dacy, D. [1991] باختبار فرضية التوقعات الرشيدة على تنبؤات التضخم التى يقوم بها - The American Statistical Association National Bureau of Economic Research وذلك من خلال استخدام الاختبارات المختلفة لفرضية التوقعات الرشيدة. ولقد توصلت الدراسة الى رفض فرضية التوقعات الرشيدة لهذه التنبؤات. وفى محاولة مماثلة قام Baghestani, H. & Kianian, A. [1993] باختبار رشد التوقعات التى ينشرها نفس المسح باستخدام قاعدة أوسع من المتغيرات من بينها الاسعار. ولقد توصلت الدراسة الى أن التنبؤات المعنية ترفض فرضية التوقعات الرشيدة للمتغيرات الاقتصادية الكلية الاساسية مثل الاسعار ومعدلات الفائدة والاستثمار. وقد خلص الباحثان الى أن نتائج الدراسة تلقى ظلالا كثيفة من الشك حول مدى صحة فرضية التوقعات الرشيدة. كذلك فقد حاول Smyth, D. [1992] اختبار التوقعات الرشيدة للتضخم والقائمة على أساس المسح الذى يقوم به University of Michigan Research Center وذلك باستخدام أسلوب جديد يسمح بادخال أخطاء القياس فى التضخم المتوقع. الا أن نتائج الدراسة أدت الى رفض فرضية التوقعات الرشيدة حول التضخم. كما توصل Baghestani, H [1992] الى نفس النتيجة عندما قام باختبار مدى انطباق فرضية التوقعات الرشيدة لـ Muth فى تقييم القدرة التنبؤية للمعلومات المتضمنة فى نفس المسح حول توقعات المستهلكين عن التضخم فى الولايات المتحدة خلال الفترة من 1978-1985 ، حيث لم يجد الباحث ما يدعم فرضية Muth حول التوقعات الرشيدة للتضخم خصوصا فى أوقات التغيرات الحادة فى الاسعار.

أما فى المملكة المتحدة فقد حاول Engsted, T [1991] التأكد من الدراسات السابقة التى تمت على الصناعات البريطانية لاختبار فرضية التوقعات الرشيدة حول الأسعار والتى اثبتت عدم رشد هذه التوقعات. ولقد وجدت الدراسة أن التوقعات ليست رشيدة بشكل كامل لأن الصناعات لاتستخدم كافة المعلومات المتاحة عن المتغيرات المناسبة بكفاءة. على أن Lee, K. [1994] قام بدراسة الأسلوب الذى تقوم الوحدات من خلاله بناء توقعاتها حول الاسعار وذلك من خلال مسوحات الاسعار التى تتم على 9 قطاعات صناعية فى المملكة المتحدة خلال الفترة من 1972-1989 واختبار رشد هذه التوقعات. ولقد توصلت الدراسة الى أنه كلما زادت درجة التجميع Aggregation كلما زاد احتمال رفض فرضية التوقعات الرشيدة للتحيز الناجم عن عملية التجميع. أما على المستوى القطاعى فان الفرضية لايمكن رفضها بشكل عام.

أما عن التضخم الجامع فقد حاول Beladi, H., Choudhray, M. & Parai, A. [1993] اختبار صحة فرضيتى التوقعات المعدلة والرشيدة فى ظل نموذج للتضخم الجامح باستخدام بيانات شهرية عن الأسعار وعرض النقود فى كل من المانيا وبولندا والمجر خلال فترات التضخم الجامح فى العشرينيات من هذا القرن. وتوصلت نتائج الدراسة الى أن البيانات الالمانية تتوافق مع فرضية التوقعات المعدلة ، بينما تتوافق بيانات المجر مع فرضية التوقعات الرشيدة. أما بالنسبة لبيانات بولندا فلم تتوافق مع أى من الفرضيتين.

- **النماذج والتنبؤات الاقتصادية.**

افترض Jeong, J. & Maddala, G. [1991] أن الدراسات السابقة التى رفضت فرضية التوقعات الرشيدة اما أنها استخدمت اختبارات غير مناسبة او أنها استخدمت سلاسل غير مناسبة. فالخطأ فى (قياس) المتغيرات Errors in Variables يؤثر على اختبارات الرشد. ولذلك فقد حاولا تحسين درجة قبول لفرضية التوقعات الرشيدة من خلال تصحيح الأخطاء فى (قياس) المتغيرات. الا أن الدراسة بعد القيام بتصحيح الاخطاء باستخدام عدة مصادر للتوقعات لمعالجة التحيز فى البيانات لمعدلات الفائدة وأسعار الاوراق المالية ومعدلات الصرف فى الولايات المتحدة توصلت الى أن اختبارات الرشد رفضت فرضية التوقعات الرشيدة.

ولقد حاول Wu, C., Kao, C. & Lee, C. [1992] اختبار نمط التعديل الديناميكى للبيانات المالية فى ظل التوقعات الرشيدة من خلال نموذج غير خطى لاختبار مدى صحة فرضية التوقعات الرشيدة. ولقد توصلت الدراسة الى أن نموذج التوقعات الرشيدة يفسر عملية التعديل الديناميكى للبيانات المالية بصورة معقولة.

وفيما يتعلق بالتنبؤات عن عرض النقود فقد حاولت دراسة Liu, P. [1994] اختبار فرضية التوقعات الرشيدة على التنبؤات التى تتم من خلال مسح السوق النقدى Money Market Survey فى الولايات المتحدة عن عرض النقود خلال الفترة من 1977-1992. ولقد توصلت الدراسة الى أن تنبؤات مسح السوق النقدى ليست رشيدة. أكثر من ذلك فقد تم تقديم عدة مقترحات لتحسين تنبؤات مسح السوق النقدى. الا أن الدراسة وجدت عدم توافق أى من هذه المقترحات مع فرضية التوقعات الرشيدة.

وبالنسبة لهولندا فقد حاول Bekker, J., Van, E. & Hemerijch, M. [1993] اعادة اختبار النموذج الاقتصادى الكلى MORKMON II للاقتصاد الهولندى فى ظل التوقعات الرشيدة.

حيث قاموا باعادة تقدير المعادلات التى تحتوى على التوقعات الرشيدة ومقارنتها بالتوقعات المعدلة. ولقد توصلت الدراسة الى ان التوقعات الرشيدة تمثل بديلا معقولا للتوقعات المعدلة.

وفى سلسلة من الدراسات حاول Ackert, L. & Hunter, W. دراسة مدى رشد تنبؤات المحللين الماليين. فقد حاول Hunter, W. & Ackert, L. [1993] دراسة ما اذا كانت تنبؤات العوائد على الاوراق المالية بواسطة المحللين الماليين رشيدة اقتصاديا. وقد خلص الباحثان الى أن رفض فرضية التوقعات الرشيدة فى الدراسات السابقة فى اطار سوق المال ترجع الى الاستدلال الخاطئ. اذ لم تأخذ هذه الدراسات فى الاعتبار التحيز فى تنبؤات المحللين الناتح عن الصدمات الاقتصادية الكلية. وانه بأخذ أثر هذا التحيز فى الاعتبار فانه من غير الممكن رفض فرضية ان توقعات المحللين الماليين رشيدة. على أن Ackert, L. & Hunter, W. [1994] حاولا فى دراسة أخرى اختبار مدى تحيز تنبؤات محللى الاوراق المالية المنشورة بواسطة The Institutional Brokers Estimate System. من خلال دراسة كيفية ادخال المحللين للمعلومات الجديدة فى تنبؤاتهم المعدلة وتقييم ما اذا كانت هذة التنبؤات المعدلة تتقارب مع تنبؤات التوقعات الرشيدة. وباستخدام الاختبارات البسيطة توصلت الدراسة الى رفض فرضية التوقعات الرشيدة فى شكلها البسيط. ومن خلال ادخال البعد الديناميكى فى التحليل اثبتت الدراسة أن تنبؤات المحللين تتوافق مع شكل ديناميكى للرشد. وفى دراسة اخرى Ackert, L. & Hunter, W. [1995] لاختبار مدى رشد تنبؤات محللى الاوراق المالية تمت مقارنة الارقام الفعلية للاوراق المالية مع اخطاء التنبؤ لمحللى الاوراق المالية ، والقيم المتوقعة فى الماضى لعائد السهم ، ومعدل التغير النسبى فى السلاسل الزمنية الاقتصادية والمالية. الا أن النتائج التطبيقية للدراسة أدت الى رفض فرضية التوقعات الرشيدة.

II- الطلب على النقود.

قام Fisher, D. & McCrickard, M. [1992] بدراسة أثر التوقعات الرشيدة للدخل ومعدل الفائدة على الطلب على النقود فى الولايات المتحدة الامريكية وذلك باستخدام الاختبارات غير المعلماتية Nonparametric . ولقد توصلت الدراسة الى أنه على العكس من نتائج الدراسات السابقة فان النتائج مشجعة بعض الشئ لفرضية التوقعات الرشيدة.

كذلك فقد حاول كل من Bagliano, F. & Favero, C. [1992] مقارنة نماذج التغذية العكسية ونماذج النظرة الأمامية Forward Looking Models فى اختبار الثبات الهيكلى Structural Stability لدالة الطلب على النقود فى ايطاليا فى مواجهة التغيرات فى السياسة النقدية. ولقد توصلت الدراسة الى حدوث انكسار Breaks فى كل من معلمات النوعين من النماذج مما يوحى حسب رأى الباحثين أن التوقعات الرشيدة ليست دائما مناسبة لنمذجة سلوك النظرة الأمامية للوحدات الاقتصادية.

من ناحية اخرى فقد استخدم phylaktis, K. & Taylor, M. [1993] نموذج Cagan للتضخم الجامح فى تقدير الطلب على النقود فى ظل المعدلات المرتفعة للتضخم التى سادت بعض دول أمريكا اللاتينية خلال السبعينيات والثمانينيات. وقد توصل الباحثان الى أن التوقعات الرشيدة حول الاسعار تلعب الدور الرئيسى فى تحديد الطلب على الأرصدة الحقيقية للنقود فى هذه الدول. كذلك فقد قامُ Engsted, T. [1993b] باختبار دوال الطلب على النقود فى كل من الأرجنتين والبرازيل واسرائيل فى فترات التضخم المرتفع فى ظل التوقعات الرشيدة حول التضخم وباستخدام نموذج (1956) Cagan. وقد وجد دليلا ضعيفا حول صحة التوقعات الرشيدة فى حالة البرازيل.

III- السياسات الاقتصادية

- **السياسة النقدية.**

حاول Atesoglu, H. & Dutkowsky, D [1990] اختبار فرضية التوقعات الرشيدة وحياد السياسة من خلال التمييز بين التغيرات المتوقعة وغير المتوقعة فى الطلب الكلى وذلك فى اطار النموذج الربع سنوى لـ Barro-Mishkin . كما تمت اضافة تقلبات معدلات الفائدة Volatility الى النموذج. ولقد توصلت الدراسة عن الولايات المتحدة الامريكية الى رفض فرضية حياد السياسة ولكن فى ذات الوقت قبول فرضية التوقعات الرشيدة. غير أن دراسة Bohara, A. [1991] تناقض هذه النتائج. حيث حاول Bohara اختبار فرضية التحليل الكلاسيكى المشتركة حول حياد السياسة والتوقعات الرشيدة وذلك من خلال استخدام نموذج ربع سنوى للولايات المتحدة الامريكية. ومن خلال اختبار صورتين للنموذج توصلت الدراسة الى رفض فرضية حياد السياسة وكذلك رفض فرضية التوقعات الرشيدة ، ورأى Bohara أن وضع فرضية التوقعات الرشيدة ضمن النماذج الاقتصادية الكلية يعد أمرا غير مناسب. كذلك فان Darrat, A. [1991] افترض أن الدراسات السابقة تعانى من بعض المشكلات بصفة خاصة انها اختبرت حياد السياسة الاقتصادية فى

اطار السياسة النقدية أو السياسة المالية فقط ، بينما لم تختبر حياد السياسة لكليهما معا. وبعد القيام بتصحيح هذا الأمر توصل الى أن نتائج الدراسة لم تدعم الفرضية المشتركة بحياد السياسة والتوقعات الرشيدة.

وباستخدام مدخل التعلم قام Dwyer, G. [1992] باختبار مدى فعالية السياسة النقدية فى احداث الاستقرار فى الدخول الاسمية فى اطار محاولة السلطات النقدية تعلم دينكاميكة الاقتصاد لاكتشاف النموذج الذى يحكم الاقتصاد القومى. ولقد توصلت الدراسة الى أن تقارب التعلم لتوازن التوقعات الرشيدة يتطلب وضع الكثير من القيود على النموذج خصوصا فى حالة النماذج غير الخطية. ونظرا لصعوبة التعلم فانه من المشكوك فيه أن تكون السياسات القائمة على التدخل Activist policy قادرة على المحافظة على التوازن.

من ناحية أخرى فقد استخدمُ Ely, D. & Robinson, K. [1992] نموذج توقعات رشيدة للعوائد الحقيقية على الاصول المالية لاختبار ماإذا كانت العلاقة العكسية بين العوائد الحقيقية على الاصول المالية والتضخم غير المتوقع يمكن تفسيرها من خلال عملية توازن القطاع النقدى. ولقد توصل الى ان استحدام السياسة النقدية لمعالجة الدورات الاقتصادية لايقدم تفسيرا متسقا للعلاقة العكسية بين العوائد الحقيقية للاصول المالية والتضخم غير المتوقع.

وفى المملكة المتحدة حاول Rao, B. & Srivastova, V. [1991] اختبار حياد السياسة حسب الفكر النيوكلاسيكى الذى يقوم على أساس أن التوقعات رشيدة وأن الأسعار مرنة بالصورة التى تمكن من تحقيق توازن الاسواق خلال فترة زمنية واحدة. وبأخذ كافة القيود فى الاعتبار فان الدراسة توصلت الى أن فرضية حياد السياسة لاتدعمها بيانات سوق السلع فى المملكة المتحدة.

كذلك فقد حاول Goodwin, T., Safarzadeh, M. & Willett, T. [1994] اختبار فرضية النيوكلاسيك حول حياد السياسة النقدية من خلال دراسة القضية على مستوى قطاعى بدلا من دراستها على مستوى تجميعى. وقد قام الباحثون بتقدير نموذج للتوقعات الرشيدة حول السياسة النقدية فى 14 قطاع صناعى فى الولايات المتحدة. ولقد توصلت الدراسة الى أن هناك فارق كبير فى السلوك بين الأسواق حيث وجد أن أقوى الروابط لآثار السياسة النقدية تقع على الناتج بينما وجد أنه كلما كانت السلعة معمرة كلما زادت الآثار السعرية للسياسة النقدية.

- **السياسة المالية.**

حاول [1990] .Chen, C اختبار حياد السياسة المالية فى ظل فرضية التوقعات الرشيدة وذلك باستخدام نموذج Sargent & Wallace للسياسة المالية. ولقد أوضحت الدراسة أن سلوك الناتج الحقيقى يتأثر بسياسة الضرائب. ومن ثم فقد خلصت الدراسة الى أنه على عكس الفكر النيوكلاسيكى فان الروشتة الكينزية باستخدام أدوات السياسة المالية فى ادارة الطلب مثل خفض الضرائب صحيحة.

أما [1994] Devadoss, S. & Chaudhary, S. فقد حاولا اختبار فرضية التوقعات الرشيدة من خلال الأفكار النيوكلاسيكية حول حياد السياسة. ولقد تم تقييم أثر كل من السياسات المالية المتوقعة وغير المتوقعة على قطاع الزراعة من خلال اختبار فرضيتى الحياد والرشد. ولقد أثبتت النتائج أن كل من فرضيتى الحياد والرشد مرفوضتان. حيث وجدت الدراسة أن التغيرات المتوقعة لها أثر حقيقى جوهرى على الانتاج الزراعى.

IV- معدل الفائدة.

حاول [1991] Cole, C, Impson, M, & Michael, R. دراسة ما اذا كانت التنبؤات بالتغير أو عدم التغير فى معدل الفائدة على أذون الخزانة تخضع لفرضية التوقعات الرشيدة لأربع فترات ربع سنوية مستقبلية فى الولايات المتحدة. ولقد توصلت الدراسة الى أن معدلات الفائدة فى الربع سنة الأول والثانى تتنبأ بمعدل الفائدة الحاضر فى المستقبل. بينما لم تتضح ما اذا كانت معدلات فائدة لمدة 3 فترات ربع سنوية تخضع لفرضية التوقعات الرشيدة أم لا. أما بالنسبة لمعدل فائدة لمدة 4 فترات ربع سنوية فقد رفضت النتائج فرضية التوقعات الرشيدة بالنسبة لها.

كذلك فقد حاول [1991] Choi, S. & Wohar, M. اختبار صحة التوقعات الرشيدة لهيكل معدلات الفائدة وذلك باستخدام بيانات اسبوعية وشهرية وربع سنوية على معدلات الفائد لمدة 3 أشهر و6 أشهر خلال خمس فترات فرعية هى 1910-1914 و 1919-1933 و 1934-1959 و 1959-1978 و 1979-1989. ولقد أثبتت النتائج صحة فرضية التوقعات الرشيدة للبيانات الاسبوعية والشهرية. وفى دراسة لاحقة ([1995] Choi, S. & Wohar, M.) حاول الباحثان اختبار هيكل معدل الفائدة لمدة 3 أشهر وستة أشهر خلال أربع فترات فرعية من عام 1910-1989 فى ظل فرضية التوقعات الرشيدة. ولقد توصلت الدراسة الى أن معدل الفائدة على الأذون الامريكية لمدة 3 أشهر وستة أشهر فشلت فى التنبؤ بمعدلات الفائدة المستقبلية خلال فترة مابعد عام 1979. كذلك فقد قام [1994] Sola, M. & Driffil, J. باختبار

فرضية التوقعات الرشيدة على هيكل معدل الفائدة لمدة 3 شهور و6 شهور على اذون الخزانة الامريكية خلال الفترة من الربع الاول لعام 1962 الى الربع الثالث لعام 1987 باستخدام نموذج VAR وتوصلا الى رفض فرضية التوقعات الرشيدة.

أما فى المملكة المتحدة فقد قام [1991] .McFadyen, J, Pickerill, K, and Devaney, M باختبار مدى صحة فرضية التوقعات الرشيدة فى اطار هيكل معدل الفائدة. وباستخدام علاقة السببية وفقا لـ Granger كانت النتائج متوافقة مع فرضية التوقعات الرشيدة لهيكل معدل الفائدة. من ناحية اخرى فقد حاول [1991] .Mills, T دراسة هيكل أسعار الفائدة فى المملكة المتحدة فى ظل التوقعات الرشيدة ولكن على مدى زمنى أطول نسبيا من الدراسات السابقة والتى رفضت معظمها فرضية التوقعات الرشيدة. ولقد تمت الدراسة على الفترة من 1870-1988. ولقد توصلت الدراسة الى رفض فرضية التوقعات الرشيدة حتى الحرب العالمية الأولى وفى فترة ما بين الحربين والثانية. أما فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية فقد توصلت الدراسة الى أن فرضية التوقعات الرشيدة لا يمكن رفضها بالنسبة لسوق الاوراق المالية الممتازة Gilt Market كما أن بيانات ما بعد 1980 لا ترفض الفرضية.

وفى دراسة عن الدانمرك حاول [1993a] .Engsted, T اختبار ما اذا كانت فرضية التوقعات الرشيدة تفسر هيكل معدلات الفائدة خلال الثمانينيات. وباستخدام 3 اختبارات تطبيقية توصل الباحث الى ان النتائج بصفة عام تدعم فرضية التوقعات الرشيدة وخصوصا بالنسبة لمعدلات الفائدة طويلة الاجل.

وباستخدام مدخل التعلم حاول [1992] .Howitt, P دراسة جدوى السياسة النقدية التى تهدف الى تثبيت معدل الفائدة. ولقد أوضحت الدراسة أن عملية تثبيت معدل الفائدة تؤدى الى فشل عملية التعلم لاحداث التقارب مع توازن الوقعات الرشيدة. ذلك أنه اذا اتبعت الوحدات الاقتصادية أى قاعدة للتعلم بناءا على خبراتها فان سلسلة التوازنات المؤقتة فى ظل سياسة تثبيت معدل الفائدة لايمكن أن تتقارب مع توازن التوقعات الرشيدة.

- **معدلات الفائدة العالمية.**

قام [1990] .Kugler, P باختبار فرضية التوقعات الرشيدة لهيكل معدل الفائدة على العملات الاوروبية Eurocurrencies باستخدام بيانات شهرية خلال الفترة من منتصف السبعينيات الى منتصف

الثمانينيات. ولقد توصلت الدراسة الى أن معدل الفائدة على الفرنك السويسرى الاوروبى والمارك الالمانى الاوروبى تتوافق مع فرضية التوقعات الرشيدة بينما لا تتوافق معدلات الفائدة على الدولار الأوروبى مع فرضية التوقعات الرشيدة. كذلك فقد حاول Cole, C. & Reichenstein, W. [1994] اختبار ما اذا كانت معدلات الفائدة المستقبلية فى سوق الدولار الاوروبى تختلف عن معدلات الفائدة LIBOR المتوقعة فى سوق لندن. وبصفة خاصة حاولت الدراسة الاجابة عن الاسئلة المتعلقة بما اذا كانت معدلات الفائدة المتوقعة فى سوق الدولار الاوروبى تخضع لفرضية التوقعات الرشيدة. وهل تصبح هذه المعدلات متحيزة فى ظل وجود علاوات للمخاطرة. ولقد أثبتت الدراسة أنه فيما عدا حالة وجود علاوات المخاطرة فان معدلات الفائدة المستقبلية على الدولار الاوروبى لاتختلف عن معدلات LIBOR المتوقعة. ومن ثم لايمكن رفض فرضية التوقعات الرشيدة. من ناحية اخرى فقد قام Karfakis, C & Parikh, A. [1994] اختبار فرضية تعادل معلات الفائدة غير المغطاة بين الدولار و3 عملات رئيسية فى ظل التوقعات الرشيدة وذلك خلال الفترة من 1974-1989 ، الا أن نتائج الدراسة لم ترفض فرضية التوقعات الرشيدة.

أما Johnson, D. [1992] فقد حاول دراسة فروق معدلات العائد بين الأصول المقومة بالدولار الأمريكى والأصول المقومة بالدولار الكندى. حيث قارن بين خصائص الفروق الاسمية والحقيقية فى معدلات العائد خلال فترة الستينيات (نظام أسعار الصرف الثابتة) والسبعينيات والثمانينيات (نظام أسعار الصرف المرنة). ولقد أوضحت نتائج الدراسة الى أن تغير نظام الصرف لم يؤدى الى تغير متوسط الفروق فى معدلات العائد على الأصول المالية المقومة بالعملتين. ووفقا للنتائج فان النماذج التى تتنبأ بفروق العائد من خلال المعلومات المتاحة فى ظل التوقعات الرشيدة أظهرت درجة أكبر من الثبات الهيكلى خلال تغير نظم الصرف.

V- معدل الصرف.

قام Ito, T. [1990] باختبار فرضية التوقعات الرشيدة على تنبؤات معدل الصرف بين الين اليابانى والدولار الأمريكى والتى تمت بواسطة 44 مؤسسة يابانية خلال عامين. ولقد توصلت النتائج الدراسة الى أن معظم التنبؤات لاتتوافق مع التوقعات الرشيدة. وباستخدام نموذج آنى مع وضع القيود بين المعادلات رفضت الدراسة اتساق التنبؤات مع فرضية التوقعات الرشيدة.

وفى دراسة عن 7 دول صناعية هى : كندا وفرنسا والمانيا وايطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة حاول Papell, D. [1992] اختبار ما اذا كانت توقعات معدل الصرف رشيدة ، وذلك من خلال تقدير نماذج اقتصادية كلية هيكلية وشبه هيكلية فى ظل ثلاثة صياغات للتوقعات هى؛ التوقعات الساكنة والتوقعات المعدلة والتوقعات الرشيدة. ولقد توصلت الدراسة الى رفض فرضية التوقعات الساكنة بينما لم تستطع الدراسة الاختيار من الناحية التطبيقية بين التوقعات الرشيدة والتوقعات المعدلة. كذلك فقد حاول Driskill, R., Mark, N., & Sheffrin, S. [1992] اختبار النموذج النقدى فى اطار التوقعات الرشيدة على معدل الصرف بين الدولار الأمريكى والفرنك السويسرى. وقد توصلت الدراسة الى أن الاصول المالية بالعملات المحلية والاجنبية ليست بديلة بشكل كامل وأن نتائج الدراسة متوافقة مع المنهج النقدى لمعدل الصرف كما أن فرضية التوقعات الرشيدة لايمكن رفضها.

من ناحية أخرى حاول Allen, H. & Taylor, M. [1990] دراسة طبيعة تنبؤات الخبراء فى سوق لندن للصرف الأجنبى. حيث تم خلال الفترة من يونيو 1988 الى مارس 1989 تسجيل توقعات الخبراء تلفونيا حول معدلات صرف الدولار/الجنية الاسترلينى والمارك الالمانى/الدولار والين اليابانى/الدولار. ولقد أثبتت نتائج الدراسة أن متوسط مرونة التوقع Elasticity of Expectations أقل من واحد صحيح على عكس فرضية التوقعات الرشيدة. أكثر من ذلك فقد أثبتت الدراسة أن اتجاه توقعات الخبراء يأخذ الشكل الانحدارى. أما Cavaglia, S. Verschoor, W. & Wolff, C. [1993] فقد حاولوا دراسة معدل الصرف لوحدة النقد الاوروبية والدولار الأمريكى. ولقد توصلت الدراسة الى أن توقعات معدل الصرف أقل من المستويات التوازنية طويلة الاجل ومن ثم رفض الفرضية. كذلك حاول MacDonald, R. & Taylor, M. [1994] اختبار النموذج النقدى لتحديد معدل الصرف بين الدولار الأمريكى والفرنك الفرنسى فى ظل التوقعات الرشيدة خلال الفترة من 1976-1990 . وتوصلت الدراسة الى رفض فرضية التوقعات الرشيدة.

أما Keil, M. [1993] فقد حاول دراسة اثر الانباء News على العلاقة بين معدل الصرف الحاضر والاجل فى ظل التوقعات الرشيدة مع التطبيق على حالة المانيا خلال فترة التضخم الجامح فى العشرينيات من هذا القرن. وقد توصلت الدراسة الى الشك فى مدى صحة فرضية التوقعات الرشيدة لمعدل الصرف.

وأخير فقد قام [1994] Boyd, R., & Doroodian, K. باختبار سوء توصيف Misspecification 3 نماذج لتوقعات معدل الصرف فى ظل التوقعات الرشيدة. ولقد توصلت الدراسة الى ان النماذج الثلاثة لتوقعات معدل الصرف لاتعانى من سوء توصيف وان فرضية التوقعات الرشيدة لايمكن رفضها.

VI- كفاءة الأسواق.

قام [1992].Goss, B., Avsar, S. & Chan, S بدراسة كفاءة سوق الشوفان فى الولايات المتحدة باستخدام نموذج ابى للتوقعات الرشيدة حيث توصلت الدراسة الى ان فرضية كفاءة سوق الشوفان فى الولايات المتحدة (الفرضية شبة القوية Semi-Strong) لايمكن رفضها.

من ناحية اخرى فقد قام [1992] Liu, P, and Maddala, G. باختبار كفاءة سوق الصرف الاجنبى فى الولايات المتحدة فى ظل فرضية التوقعات الرشيدة. وذلك باستخدام سلاسل زمنية لمعدلات صرف الدولار مع الجنيه الاسترلينى والمارك الالمانى والفرنك السويسرى والين اليابانى. ولقد اثبتت الاختبارات عدم كفاءة سوق الصرف الاجنبى فى الولايات المتحدة. على ان اختبار اسباب فشل فرضية كفاءة سوف الصرف باستخدام السلاسل الزمنية الاسبوعية اوضحت أن ذلك يرجع الى وجود علاوات المخاطرة وليس بسبب فشل فرضية التوقعات الرشيدة بينما باستخدام السلاسل الزمنية الشهرية فان السبب يختلف باختلاف العملة. ففى حالة الين اليابانى وجد أن السبب يرجع الى فشل التوقعات الرشيدة هو السبب فى فشل فرضية كفاءة سوق الصرف الاجنبى. كذلك قام [1994] Hopper, G. باختبار كفاءة سوق الصرف الاجنبى. وتوصل الى أن أسعار الصرف الاجلة متحيزة فى التنبؤ بمعدل الصرف فى المستقبل. وهو مايعنى ضمنا رفض فرضية التوقعات الرشيدة. كذلك فقد قام [1994] Kalyvitis, S, and Pittis, N. باختبار كفاءة اسواق الصرف الاجنبى فى ظل فرضية التوقعات الرشيدة على سلسلتين من البيانات لنفس النموذج ولكنهما مختلفتين فى التباين. ولقد أشارت النتائج الى قبول التوقعات الرشيدة لمعدل الصرف. كذلك حاول [1993] Cheung, K. اختبار الفرضية المشتركة لـ Fama حول كفاءة اسواق المال فى ظل التوقعات الرشيدة ولقد اشارت نتائج الدراسة الى رفض الفرضية المشتركة لـ Fama .

من ناحية اخرى فقد حاول [1995] Campa, J. & Chang, P. اختبار التوقعات حول هيكل التقلبات Volatilities فى الخيارات Options بالنقد الاجنبى. وذلك على بيانات يومية من 1 ديسمبر

عام 1989 الى 31 أغسطس عام 1992. وذلك على الدولار مقابل الجنية الاسترليني والمارك والين والفرنك السويسرى. ولم تستطع نتائج الدراسة رفض فرضية التوقعات الرشيدة فى معظم الحالات.

كذلك فقد حاول [1995] Ederington, L. & Huang, C دراسة العلاقة بين نموذج التوقعات الرشيدة وكفاءة سوق المال. وتخلص الدراسة الى ان عدم كفاءة الاسواق ذلك يرجع الى افتراض ان التوقعات مصاغة وفقا لـ Muth حيث يفترض أن الافراد يعلمون المعلمات الدقيقة والصحيحة للعملية التى تربط معدلات الفائدة الحالية بمعدلات الفائدة المستقبلية. أما فى ظل التعلم فان الفرضية تتحقق.

VII- أسواق المال.

حاول [1992] Black, J, & Tonks, I. تحليل تغير اسعار الاصول المالية فى ظل توازن التوقعات الرشيدة فى ظل وجود مجموعتين من المتعاملين. المجموعة الاولى وهى المجموعة التى تتوافر لديها المعلومات والمجموعة الثانية وهى المجموعة التى لاتتوافر لديها المعلومات. وقد توصلت الدراسة الى أن درجة تقلب الاسعار تزداد كلما زاد عدد افراد المجموعة التى تتوافر لديها المعلومات. فحينما يحصل الافراد على المعلومات فانها تنتقل بشكل غير كامل الى الاسعار فى السوق من خلال افعال المجموعة التى تتوافر لديها المعلومات. من ناحية اخرى فان سلوك افراد المجموعة التى لا تتوافر لديها المعلومات حساس جدا لاسعار التوازن. فارتفاع الاسعار يؤخذ على انه مؤشر للأخبار الجيدة ومن ثم يزيدون من طلبات الشراء والعكس فى حالة انخفاض الاسعار. ومن ثم فان ادخال عدد أكبر من المتعاملين الذين لديهم معلومات اكثر يؤدى الى زيادة درجة تقلبات الاسعار.

كذلك فقد حاول [1994] Timmermann, A. تحليل تقارب عملية التعلم الى توازن التوقعات الرشيدة على نموذج لاسعار الاوراق المالية فى المملكة المتحدة. ولقد توصلت الدراسة الى أن المتعاملين فى السوق لايستطيعون أن يتعلموا تكوين توقعات رشيدة اذا حاولوا تقدير ديناميكيات الاجل الطويل. ولكن اذا حاولوا التركيز على ديناميكية الاجل القصير فان النتائج تشير الى ان التعلم الارتدادى Recursive قد يقودهم الى توازن التوقعات الرشيدة.

VIII- المتغيرات الاقتصادية

- **الصادرات.**

قام [1991] .Walsh, J ببناء نموذج عام يسمح للوحدات بعدم الوصول مباشرة الى الحل الرشيد حيث يحتوى النموذج على عملية تعلم تسمح للافراد بتبنى اسلوب لتكوين التوقعات كأساس للمقارنة مع الواقع. وباستخدام أخطاء التوقعات فى الماضى كمؤشرات للنتائج فى المستقبل فى ظل التوقعات الرشيدة. ولقد تم تطبيق النموذج على صادرات اللحوم الحية والمصنعة فى ايرلندا خلال الفترة من 1974-1983. ولقد اشارت الدراسة الى ان تقديرات التوقعات الرشيدة المستقاة من عملية التعلم لم تكن معنوية.

- **الادخار.**

قام [1994] .Gan, W. & Soon, L باختبار نموذج للدخل الدائم فى ظل التوقعات الرشيدة لكل من ماليزيا وسنغافورة. ولقد توصلت الدراسة الى أن المدخرات الحالة تتنبأ بدقة بالتغيرات المستقبلية فى الدخل على أساس المعلومات المتاحة. وهو مايتوافق مع فرضية التوقعات الرشيدة.

- **الاستهلاك.**

حاول [1991] .Haug, A دراسة المسار العشوائى للاستهلاك بعد التصحيح للتحيز الناجم

عن عملية التجميع Aggregation فى ظل التوقعات الرشيدة. وباستخدام بيانات ربع سنوية عن الاستهلاك فى الولايات المتحدة اثبتت النتائج انه لايمكن رفض نموذج دورة الحياة/الدخل الدائم فى ظل التوقعات الرشيدة للاستهلاك

المراجع

– المراجع باللغة العربية:

1. أحمد هني،" **دروس في تحليل الاقتصاد الكلي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
2. بريش السعيد، **الاقتصاد الكلي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007، الجزائر .
3. ب. بريينه وا.سيمون،" **أصول الاقتصاد الكلي**"، ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع، لبنان، بيروت، 1989
4. حسين عمر ، "**التطور الاقتصادي**"، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1988.
5. ضياء مجيد الموسوي، "**النظرية الاقتصادية**"، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
6. عبد العزيز فهمي هيكل، "**أساليب التحليل الاقتصادي**"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1986.
7. عمر صخري،" **التحليل الاقتصادي الكلي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، 2000.
8. عقبة عبد اللاوي بن أحمد، **تطبيقات التحليل الاقتصادي الكلي**، مطبعة الرمال، 2020.
9. علاش أحمد، **دروس وتمارين في التحليل الاقتصادي الكلي**، دار هومة لطباعة والنشر والتوزيع، 2010، الجزائر.
10. مايكل ايدجمان، "**الاقتصاد الكلي**"، ترجمة مُحَّد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999.
11. مُحَّد بوخاري، **الاقتصاد الكلي المعمق**، الجزء الاول،دار هومة للنشر والتوزيع ، 2014، الجزائر.

12. مُحَمَّد الشريف إلمان، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية**، الجزء الاول، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.

13. مُحَمَّد الشريف إلمان، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية**، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.

14. مُحَمَّد الشريف إلمان، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية**، الجزء الثالث، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.

15. نزار سعد الدين العيسي، إبراهيم سليمان قطف،" **الاقتصاد الكلي، مبادئ و تطبيقات** "، دار ومكتبة الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2006.

16. مدحت القريشي، "**اقتصاديات العمل**"، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2007.

– مراجع باللغة الاجنبية:

1. David degg et autres, " macroéconomie " 6ème tirage , édition international , paris,1989.
2. Deepashree, Venita Agarwal(2007),MACROECONOMICS "According to the syllabus requirements of Delhi University B COM(Hons)coursel", Tata McGraw-Hill Education, New Delhi.
3. DEVROEYM(2009), **Keynes, lucas : d'une macroéconomie a l'autre**, Editions Dalloz
4. E .Malinvaud, " Théorie Macroéconomique" , édition : conjoncturelles bondas , Paris.1982
5. .
6. Robert J.Barro (1997),**MACROECONOMICS**, The MIT Press

Keynes J.M(1936),**The General Theory of Employment, Interest and Money**, Palgrave Macmillan Limited, United Kingdom of Great.